

کتابخانه مجلس شورای ملی  
کتاب: تجرید الصلوة  
مؤلف: علامه آقا محمد باقر خراسانی  
موضوع: فقه  
تاریخ: ۱۳۰۹  
شماره ثبت کتاب: ۸۲۴۳  
۹۱۸۲۴ +

۱۳۰۹

کتابخانه مجلس شورای ملی  
۱۰۲۰۶  
فهرست شده

بازرسی شد  
۶ - ۳۷

فهرست شده  
۱۰۲۰۶

بازرسی شد  
۱۳۸۴





Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or inventory record, mentioning "کتابخانه" (Library) and "تاریخ" (Date).

اما بعد حمد واجب الوجود علانيته والصالح علي عنة ابيه وعلي اكرم  
الحياة اى على الله واصحابه الذين هم موصوفون بزيادة الحكم عن غيرهم  
من حوسه فاعلم الفصل ههنا بمعنى الزيادة على اصنافه ومع الالهي  
لم يولد افرادا واحدا ويحتل بها عندهم ان يذهب عنه عبادهم بل كان لا  
المكون يصور عن غيرهم بل هو مظهر عن عنة ابيه وبوقته  
ما يوجد في بعض النسخ من الصريح باسم النبي عزم على حبسها اسفلت من  
خربها الى الكلام ورسما على ابلغ النظام مشرا الى مجرد زيادة الاعتقاد وبكت  
مسائل الاحتياط ما نافي الدليل اليه وفي اعزادي عليه واسأل العزة  
والعلاء وان يحمدهم دخر اليوم والماء وسهته بجمدة العقيدة وبرهنة على  
مناجدة لما كان المصداق الاقضى والطالب لا على الكلام من العلم احوال  
المبدأ والعباد واجبال العباد ما لا يستقل ما ثابتهما العقل بالتحليل فوالا شتاع  
من العلم والعرفان الاعراض الالهية من اثنى الانثاق عزم والام انصافه  
بعض وما يستقل العقل انما تستبطن من احوال الملك المنقسم الى الحق  
والعرض انما هو عبارة عن غير الالهي وبه الحكم على عنة مقاصد الاول  
في الامور الهامة الثاني في ايجز والعرض الثالث في ثبات الصانع وصفاته  
الذاتية في البقع الخاس في الامور الهامة في العباد ووجه الدرب ظالم العبد  
الاول في الامور الهامة اى لا يحصى قسم من اقسام الموجودات التي

The image shows a page from an ancient Hebrew manuscript. The text is written in a cursive script on aged, yellowed paper. The page is divided into two columns of text. The top column is more legible, showing several lines of text. The bottom column is partially obscured by a dark, irregular stain or shadow, making the text there difficult to read. The overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

وَالْقَدِيمُ وَالْجَدِيدُ

والجبر والرض لا مائدة كلما ما يحق واحد منها في ما به لتعاج الخراب  
لغير الاعمال المشرقة اما من المصلحة كالوجود والعلمية واما من الاصل  
كالمصلحة والمصلحة والحق عن الاستماع كونه من احوال عدم وتبين  
والعدم كونه من احوال الوجود ولذلك امر في تحصيل الوجود والعدم  
وفرض اوله الاخصا والاعمال الحارة بالاسقرار في الوجود والعدم وما  
ما والمصلحة والحق والعدم والمصلحة **الفصل الاول**

والمطوية الفصل الأول

في الوجود والعدم وتحديد الوجود بالعدم والمشيء العيني والعدم العيني  
معرفة ومعرفة الذي لا يمكن ان يحضره او يضره ذلك مثل في الوجود  
والعدم يكون فاعلا وبمفعول والعدم بالعدم فاعلا ولا يستغنى  
عنه ولا يحل محله اما اشكال الوجود الاول فلا يلائم التوفيق بل هو  
العدم والعدم في ذاته لا يمكن ان يحد في كل وجود الوجود في العدم  
وموجباً واعز سبب الضيق عن طريق الوجود والعدم والعدم في ذاته  
الكون في تعريف الوجود المرافق او سبب الكون في تعريف العدم المرافق  
والمقابل لان معنى الشئ هو الوجود والمرافق هو الوجود المتأثر  
بشيء لا يكون فاعلا ولا يستغنى لا يكون موجوداً مثل في الوجود ذاته  
ومناسبات شئ الوجود وتوقف كل شئ على مفهوم الوجود ومنه مفهوم العدم  
ضعفه لان الوجود لا يمكن ان يكون الوجود والمرافق هو الوجود المتأثر  
بشيء لا يكون فاعلا ولا يستغنى لا يكون موجوداً مثل في الوجود ذاته  
والعدم والمشيء العيني نظراً الوجود والعدم عرفاً بهما في الوجود والعدم عرفاً  
بهما واعتد بهما بان مفهوم الوجود شئ في مفهوم الوجود ومنه مفهوم  
صيف الشئ لكن مفهوم صيف الشئ لا يمكن ان يكون في الوجود فاعلاً

[illegible]

این کتاب از آن است که در آن روزگار  
 بود و در آن زمان که در آن روزگار  
 بود و در آن زمان که در آن روزگار  
 بود و در آن زمان که در آن روزگار

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱







من ان هذا التعريف ليس بمتصور موقوف على تعريف حتى يكون وقفاً على تعريف  
عليها واما لا يمكن تعريفها بالوجود بحسب ما تحتمل ان لا يفتقر تعريفها في التعريف  
من الوجود انما اذا كان تصور الوجود وجوداً متبناً عن جميع ما عداه بغير  
وان لا يعرف شرفاً فلا يمكن تعريفه بهذا الوجه فذلك لا يمكن بحسب الاستفهام  
الرجوع الى الوجود ان اراد ان تصور بكنهه حقيقة بديهي فذلك  
ممنوع كونه متصوراً ايضا والاستدلال بتوقف التعريف بالتساوي  
عليه او بتوقف الشيء على نفسه او عدم تركيب الوجود مع ضرورة كماله  
الرسم بقا استدلالاً لانه على ما تم تصور الوجود وجوداً اشراقياً راجعاً الى  
منها وحكم بطلانها الا ان لا التعريف بالتساوي بين الوجود والعدم  
اعني قولنا الشيء اما موجود واما معدوم بديهي وموقوف على تصور الوجود  
توقف التعريف على تصور الوجود وتوقف عليه البديهي اولى بالبداهة  
ان الوجود متصور بغير ذلك بالكتب والافكار كما به انما لا يكون  
ممكن الا بالاجزاء والوجود بسيط والافانجزان اما وجودات فيلزم توقف الشيء  
على نفسه ضرورة توقف الكل على جزائه واما ليست وجودات فلا بد ان يحصل  
عند اجتماعها امر زائد والامور وجود هناك اصلاً او لشيء اخر لا يمكن الاجزاء  
التي ليست وجودات فذلك الزائد هو الوجود وتلك الاجزاء موقوفات على  
التركيب في الوجود وفي موقفه مع انه يفتقر كماله لا يمكن ان الوجود  
الزائد فقط يوسع تلك الاجزاء فلا يلزم عدم تركيب الوجود لانا نتمنى على هذا  
الزائد جزؤه ومقتل الكلام اليه واما بالرسم وانزبطا وتوقف على العلم بمتخصص  
المرسوم به المرسوم وهو متوقف على العلم بالمرسوم وهو موقوف باعداء جميع  
لاستحالة احاطة الفهم بالانسان الماطلان الوجود الاول فلانا لان

انزف

ما توقف عليه البديهي بديهي فان التصديق البديهي قد يكون اطرافاً كونه  
فان قيل نحن استدلال بان هذا التصديق بديهي بحسب تصوراته ووجوبها  
تصور الوجود فهو بديهي لانا انما نصادق فان من لا يعلم بداهة  
تصور الوجود كنهه يعلم بداهة جميع تصورات هذا التصديق لانا نتمنى لا يعلم  
اجمالاً ان هذا التصديق حاصل في لا يفتقر على الاكتساب من البطلان والاشياء  
فيلزم كونه بديهي بجميع تصورات ولا ملاحظ مع هذا العلم قاصلاً بمتخصص  
تلك التصورات والمقصود بالاستدلال لا حصول العلم ببداهة تصور الوجود  
خصوصاً وهذا الاستدلال لا يمكن الا اذا كان تصديق تصور الوجود من  
هذا التصديق وكلاهما من تصورات هذا التصديق بديهي تصور الوجود  
بديهي فلما ان اردت ان جميع هذه التصورات بالكنهه بديهي فممنوع وان ذكر  
من حصول هذا التصديق ببطلان الصبيان لا بد عليه وان اردت انها  
بديهي فلا يلزم فيه واما بطلان الوجود الثاني فلما تمنع ان الوجود  
بكنهه حقيقة وان اردت انها بوجوبها بديهي فلما تمنع فيهما واما بطلان  
الوجه الثاني فلما تمنع ان الوجود متصور بكنهه حقيقة وان اردت انه  
بوجوبها فلا يجد من هذا لاقا الخللان في تصور الوجود كنهه حقيقة واما  
بختار ان اجزاء الوجود وجودات ولا يلزم توقف الشيء على نفسه لحران  
يكون صدق الوجود عليها عرضياً كصدق الانسان على كل واحد من اجزائه  
ولا استحالة في ذلك او بختار انها ليست وجودات فذلك لا بد وان حصل  
عند اجتماعها امر زائد ويكون ذلك الزائد وجوداً انما نتمنى وذلك لانه  
موجود الاجزاء من حيث هو مجموع فان هذا المجموع لا يحصل الا عند الاجتماع  
وانما يراه على كل واحد واحد فبذلك الوجود فيكون التركيب في الوجود



ثم ما ذكره سقوف لسا والكميات التي علم ركبتها متساوية فيكون  
 متساوية فيكون ان الكسائر بالرسم فيرتفع على العلم بالاختصاص فينتج  
 بان يتوقف على الاختصاص في نفس الامر لا على العلم به سلكه لكن العلم بالاختصاص  
 لا يتوقف الا على صحة التعريف فيجوز ما قد يلزم الدور في صحة تعريفها بما لا  
 وبما ليس له انما يقع من الاحتاطة بالاشياء فيحصل لايصال تصور الموجود اذا  
 حصل للشئ من غير كسب فاذا التفت الى كيفية حصوله عرف شجرة الشايع  
 انما كسب فاعلم ان لا يستلزم بل يستلزم بداهة كل بدعي وكل كسبي  
 كل كسبي كلما بهيبتان بعين ما ذكرنا من انه لا يحصل حقيقة في الشئ لا  
 الى كيفية حصولها ثم يحصل منها صورة اخرى ولا يستلزم ايضا الى كسبها  
 ثم يحصل منها كسبي اذا قلنا ان الحق وكسب الحق كسب اليها فالقبيس  
 عليها في بعض كيفية حصولها فاحتاجت الى الاستدلال وذلك في البديهيات  
 او في الكسبيات اعتدال قلنا بئني وتردد الذين حالوا الختم بطلان وجود  
 والحد منهم بعضه وقوله النسبة يعني الشك استدل على كون الوجود  
 واحدا شرا بوجوب المجردات وجوده الاول انما يجرى وجود امر الزيد  
 في كل من الخصوصيات فانما اذا نظرنا الى وجودها المتكافئة في وجوده بغير  
 في كونه واجبا او ممكنا عرضا او جوهرا مستلزما او غير مستلزما بغيره لا اعتداد كونه  
 ممكنا الى اعتداد كونه واجبا للضرورة فكل من الخصوصيات من الضرورة يكون  
 الارباب في الحقيقة بدم الزيد في الخصوصيات وتبدل الاعضاء وان مشترك  
 بين الكليات من الدليل يستلزم ان يكون للوجود وجود مشترك بينه وبين  
 غيره فانما قد يجرى وجوده على وجوده في ما من مفهوم الوجود او غير واجبا  
 ان الزيد وانما يقع فما بين الموجودات ومنهم الوجود ليس بها بل هو لا

بدر  
 يسي

الزيد

الثانية كما سيبين انما فان مفهوم العدم واحد فليس يكن مفهوم الوجود  
 واحدا ايضا لبطا لخصر الحتمى بين الوجود والعدم فانما اذا ما زيد  
 اما موجودة واما معدوم لم يحرم العقل بالاختصاص بل هو ازان لا يكون معدوما  
 ولا موجودة ابا المعنى الذي قصد به موجودا بمعنى آخر **قوله** هذا هو  
 المشرى المشق لهذا الدليل ويرد عليه ان الواحد مفهوم العدم لا دخل له  
 في الاستدلال بل على تقدير تقدمه كان بطلان الخصر لظهوره في ذلك على ما  
 السبق احتمالا آخر مثلا سئل في المثال المذكور يجوز ان يكون زيد متساويا  
 بالعدم بمعنى آخر فالاول ان يظهر من البين وسأل فلم يكن الوجود كما  
 كالمطل الخصر المعنى وساق الكلام آيا فيلخص على هذا المذهب ان  
 ان يكون مفهوم العدم ايضا مستعدا يكون بين الوجود والخاص العدم  
 الخاص فانما اذا قلنا زيدا ان يكون موجودا او وجوده الخاص ومعدوما  
 بعده الخاص كان ذلك لخصر اعتيلا لان معناه زيدا ان يكون موجودا  
 بوجوده الخاص ولا يكون موجودا بوجوده الخاص وهذا يزيد بين  
 والاشياء يحرم العقل بالاختصاص فيه بديهته فكما لا واسطه بينا شيئا  
 مفهوم عام وسلبه كذلك لا واسطه بين اثبات مفهوم خاص وسلبه  
 الخصر المعنى والوجود المنظر اليه يحرم العقل بالاختصاص وهذا يحرم العقل  
 بواسطه مقدمه احسنه على ان الشئ لا يكون موجودا او وجوده غيره ولا معدوما  
 بعدم غيره اذ لو قطع المنظر عن هذه المقدمة لم يكن قلنا زيد معدوم بعده  
 الخاص في معنى قلنا ليس موجودا او وجوده الخاص بل كان لخصر منه فانه  
 اذا وجد زيد بوجوده لغيره وعدم زيد بعدم آخر صدق ليس موجودا  
 الخاص وكذا ما معدوم بعده الخاص فالعقل يحرم بالاختصاص في قلنا



اما موجد بوجوده الخاص واما ليس بوجوده الخاص والخاص لا يحد  
 بالانحصار في قولنا الشيء اما موجد بجمده الخاص واما معدوم بعدده  
 الخاص لا بعدد بالخطه تلك المدة بالاحتمالية فلا يكون حصرا عقليا و  
 يمكن ان يجعل الحاد مفهوم العدم ولبدا آخر بان يقال مفهوم العدم <sup>والحد</sup>  
 فلو لم يكن مفهوم الوجود ولحد ايضا لكان العدم الواحد نفسا <sup>الحد</sup>  
 من الوجودات المتعددة وذلك بطلان التناقض لا يتحقق الا بين <sup>مفهومين</sup>  
 لا تالان لم يكن مفهوم العدم ولحد يكون المفردة اشدة لا على هذا  
 التسديد ان لم يكن مفهوم الوجود ولحد ايضا لتحقق التناقض <sup>فصل</sup>  
 ومن افسد من ان يتحقق التناقض بين العدم والوجودات لانا نقول  
 على هذا التسديد يكون لكون وجود خاص عدم خاص في نفس فلا يكون  
 التناقض الا بين مفهومين فيكون لا ثم ان مفهوم العدم واحد بل كان كل  
 حقيقة سلبية مخالفة لسلبيته اخرى واجيب بان السلب المطلق المحل  
 على تلك السلوب مفهوم واحد ولا شك ان هذا الشرع بعينه جاز في  
 الوجود من لا يسلم الاشتراك فلا يسلم الاشتراك في مطلق السلب بل <sup>المشرك</sup>  
 بينها عند سلبها السلب كما في الوجود الثالث اما قسم الوجود الى وجود  
 الواجب ووجود الممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهري الى وجود <sup>الواجب</sup>  
 ومورد التسمية مشترك بين اسماء فان قيل الاشتراك مورد التسمية <sup>بالحقيقة</sup>  
 افراد الاقسام غير لان فاما قسم الحيوان الى الاليف وغير الاليف مع  
 ان كلاهما غير الحيوان الجبار ولا بان التسميم عبارة عن ضم <sup>الحقيقة</sup>  
 الى مورد التسمية ليحصل بانقسام كل فرد اليه قسم منه والعسم عبارة عن  
 مجموع مورد التسمية مع التسمية فلا يتحقق بدون مورد التسمية فلا بد ان

العمومات والواجبات

المورد

لانه يدفع بان الوجود اذا لم يكن سنا والمحصل في الميتات فمورد  
 عنها وان لم يطلق عليه بالقياس اليها لفظ الشك كاذب الدليل بعينه  
 جاز هناك بل لانا نقول الدائم من الشك كاذب ان لا يكون داننا في الجمع  
 والافراد المختلف ولا يلزم من ان يكون عرضيا في الجميع على ان لم يصح ان  
 على استثناء الاختلاف في الميتات والذاتيات بالشك واخرى اذ كانت  
 معانها الخلف الماهية او الذاتي في جهات لم يكن ممتنبا واحدة في  
 لاذ اسما واحدا وهو مقصود بالماضي وايضا الاختلاف بالكمال <sup>النفس</sup>  
 نفس الممتنبة كالذراع والذراعين من المقدار الواجب فصار الماهية <sup>النفس</sup>  
 التالون باشتراك الوجود معنى عندهم وجود مطلق مشترك بين جميع  
 الموجودات ووجود خاص لكل موجود وهذا الدليل انما يدل على ان الوجود  
 المطلق المشترك زائد على الميتات ولا يدل على كون الوجود الخاص زائدا <sup>عنها</sup>  
 الا اذا ثبت ان المطلق مشترك <sup>عنها</sup> او غير اشياء له سلب بالاختصاص  
 لا زاده <sup>عنها</sup> لبقا لدعي الا ان الوجود المطلق المشترك زائد على الميتات  
 كما اشار اليه بقية بقرع هذه المسئلة على سلب الاشتراك حيث قال معا اليه  
 وجهنا به هناك واثبات ان في الموجودات امرا ورا <sup>عنها</sup> المسبية والوجود المطلق  
 وجسدها على الميتات عارضا بها كما لا سلب اليه لاسيما في الوجود  
 شكك فكون عارضا لا زاده الحق في الوجودات الخاصة به سنان  
 في الموجودات امرا ورا الوجود المطلق وجسدها لانا نقول قد مر ايضا انه  
 لم يثبت كون المشكك عارضا بالمسبة الى الزاده وايضا فالكلام في اثبات  
 ان ذلك لا يلزم زادا على الميتية وفي سلم فلا اقل من ان يكون كسبا فكيف <sup>عنها</sup>  
 العزوف في دعوى زاده الوجود على الماهية كما يمكن سنا القابل <sup>للكشف</sup>



في هذا البحث ونسب ما ان الصار السليمة كما يدركها شرك الجرم  
فيها دينا رينا عن العدوات وتسعى الرتبة ما يكون والوجود وفي  
الفرسية مسمى وتكون كذلك يدرك ان منها ما خارج عنها  
بها ويحتمل عليها وبينان الصفة بهذا الوجه اعتراف من بال الذي  
ليس الامزاه الوجود المطلق المشرك كالانجي ولا يمكنها عقلا فانا  
نعقل الوجود مع الجرم كخصيصة المية وبوط وقد عقول المية وعقل  
عن وجودها اما في الخارج فطوا ما في الذهن فلما لا لائم ان العقل  
سوا الوجود في الذهن ولو سلم فلان عقول الشئ لا يستعمل عقول عقله  
وشل هذا لا يمكن ان لا يتصور من الشئ وذا ان اذ انبه فلهذا كان  
من الشرح ايضا اما تصور المية ونسك في وجوده فلا يكون عندها  
والاما انك الشك صوفة ان ثبوت الشئ لنفسه بين ولا يكون ايضا  
ذا سألنا لانتهاين الثبوت لما هو في لا ولا يحل ان هذا الاستدلال  
صحيح لكن لا يلزم كلام المتن لان معنى الاتكالك عقلا ان يكون احدا  
مستقلا دون الآخر والشك في الوجود اما في الصدق بر لا مستقلا بل  
مستلزم فاذا تعقنا المية وشكنا في وجوده فمع كلاما مستقلا  
لنا فان الاتكالك وكلام الشارح صحيح في خلاصه حيث قال في عقل  
لانم اما عقول المية مع العقول عن وجوده فلهذا الدليل ان لم دل على  
الوجود الخاص ايضا فانه في الميات التي يمكن عقول خصيصة يتابع  
عدم عقول وجودها فاستجيز بان هذا اما يكون بعد ان ثبوت لنا  
الاولى ان في الموجودات زوا ان الوجود المطلق وما حصته والتأنيبه  
ان هذا الذي معلوم لنا اما بالكنه او وجوده من عن جميع ما عداها اما في

هذا الوجه اعتراف من بال الذي ليس الامزاه الوجود المطلق المشرك كالانجي ولا يمكنها عقلا فانا نعقل الوجود مع الجرم كخصيصة المية وبوط وقد عقول المية وعقل عن وجودها اما في الخارج فطوا ما في الذهن فلما لا لائم ان العقل سوا الوجود في الذهن ولو سلم فلان عقول الشئ لا يستعمل عقول عقله وشل هذا لا يمكن ان لا يتصور من الشئ وذا ان اذ انبه فلهذا كان من الشرح ايضا اما تصور المية ونسك في وجوده فلا يكون عندها والاما انك الشك صوفة ان ثبوت الشئ لنفسه بين ولا يكون ايضا

عقله

الدور مشتركا بين جميع افراد اقسامه والشم في المشا لا المدكور من الجرم  
والجبر ان العقل لا ينفك وما يقابل ان لا يكون بين القسم والمتم عزم  
من وجه فلفظ نشاء من استنباه القسم بشده **اول** هذا الجرم  
لما في الشبهة فان السالوا لا ارون بالقسم فلهذا في العقل  
بدلت لفظ قسم القسم والمقصود ان لا يلزم من قسم الوجود الى وجود  
الوجه ووجود الملك اشراك بين جميع افراد الملك الذي هو قسم القسم  
واذكر من شمول القسم لجميع افراد الانقسام لا يحدى بطا لان قيد  
القسم قد يكون اعم من القسم من وجه كما في مشا الجبر ان والابن في  
الحجاب وثا ثا بان الوجود قسم القسم الى جميع الاشخاص زوا في  
اشراك بين جميع فان شل على الدليل الاول ان الاما في العقل بر  
موجود بل هو الوجودات المتخالفه الذات مطلقا وعلى الثاني ان معنى  
قولنا انما موجود او عدمه ان موجودا بعد الوجودات المتخالفه الذات  
اولى بموجود اصلا ان ثلثا عدم مفهوم واحد او عدم بالحد  
المتخالفه الذات ان ثلثا سعة مفهوم وعلى الثاني ان القسم الوجود  
شا ويل المسر ثلثا كل ذلك بعد حفظ الوجود وشمل تلك المعاني  
التي وضع لفظ الوجود بارا بها ونحن نجد من انفسنا هذا الجرم والعقل  
وجعل القسم مع قطع النظر عن اللغات واضاعتها واذا ثبت كون الوجود  
مفردا واحدا اشراك بين الموجودات باسرها في هذا المفهوم المشرك  
المبداي يكون زوا عليها لانها ولا جزمها والاى وان لم يتاير كانا  
عنها في احد الميات صوفة اتحادا مع الوجود الذي من مفهوم  
او جزمه فمع لم يحصر اجزاها بل برتب اجزا المية الواحدة التي غير الية





كان في شئ واحد  
استدل به على بعض

المال في غير ذلك فلو كان جزءا للمبنيات لكان هذا الجزء موجودا لاستثناء  
لغير الموجود المبدوم ولا بد ان يكون جزءا من تلك الأجزاء ايضا اذا كان  
الجزء له موجودات باسرها فتلك الأجزاء لها أجزاء أخرى من تلك الأجزاء  
الأخر وهكذا الى آخره واما بطلان الثاني فلان المركب لا بد من الاشياء  
الى البسيط لان البسيط سدا المركب فلو لم يبق المركب قطعا والكماء ولو كانت  
غير متناهية لا بد منها من الوحدة وقول الاستثناء محلي لا يعم على كل شئ  
الموجود في الوجود معا وسدانا يتم اذا كانت الأجزاء خارجيه واما اذا كانت  
عقلية لا يصح قولها في الخارج مع متناهي فلا بد من استثناء ادعاء سدا مع  
معقول كالمبني اذا لم يلف في عقله كمنه معقول اخر لا يوافيه ويستحق في  
ذلك معقول الأجزاء ماله ما يقع على التخصيص واعترض بان هذا الدليل  
انما يدل على ان الوجود ليس عينا في جميع المبنيات وكذلك ليس جزءا في جميع ولا  
يترى من ذلك كونه زائدا في جميع لاحتمال ان يكون زائدا في البعض ونقصا  
في البعض اوجزا واجب ان احتشانا في الوجود في العوض والمفعية والوجود  
غير متناهية لان أقصى العوض ضلع ان يكون كذلك في جميع وان أقصى  
المفعية او العوض كذلك ورجحنا باننا نحن ان الوجود لا يتغير شيئا من ذلك  
بل المقصود بالمبنيات وان سلم فلان وجوب الاستثناء هنا وانما يدل ان  
فكان الوجود متساويا لم لا يجوز ان يكون مشككا لانه ان كان الوجود  
متساويا وجبا لاستواء وان كان مشككا كان زائدا في الجميع وعين الخط  
للا ميسر الخط من زيادة الوجود على المبنيات والنداء من كونه مشككا زائدا  
على الزاده التي هي الوجودات الخاصة ولا بد من عرض الوجود انما كان  
عرضه للماهيات بخلاف ان يكون العارض والمعرض معاد احدهما في

الوجود

الوجود ليس جزءا من تلك الأجزاء

على المذهب الاول فقد واما على الثانية فلا بد ان يكون معلوما لنا ان يعلم ان يعلم  
لشأنه معلوما المبني ليجوز ان يكون معلوما ولا يعلم ان يكون معلوما  
ويخرج من القساة والحق الامكان ان يكون المبني فان من الموجودات ما يكون  
او لم يكن الوجود زائدا على المبني لم يجد يمكن اصلا لان الامكان عيان عن  
نفسه ونسبة المبني الى الوجود والعدم فتكون الوجود فكل ما فيه لم يشك  
نفسه فضلا عن النسبة الى الوجود اما يحتمل من غير من وولم يشك  
الى نفسه لا يكون كسبته السلبه واقناعه ولو كان الوجود خيرا لما يمكن شيئا  
اليد والعدم على السور وفيه ان نسبته الى الوجود لا يكون كسبته السلبه  
ذلكم لا يكون وقد بدى الجدل والحاجة الى الاستدلال يعني ولم يكن الوجود زائدا  
لكان اما عن الماهية فيجوز ان يكون لهذا الوجود عليها فائدة وكان قولنا  
موجود غير قولنا السواد والسواد موجود كشأنه ان قولنا السواد  
موجود فمفه فائدة او غيرها فيجوز ان يكون موجودا على المبني على الاستدلال  
صروته عدم توقف حمل الثاني على الاستدلال لانه يحتاج الى الاستدلال  
عن وجود الوجود عليها والحق بان هذا الدليل ودليل انك لا تستدل على  
انه انما ان كان فكانت الماهية متعلقة بكنها فانه اذا كانت متعلقة لا  
جاز ان يكون ذاتها متعلقة فضلا عن ارتباطها اليها وايضا في الماهيات  
المعلومة انما لم يكن في عقله شئ معقول اخر الاوليه كما يستدل بالفضل الفرض  
ويجوز وايضا في الماهيات المعلومة انما يجوز ان يكون الماهيات التي لم يتصل  
تعلقها عن نفسك عن عقل الوجود ولا يحتاج عند الوجود عليها الى الاستدلال  
واسما المتعلق وكما واجب على المتعلق معنى وكان الوجود  
المبني لكان قولنا السواد ليس موجود غير قولنا السواد ليس جزءا من الوجود







الموجودة فيهم وجود الماهية قبل وجودها فان قيل ان اريد بالمستحق  
حي لا يكون الوجود او العدم نسبها ولا جزأينها على اعتبار منتهى  
الموضوع كان في لزوم الحالات وان اريد ما لا يكون موجوباً ولا معدوماً  
لا بالعارض ولا بغيره فيقول باننا سطر مع الشاخص حالاً اذ يلزم ان  
يكون الماهية سرور في وجوده وغيره في عدمه معاً قلنا المراد ما لا يشبه  
الوجود ولا العدم وان كان لا يشك من احدهما فان قيل عدم الانفكاك  
عن احدهما كان في لزوم الحالات لان قيام الوجود بالماهية اما ان يثبت  
عندهما فالتساوي في وجودها فان قيل على نفسه او الفرض فالتساوي  
انما يثبت في ذلك الوجود عينه فكيف يلزم ان الماهية موجودة قبل وجودها  
فلما كان في لزوم الحالات فيكون الموضوع هو الماهية بشرط الوجود فاما ان يكون  
الموضوع هو الماهية وحده لا بشرط الوجود بل في زمان الوجود فلا يلزم  
الماهية قبل وجودها ولا التساوي غاية ما في الباب ان يلزم عدم الماهية  
على الوجود بالذات ضرورة عدم الموضوع على العارض والاشياء فيه وانما كان  
الوجود قابلاً بالماهية من حيث لا بالماهية الموجودة فاما في علمها ومباينها  
في الصفات لا بحسب الخارج لان ثبوت شئ لا في الخارج معقلاً انما في الوجود  
في الخارج وان لم يصح وجود ذلك الشئ في الخارج لم يجر اذا تصادف الوجود  
الخارجية في الخارج بالاشياء الجديدة لكنه يفتقر وجود ذلك الشئ في الخارج  
بديهية فاما الشئ ما لم يثبت في الخارج اولا لم يصدق ايضا في وجوده  
كان وجوده او معدوماً بل ثبوت الشئ في الخارج ثبوت الماهية لان وجودها  
وانما خارجها وجايزاً بل كان تمام الوجود بالماهية وقولنا اياه من الوجود  
ومما يحتمل انما ثبت لها في العقل فالتلزام زيادة على الماهية في الصفات

الشيء **القول** لا ان الماهية من حيث هي موجبة في الخارج فيقول ان ثبت  
لها امر في الخارج ولا يصح في ذلك كون هذه المحيثة انما ثبت لها في العقل  
كما ان الخارج موجود في الخارج وبعض في الخارج اعراض موجودة في الخارج  
عن ذلك كون الخيرية انما ثبت لها في العقل وايضا شق في قيام الاعراض  
بالحالات وهذا الدليل عينه جازية فيلزم ان يكون قيامها ذهناً لا خارجاً  
وليس كذلك فان الماهية مثلاً ليس قابلاً بالحجم لا بالعدد ولا بالحجم الملائم  
بل قابلاً بالحجم من حيث هو ومنه المحيثة انما ثبت لها في العقل وثبت  
الى الذي والخارج لا يشبهه وان التماثل لها وجوده يظهر منها احكاماً  
وبعد عن انما رها من الاشياء والاختلاف وغيرها وهذا الوجود ليس  
عيناً وخارجاً واصلاً وهذا لا نزاع فاما النزاع فان التماثل لها  
سوى هذا الوجود وجوده لا ترتب عليها احكام سواء كان ذلك الوجود  
الآخر في قولنا المذكور او غيرها وهذا الوجود الآخر يسمى وجوداً ذاتياً وطلباً  
وغيراً صلياً واذا ثبت ثبوت الوجود الذهني يصدق والابطل المحيثة في  
لم يصدق هذا القسم من القضايا وهي التي حكم فيها على اصدق عليه الموضوع في  
نفس الامر انما انما عن انما سواء كان موجوداً في الخارج بحسب او معدوماً  
او لا يكون موجوداً في اصلاً وذلك لان في الوجود الذهني لا يخص الوجود  
في الخارج في الاحكام الايجابية الصادقة في القضايا المحيثة على الوجود  
موجودة في الخارج بالطلوع والصدق الايجابية المحيثة في ثبوتها  
للموضوع واذا لم يكن ثبوت لم يصدق ثبوتها المحيثة لان ثبوت شئ لا في  
ثبوت علم ثبوت الاخر في نفسه فكون القضايا المحيثة بالكلية الضمنية  
المحسنة بالمعنى الذي ذكرناه معتبرة عند المحققين ويرى عليهم ان الادانم ما



بطلان الحقيقة التي لا اوجدها في الخارج لا بطلان كل الحقيقة  
 بل انما نحن من هذا القسم من القضايا كما هو فيكم فحسبنا ان هذا الذي بالكيفية  
 منها كما اننا نخصص بالوجه حتى يكون معنى الكلام ان معنى الحقيقة الحقيقة  
 الموجبة الكلية فان الحكم في الحقيقة الكلية على جميع ما هو في الحقيقة لا  
 سواء كان ذلك في الخارج او لا فاذ اعلنت كاشف فانها  
 مساوية لها من كان الحكم متساويا لغير ما صدق عليه في نفس الامر  
 لا مقصور على المثبات الموجبة في احد الانتماء بل في ما وبتساوي اعدادها  
 فاما يوجد في نفس من الامر متساويا لغير ما صدق عليه في  
 انفسها لكن الحكم على ليس بوجوه في الخارج بالطلاب انما هي انفسها بالكلية  
 الحقيقة الموجبة بالطلاب انفسها في الحقيقة انفسها بالكلية  
 ما يعلم منها ان صدق ويزعم على هذا التدبر ان لا يكون صادقا فانها  
 اجتماع النسخ مستقيم فكلما يتغير اجتماع النسخ في حقيقة  
 حقيقة صادقة في ان يكون اجتماع النسخ في اوجده في الذهب  
 هذا الحكم لا يحتاج في هذه الحقيقة الحقيقة واعلم ان هذا الدليل لا يوجب  
 الى استدلنا به في المنهج وهو ما بالحكم بوجوه في الخارج في الخارج  
 احكاما صادقة في نفس الامر فلا بد ان يكون موجها في الخارج في الخارج  
 في الذهب واداد بالثبوت في الحقيقة والحق انما هو انما هو  
 الموجب انما هو بالحق فانها لا تترك للسلب البسيط فلا يمتنع وجودها  
 كدورها في سرعة عليك في بحث ثبوت لعدم زيادة كلام في هذا المقام  
 على اوجده الذهب ما ما يقتضي امرا لا يوجد لها في الخارج ولا بد في فهم الشيء  
 وتقتضيه في غير عند العقل من المعاني بين العاقل والمقول سواء كان العلم

بما ان حصوله في الشيء في العقل او غيرهما في الحقيقة بين المعاني  
 او غير هذه ذات اصنافا في المعاني بين المعاني والعدم الصنف بين المعاني  
 فلا بد للمقول من ثبوت في الجمل واديد في الخارج في الذهب والموجبه في  
 انما هي الصنف المتخالف في كشيء في الدوام سدا جواب عن استدلنا بالكلية  
 بالثبوت ان لا شيئا وجود في الذهب ان يكون الذي حادنا باراد عند  
 حصول الخزان والبرودة وكما سببها من حصول الاستدلال في الخارج  
 في ان يترك من الصفات المتساوية المتساوية عند وجوده في الذهب  
 في الجمل انما هي في الجملها واصحابها من حصول حقيقة السماع على  
 ما لا يقتضي وتبين الجواب ان حصول من هذه الاشياء في الجمل في  
 الجملها وما لا يحصل لصورها وانفسها من هذا وجب والموجبه في الذهب  
 انما هو وجوده في الاشياء وانفسها لا انفسها فلا يحتمل انفسها في الجمل  
 والاشياء لا يباين ما في الصور في الاشياء في الدوام بل في كثر منها  
 واديد عليه ان الصورة انما هي من الخزان في الذهب اما ان يكون حقيقة  
 الخزان او لا في الشيء لا يوجد الخزان للذهب بل يكون ما في الذهب امر  
 متخالف في الحقيقة للخزان فلا يصح ان لا شيئا وجود في حاشية وحيث  
 لا يتناول لاسي في وجود الشيء في الذهب الا يوجد صورته وان كانت  
 متخالف في الحقيقة لانا نول ما سكونه ان لم يزل على وجوده في الاشياء  
 في الذهب لاني الحكم على المثبت بالثبوت من ثبوت لاثبوت انما هي  
 في الحقيقة وفي الاول فليعلم ان يكون الذهب حادنا باراد او لا في  
 للجمل والباراد الا في حقيقة الخزان وفيه البرودة واجب بالوجود  
 في الذهب من الخزان والبرودة وكذا هي في الجمل والباراد لكنها من وجود



فليكون محالاً لئلا يكون موصوفاً بها من احكامها المتعلقة بوجوده  
وكذا تضادها مع البرهنة انما هو في الوجود العيني دون الظاهر بالجلد  
فالله لا يذهب عليه كغيره كانت كغيره لثبوتات او جبرية كغيره لثبوتات  
متناهية راجعة في الوجود المستند الى خصوصية احد الوجودين  
وان كانت مشاكلة بها في مقام المبدء من حيث هي وادرك من انما  
محكم التجاذب لان مشاكلة الوجود التجاذبي مع التجاذب مستحالة  
في الوجود ونضاد عين البرهنة وعلى الجبل يتجسد في الوجود فلم يلق  
ان الذهني كذلك فربما لان هذا الجواب محض من با اذا ادعى  
انضاد الوجود بالصفات العجوة في الخارج كالحركة والبرهنة في الخارج  
ولا صلح اداة المشاهدة فانه ليس بواجب ان يكون كالموجبة والبرهنة  
مثلاً او بصنات المعدوات كالاستثناء واما ان لا يكون لوجود حصلت  
الروحية والبرهنة في الوجود لزم ان يكون الوجود خطاً للذهن وبها  
وقفة الا لا معنى للوجود الا ما حصل من الروحية والبرهنة وكذا ان  
حصل الاستثناء فربما ان يكون الوجود مستقلاً لا معنى للمبدء الا ما  
فلا الاستثناء بل يكون المعنى عنه بهذا الجواب او لا يميز ان مثال قولنا  
الروحية موصوفاً بها من احكامها المتعلقة بوجوده العيني وكذا اذا  
مع البرهنة انما هو في الوجود العيني دون الظاهر بالجلد  
من اقسام الالهيات وكذا الكلام في الاستثناء واما ان لا يكون في المثال  
كونه محالاً للاستثناء موصوفاً بها من احكامها المتعلقة بوجوده العيني اذا  
لوجود عيني واجبا باسما لمادة المبدء سواء في بينا محال  
في الوجود والقيام به فان حصول شيء في الوجود لا يوجب انضاداً للذهن

اول

كما ان حصول الشيء في المكان لا يوجب انضاد المكان به وكذا الحصول  
في الزمان فانه لا يوجب انضاد الزمان بالحاصل فيه واما الجواب لانتفاء  
بشيء موصوفاً به لا يحصل فيه وهذا الاشياء اعني الحركات والبرهنة والبرهنة  
والبرهنة والاستثناء واما مثلاً انما يحصل في الوجود لا يوجب انضاداً  
انضاد الوجود بها وانما كانت وجبا انضاد الوجود بها ان لم يكن شيء  
وليس كذلك وبهذا الصنف يتبع اشكال قوى رده على العالمين بوجوده  
انتميا لاصدق واشياء محال في الوجود وبما انهم المحيوان مثلاً اذا  
في الوجود فاما فلم مثلاً ان مثلاً امين احداً موجود في الوجود فمعلوم  
وكلي وجبراً عن مفهوم الحيوان اذا المراد بالبرهنة انما وجدت في الخارج  
كانت لا في مفهوم وتأييدها موجودة في الخارج وهو علم جزئي وعرف  
فليطرحه العالمين بالشيء والمثال المجرى في الوجود وهو مفهوم الحيوان الذي  
شبه قائم بالذهن او المراد ببرهنة امريه في الوجود على هذا الطريق قائم  
شبه قائم بالذهن وهو كلي وجبراً عن مفهوم والمبرهنة في الخارج هي  
الشيء قائم بالذهن من الشخص المجرى في الخارج وهو ايضا جزئي وعرف  
من الكليات التسمية وعلم هذا اشكال واما على هذا التاويلين برهنة  
الاشياء انتميا في الوجود فيكون المجرى في الخارج الذي هو علم جزئي  
من الكليات التسمية واما وليس هناك على هذا الطريق الا مفهوم الحيوان  
الذي هو موجود في الوجود وقائم به وهو مفهوم وكلي تحتها مثلاً ان مفهوم  
الحيوان مثلاً اذا حصل في الوجود في يوم بالذات كغيره تسمية العلم  
بهذا المفهوم وهو عرض جزئي لكنه قائم بنفسه شخصية وشخصاً بتخصص  
ذهنية ومن المجرى في الخارج واما الموجود في الوجود فهو مفهوم المحيوان

هذا ان مرادنا من هذا الاشكال اننا نعلم ان  
الاشياء انتميا في الوجود فيكون المجرى في الخارج الذي هو علم جزئي  
من الكليات التسمية واما وليس هناك على هذا الطريق الا مفهوم الحيوان  
الذي هو موجود في الوجود وقائم به وهو مفهوم وكلي تحتها مثلاً ان مفهوم  
الحيوان مثلاً اذا حصل في الوجود في يوم بالذات كغيره تسمية العلم  
بهذا المفهوم وهو عرض جزئي لكنه قائم بنفسه شخصية وشخصاً بتخصص  
ذهنية ومن المجرى في الخارج واما الموجود في الوجود فهو مفهوم المحيوان



الحاصل في الذهن وهو كجبر وسقوط وليس الوجه معنى بلية  
في الدن بل الحصول ذهب طائفة الى ان الوجه معنى بانها بالهية بمعنى  
حصول البلية في الاعيان وهذا الذنب سحت فتدبر صرح العتلة  
بطلانه فان وجود الهية عيان عن حصولها في الاعيان لاعا به يحصل  
ولا ما يوجب ولا اشتداد لان الماد بالمراد من حركة البلية في الوجود على  
طريق الحركة فانكبان كان الماد بالاشتداد من الحركة على نحو الحركة في  
كل حركة في حال من احوالها حتى اذا تبدل احوال تلك الحال ان ذلك  
على هذا التحرك بحث يكون في كل ان حركة في زمان كنه حال لا يكون تلك  
الحال بقاء تلك لا ولا بقاء في الحركة في الاث لا بقاء في كل ان من ان  
ذلك الا ان قد ولا بقاء وكذلك الحركة في الكنه لا بقاء في كل ان من كنه لا  
قد ولا بقاء على هذا التباس حال الحركة في كنه والفتح ولا شك في الحركة  
بحيث ان يكون ما تاسيه من كنه في حركة كنه استا حتى تصور بدل تلك  
الاحوال على كل واحد من تلك كنه في تلك الحال فرب ان يكون منقسيا  
دون الاحوال الى حركة فيها ما لا يتصور المحل بدونه كالوجه ولا حصوله من كنه  
الحركة لا لانه البلية لا يتصور بدون واحد من احوال الوجه على كل الحلق العتق  
كان الوجود الى ما يتصور فاحد من احوال الصفة لا على العتق في كنه من كنه  
عليها وجودان متباينة على عتق من مقابلة الصفة على الوجود بحيث اذا متى البلية  
وجود في كنه ذلكا لا بعينه وجود آخر اشده من الاول وانه من كنه لا بد  
لا بقاء من كنه بل هو الى الوجه جبر صحت سدا الدعوى اصحى بان في ذلك كنهها  
بحر الاستدلال عزائم قالوا اذا ما عتق في كل حال الجبر وجود ما جبر بالذات  
عالم لحدس الجبرص وتايلنا ذلك في كل ما تال لشره من الجبر الصلابة

هو الوجود والشرائط هو العدم كما قيل فان اذ انما فيه وجدا مرسية  
باعتبارها بمرتبته من العدم فانها ليس شأنا حشانا العاقل كان فوارب عليه  
ولا حشاش ان الآلات كانت فاطرة ولا حشاش ان حشاش المولود كان فاطرة  
وليس حشاش ان ازال الحبيبة عن ذلكها حشاش وعقيدة عدتي وباني الفجدة  
حشاش الفجدة فكما ان الاشياء والحقا اذ انما حشاشه وان ما ذكرنا من الاشياء  
لا يوضح بانها سببه على بعض الالوان والظواهر انما سببه وان لم يكن  
تتم ساطعا على انه قد فزع في تلك الاشياء وقول انهم يقولون ان السبب  
لحقيقته قد يكون حشاشه ولهذا اذ ان عديمه فاعلم ان فعله من العدم  
فول لا فاع وجوده وكذا يقولون عدم المات ليجز انهم يشترطون في ذلك  
الاصحاح في الفجدة وتلك الاعمال فاعلم ان هذا قد يكون سببا في الفجدة  
ولا يفيها الاحتمال من دليل ولا يندل ولا يندل في حشاشه فاعلم ان  
قد حشاش المكون السبب في الالوان في الاشياء المات والباطل  
فاذا بين ان الفجدة ايضا تدفع العقول والالوان لا يحشاش المات  
اعني الحشاش واستدل على ان الحشاش لا يندل في الالوان العدم حشاشه  
تتم في الموضوع والوجود ليس حشاشه وسبب الدليل ايضا يمكن في الالوان  
اذا المات عديم موجودا يشرك في جميع صفات الشيء كحشاشه عليه ان  
الحشاش ايضا عديم موجودا ليس حشاشه وانما سبب في حشاشه فاعلم ان  
المات فاعلم ان الفجدة لا يحشاشه سببها بالوجود لان حشاشه لا يتم بدونها  
واذا علمنا ان الممكن لا يكون بالموضوع والالوان المقترن  
الحال ايضا عديمه سببها يستحيل اجتماعها في محل واحد من الممكن  
بانها مادم بالمسحوق والوجود والوجود عديم موجودا في الفجدة

من علم الموجد بل هو كاشف عن وجوده  
بوجود العلة ذلك الموجد في وجوده بالعلم



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الحمد لله الذي جعلنا من  
العلماء من عباده العبيد  
والخضعاء

من غم بلا غم از بعضیها میخیزد  
بدون آنکه بگویند از غم میخیزد

الطائفة

حكم القدمة الاولى ثبوت الحمول  
لوضع قيع في المناجيب المذكورة  
التي يكون الالتئام ثمانية اضعاف  
القصص ونزول البار في  
الطابع وتحتوي على ستان  
الحكيمة ص

4



المتيقن والمأبوس بهما سوا كانا من الموجودات او المعدومات بحدهما  
 ليسا بجائيه او سلبيه متضمني الضرور ان اذ لم يكن ذلكا لشيء من حيث انما  
 تغير الضرور ان اذ لم يكن بالضروري من ذلك الضرور من غير ضرورة المذهب  
 في الماد بافتاحه في نفس الامر بالتحاج ايضا فمجردة النسبة يكون في انما  
 الخلق في نفس الامر وهو النسبة المعلقة في تدويره وبغيرها بين ذلكا للمعين  
 يكون معنى انما مطابقة لشكل النسبة الا انه اى على ومنها في السلب والا  
 معنى محض هذا المعنى لا يكون لضرورة من مطلقا ولا للحكم الذي يستلزم الحكم  
 من الزمان خارج مطابقة مع اتم يتوفون في قسم الكلام الى الجزاء لا انما  
 لشيء خارج بطاقتة او لاطاقتة غير الا انما لشيء بل هو ان وجدت ههنا  
 المقدسات في من جهة بل ان المقدس لا اى بان ذلكا انما يكون  
 ان يشترط الامر لانه لو ثبت اشتراط لشيء غير الا لا انما وبما سعادته  
 اعزب قصد الحكم بان ثبوت ثابت وذلك حكم ثبوت الثبوت انما في  
 الاذن بحكم المقدس لا اى معنى هناك ثبوت اليك وهو الكلام اليحيى  
 هناك ثبوت غير ساسيه ولا يمكن الجواب بان سادات في الامر لا يمكن  
 ونفعل باننا في الاعتبار لانا ندعى في كل من ذلكا لشيء انما ثابت في نفس الامر  
 لكن ومن فادى ولا اعتبارا من غير بل واما كين في ذلكا في العالم وذلك حكم  
 بثبوت الثبوت الا انما لثبوت السابق على غير عدم في ذلكا حكم المقدس  
 متضمني ثبوت السابق على هذا السلبى وهو الكلام الى الثبوت لشيء  
 حتى لم يمتصه ايضا وسلكا بل انما في الامر لشيء في خارج الامر  
 وذلكا لثبوت بغير ان السلبى الذي هو الثبوت في اثبات الصانع لا يمكن ان  
 السلبى انما يدل على استنساخ الثبوت في الموجودات دون اثباتات تلكا المزمع

في كل من ذلكا لشيء انما ثابت في نفس الامر  
 ذلكا لثبوت بغير ان السلبى الذي هو الثبوت في اثبات الصانع لا يمكن ان

المعروف

انما ياتي ثبوت عدم لانا نقول الفرق بين الوجود والنبوت لان في اجزاء  
 الجوانب لانه يدل على ان الامر الكائن في الايمان لا يمكن دهاين سلبيتها  
 الى غير النسيان سواء سوا يكون في الايمان ثبوت او وجود او لاطاقتة الا  
 ما قبل ان ثبوت الامر لانا متضمني ثبوت المشت لانا كان ثبوتها راسيا  
 ثبوت الاعراض بها لها واما الثبوت بمعنى الحد فلا معنى ذلكا اى ما قبل  
 ان معنى الايجاب ان اصدق عليه الموضوع هو اصدق على المحل من غير  
 ان يكون هناك ثبوت الامر في محضه واما ذلكا محض الجوانب وعلى انما  
 الوجود الذي هو وكيف معنى السلبيه بدونى بدون الوجود مع انما الجوانب  
 وانما الاضافه معنى ان القدرة ثابته فتايرها اما في نفس الذات وعلى انما  
 والازلية شافى المقدرة اولى الوجود ولا ضرورة وجوده باسره من انما الوجود  
 لانه عليه السمة او في الاضافه وهو سلف في الخارج اذ لو ثبت لكان  
 بالثبوت وانما بالثبوت ايضا يكون ثابتا وبذلك الثبوت والجواب انما  
 الاضافه في الخارج فيبقى ان لا يثبت المقدرة فمما يجاد في الخارج ولا  
 عدم تايرها بان يجعل المبدية مستغنى بالوجود عدم ان تايرها  
 في انما للمبدية الوجود بمعنى انما يجعلها مستغنى لانها يحصل انما  
 به موجودة في الخارج اذ ثابته ان الصانع مثلا اذ اصبح وثابته يحصل  
 مستغنى بالثبوت في الخارج ولا يحصل انما به موجودة اذ ثابته في الخارج فان  
 ثبوت سابق انما بين المبدية والوجود انما بحسب الخارج كما بين  
 والجسم واما ذلكا محض الثبوت فقط فكيف جعل المبدية مستغنى بالوجود في  
 الخارج اذ لو ثبت تايرها لكان ان يجعلها بحيث لا اعتراضه مستغنى بالوجود  
 بالوجود الخارجى وثبوت الاستدلال على هذا الوجه اخذ من ثبوتها انما

في كل من ذلكا لشيء انما ثابت في نفس الامر  
 ذلكا لثبوت بغير ان السلبى الذي هو الثبوت في اثبات الصانع لا يمكن ان



حثنا في ما قبل المدد اما في الذات او في الوجود او في الاضاف والاشياء  
 باطله الا الاول فلان الذات ثابتة في الوجود مستغنية عن الوجود وعدمه فاما الثاني  
 فلان الوجود عند حاله لا يمتدد واما الثالث فلان الاضاف  
 متساوية ولا فائز بل على هذه التدوير ذكرنا ثبات المدد بكونه ان شاء الله  
 المعلوم ثابتا لم يكن ثابتا لا ماثروا ماثليا فلان ما يقوم بحجج على سبيل  
 عاين الثابتين ثبوت المعلوم من الوجود والاضاف مع عدم ثبوت  
 الزايد على ان الموجودات متساوية عنده ولا يفرق بين الوجود امر لا بد  
 ان يكون في الوجود بل هو من مابين الممتدتين ان لا يحصل شيبة الوجود  
 اي لا يكون المعلوم ثابتا اذ لو كان ثابتا لثبت في الوجود اشخاص غير متساوية  
 لكل مية فوجبه كما هو منهم فيكون تلك الاشخاص كايته في الوجود ان لا  
 للثبوت الا ان يكون في الوجود فيكون موجهة بحكم المدة الثانية وذلك بقا  
 بحكم المدة الاولى واما انهم يسمون المدة الثانية وسندهم انه على انساني  
 يكون باقي المدة مستندة واما الاستدراك بان يجهل قوله بالانحصار  
 الموجود فيلجأ براسه بان ما لا الموجودات متساوية عندهم برهان السطحي في  
 يدل على ثبات الموجودات يدل على ثبات الالسان ايضا اذ لا فرق في اجزاء ذلك  
 البرهان بين الوجود والنبوت على ما تزيلهم ان يكون المبتدات المتساوية في الوجود  
 ايضا متساوية مع ان لو كان المعلوم ثباتا لثبت في الوجود اشخاص غير متساوية  
 لكل مية فوجبه كما هو منهم فان قيل الاستدراك بان اذ يكون ان قال في  
 انحصار الثابت يعني ان برهان السطحي يدل على ثبات الالسان واما في الوجود  
 ما شاء ان يكون الالسان غير متساوية ولا يفرق بين ان ما لا الموجودات متساوية  
 متساوية برهان السطحي واما يدل على ثبات الموجودات يدل على ثبات الالسان

هذا هو المطلوب  
 في ثبات الوجود

وجود الاضاف في البسيط حيث لا يتركب مستحق كالاجب والافس في مركب ومع  
 جزا المركب كما يحسم للحيوان وبنى المكيين مساهمة ان لا يشترط في الاضاف  
 اعتبار الوجود الاضاف لان كل مركب حيث لا بد ان يكون له جزء فكون مركبا  
 اضافيا بالقياس الى ذلك الجزاء واما في كل من مطلق ان لا يشترط ذلك لان كل  
 مركب اضافي بالقياس الى جزءه فله مركب حيث لا يشترط ان لا يشترط في  
 المسمى الاضاف في الجزء فيكون اعم مطلقا من الاضاف وكما حققنا في  
 في المركب لاجل على هذا في البسيط حيث لا يتركب لاجل على هذا في البسيط  
 بل هو جليل يجعل على علم لا على اقل منه الاول بالحق والمم وحيث انما  
 يجعل ليجعل لاجل على اقل منه مركب او بسيط وذلك لان الخارج الى ان يتركب  
 من الالسان العاين للمركبات والاساليب وكلها يحتاج ليجعل لاجل على  
 من الالسان في الخارج من جعل لاجل على ان لا يكون علم من الالسان لا في  
 فذلك في الالسان في المركبات يجعل ليجعل لاجل على دون وجودها الثاني في انما  
 عن جليل مطلقا مركبة كانتا وبسطه اذ لو كانتا لالسانيه مثلا ليجعل لاجل على  
 الالسانيه عندهم جعل لاجل على انسانيه ويلي الخ من غير ان  
 قد سبقنا ان لا ناستحلفنا ان الوجود في الخارج سلب من منه اما في  
 الوجود وحاصلا عندهم جعل لاجل على المية الاضافيه على الخارج واسا على  
 بصدق عليها حكم الجاهل بل بصدق سلب جميع الاشياء واسا على سلبها  
 محبا خارج الا انها من في الخارج مع الالسانيه حق لهم صدق في  
 الالسانيه الاضافيه والجميع من هذا الثاني لا الا في الثالث ان لا يجهل  
 بخلاف دون البسيط اذ لو كان البسيط يجعل لاجل على ان لا لا يخرج من  
 الاحتياج الى المدد والاحتياج فرع الامكان لكن الامكان في ذاته لا يخرج



الاثنى عشر فليكن ان يكون في البسيط اثنى عشر ولا يكون البسيط بسيطاً متقدماً  
 اذا الامكان فبين المهيبة ووجودها الاينجاز المهيبة حتى يمتد  
 فيها قال صاحب المضاف ان هذه المسألة من اللغز وحسن مسألتها  
 بانها خمسة الى بحر يعمل الذبح ومنها المذاهب وهي ان الحكم لا يمتد  
 الوجود الذهني راوعدا من المهيبة بل من اقسام قسم للمهيبة بحيث  
 ياتي وجوده وجدته كالوجودية فلا يجره قسم بل يمتد باعتبار وجوده  
 انما روي كالتداعي للجسم وقسم بل يمتد باعتبار وجوده الذهني وهو الذي  
 يسمى معقولاتنا كالتداعي والعرضية معقولاتهم ان المهيبة لا يخرج  
 على ان المهيبة من عوارض الوجود انما روي لاسم عوارض المهيبة وانما  
 بالمهيبة الاحتياج الى الفاعل ولا يمتد وقد ادوا بالمهيبة الاحتياج  
 الى الفاعل كما في فاعلهما مجدا او جزاء استواءها على المهيبة المركبة لثباتها  
 مع قطع النظر عن وجودها فان الاحتياج الى جزئها الذهني في ثباتها  
 لثباتها من حيث هو قائم وجدته المهيبة المركبة كانت متقدمة  
 الى الاحتياج البسيط اذ لثباتها الاحتياج اللازم للمهيبة وانما  
 في الاحتياج الدائم للوجود وانما هو في الامكان لا يمتد البسيط ليس  
 في ثباتها ان الاحتياج العارض للمهيبة المركبة في حدة اتمام قطع النظر  
 عن وجودها لا يتصور عندها للمهيبة البسيط وهذا ايضا كما روي  
 فيه وقال بعضهم المهيبة كلها بسيطة ومركبة بسيطة وقد ادوا ان  
 الاحتياج عارضها اهم من ان يكون عرضة قسم المهيبة او قسم الوجود  
 وهذا ايضا كلام صدق لاسكندر وقال بعض المحققين في وجوده لا يمتد  
 عارض المهيبة انما هو انما من حيث هو ومن ثمة ايضا في الوجود انما روي

او الله يتيها في كثير من واحتمالها فليس يمتد هذا البحث بالمهيبة  
 كشي فائدة وايضا كما ان اللبنة المكنة محتاج الى الفاعل في وجودها  
 انما روي كذلك محتاج اليه في وجوده الذهني فالمجمل يمتد الى الاحتياج  
 الى الفاعل من اذ المهيبة المكنة بطلان فانها انما وجدت كانت  
 متقدمة بهذا الاحتياج الى الفاعل في الوجود انما روي كان الكلام  
 والسنة كلفا واجه من ذلك ما قاله الامام الباقر رحمه الله ان  
 فيهم المهيبة غير مجمل ان المهيبة ليست من الذات المهيبة ولا ادله  
 فيها على قياس ان المهيبة لا واحدة ولا كثير والصواب ان  
 قاله من فيهم المهيبة ليست بمجمل انما في نفسها ليست بمجمل بل هي  
 بمجمل باعتبار وجودها فانما اذا اخذت مهيبة السواد ولم يلاحظ منها  
 سواها لم يلاحظها كجمل اذ لا يمتد بين المهيبة وقسم حتى يتقوى  
 توسط جملتها ويكون احدها مجمل والآخر مجمل لا يمتد ولا  
 تارة انما روي في الوجود معنى جمل الوجود وجودا يمتد في المهيبة  
 الوجود معنى انه مجملها متقدمة بالوجود لاسم جملتها مجملها  
 في الخارج فان الصباغ اذا صبغ فيها فانها لا يمتد الثوب ثوبا ولا الصبغ  
 صبغا بل يمتد الثوب متصفا بالصبغ في الخارج وان لم يمتد ثوبا  
 مجملها مضافا الى الخارج فليست المهيبة في نفسها بمجمل ولا وجودها  
 ايضا في نفسها بمجمل بل المهيبة في ثباتها مجمل وهذا المعنى  
 ما لا يمتد ان تارة في ولا ساقا بين في المهيبة على المهيبة بالمعنى  
 ذكرناه اولا وبين انما مضافا انما من انما الذي لا يمتد بطلان  
 بنو الجمل مطلقا وبانها مطلقا كما ما صحح اذ احمل على صحتها



ومن ذمها الى ان المركبات يصح له دون البسيط فان اردوا بالجميع  
لحد الفسيفساء المذكورين فالقول بطلان الفسيفساء بمعنى جعل المية تلك  
المية منه عن جميعا وبمعنى جعل المية موجودة فانه لما كان  
ان اردوا كما هو في كلامهم ان مركبا في حد ذاتها مع قطع النظر عن  
وجودها محتاج الى اعم بعض الاجزاء الى بعض وبهذا الاعتبار بهلحاجة  
الى جعلها على نسبتها في نفسها نعم بعض اجزائها الى بعض وهذه الحيلة  
التي لا تصح في البسيط فهو المركب مشاكلا في كونها للجزء بحسب  
الوجه وفي كونها للجزء بحسب المية وتارة ان بان المركب بجزء في حد ذاته  
مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا ايضا حيلة لا بد من  
تح ان فهم الامكان لا يرضون للبسيط بل يروا به امكانه بالانساق الى  
بطلان بطلان ذلك الكلام في المباني المكشوفة دون الوجه في التمسك وايضا لا يصح  
في هذا الامكان ان البسيط باذنه لا يتصور الوجوب والامتناع ايضا لانها  
نسبة كالامكان بل اردوا بهلحاجة في حد ذاته كما في المركب فتح ينسحق  
عنه باذنه وان عرض الامكان للبسيط لا يتصور نفسه في حد ذاته  
كلاما **قوله** ولا يلحق على التمسك ان ما ذكر من التوضيح بين القولين الا في  
اعتني في التمسك مطلقا واشتاتهما مطلقا كلاما حول شبهة في وجوده  
لغيره في تحت حاجه المكن الى المكن في توجيه القول الثاني على ما ذكر فيه  
ذلك البطلان كما قد مره غير ان حصل ان الحيلولة الى العلم ان  
مركبا دون البسيط فانها بالنسبة الى جزءها من الوجه دون المية  
وهي الى المركب والبسيط حد في نفسها بالنسبة الى لا يصدق في نسبة الى  
ممكن بل لانها فيما بها كما ان لها فيما حقيقيا فغيرها وقد مر

في نسبة الى المركب فكذا اقسام اربعة بسيط قائم بنفسه كالجسم ومركب  
قائم بغيره كالنار والمركب مما يستند وجوده بعدا بالنسبة الى الله  
والحاجه فيكون ان اجزاء المية ستم عليها بحسب الوجود بين المية  
والحاجه فان وجود البيت في الحايح مستقر في وجود الجدران والستف  
فيه وكذا وجوده في الدهن مستقر في وجوده فله بحسب العبدان فان  
عدم البيت في الحايح مستقر في عدم الجدران والستف في عدم الدهن  
مستقر في عدم احداهما فليكن بين العبدان اعني عدم الاجزاء على المية  
بحسب الوجود وتندم عليها بحسب عدم فرق من وجهين احدهما ان  
بحسب الوجود يحق بالنسبة الى كل جزء وانما السند بحسب عدم قايما بين  
الجزء من الاجزاء فان وجود البيت مستقر في وجود كل من الجدران والستف  
وعدمه مستقر في عدم احدهما اياها كان والثاني ان السند بحسب الوجود  
لعدم بالبطم والسند بحسب عدم لعدم بالبطم فان وجود كل من الجدران  
والستف على نفسه في وجود البيت وعدم احدهما اياها كان على ما مر فانه  
فكل واحد من ذلك ان يكون للشيء الواحد بعينه ومعه من ذلك البيت المعاني  
مستقلة على تارة بعد اجزاء تارة عدم الجدران على ذلك على علمه لعدم البيت  
كما ان عدم الستف ايضا على تارة لعدم قايما بين اجزاء تارة عدم الستف  
على علم واحد بالستف فلهذا الوجود انما هو على ان الواحد بالخص لا يمكن  
ان يكون له على تارة بمجتمعا في كونه الاجتماع واما العقل الثاني الذي يستحيل  
فقد بان على استحالة التمسك في كل واحد من عدم الاجزاء على تارة لعدم المركب  
فقط فلهذا على سائر الاعمال الاخر فاذا عدم جز من المركب في تارة ولم يوجد  
في ذلك الزمان ولا بد من اجزاء منه كان ذلك لعدم مع هذا الشرط على تارة



عدم المركب واذا عدم جزآن منه معاني زمان لم يكن شئ من مذهب المذبتين  
 علما به عدم المركب لشدان الشرط ويحتمل عدمه فاما عدمه فاما  
 على عدم الاجزاء الاخره فاما عدمه فاما عدمه فاما عدمه فاما عدمه  
 اجتماعها فظهور من ذلك انه اذا عدم المركب بعدم جزء منه لم يكن ان بعدم  
 بعدم جزء آخر بعده وهذا الاشكال ليس محضها ما عدم الاجزاء بل اجزاء  
 في عدمها سائر المصاديق فانه عدمه فاما عدمه فاما عدمه فاما عدمه  
 فان كل واحد منها ايضا علما به عدمه فاما عدمه فاما عدمه فاما عدمه  
 وحيث ان عدمه المستقر على الحق للامتناع عن السبب الجديد لان الاجزاء لما كان  
 مستمدا على الكل في حق كل واحد لا بد وان يحتمل الاجزاء او لا فاستحال ان يكون  
 الكل انشراحه الى سبب جديد محتمل لاستماع محضه بالخاصة فاما  
 الذهني بين وباعتبار الخارج عن الحق ان السبب الجديد ان اعتبر  
 في الحق بحسب الوجود الذهني ليس بين المتيقن وان اعتبر بحسب الوجود الخارجي  
 ليس بين الحق فحصل من ذلك واحدة وهي ان عدمه بحسب الوجود من عدمه  
 والخارجي من عدمه او خاصه سواء في الحق فان كل جزء مستمد على الكل وكل ما  
 مستمد على آخر فجزء فان قيل ان اريد بهذا التقدم المستمد في الوجود بين جميعا  
 على سبب عباد التمس وبطلان الحق الذهني كما يحتمل في الأصل لا يستمد في الحق  
 الخارجي بالالتماس التمس وان اريد ان الجزء الذهني مستمد بالوجود الذهني  
 والجزء الخارجي مستمد بالوجود الخارجي على ذكره فالحال انما عليه ان لا يستمد  
 عليه فاما خارج ان كانت علما في الخارج وفي الذهني ان كانت في الذهني  
 هذه الخاصه لا يكون متساوية لغيره فالحال انما عليه ان لا يستمد على الكل ايضا  
 ان كان مادام الاول على امتحان بل لا يام كن معناه ان الجزء مستمد على الكل

في الوجود من جميعا ان كان بينهما مغايرة في الوجود بين شيان فاما في الجزء لا يبدو  
 ان يكون مغايرة للكل بحسب العقل والوجود الذهني فان مع ذلك مغايرة له  
 بحسب الوجود الخارجي ايضا وذلك اذا كان جزءا غير مجزئ وجب فيه بحسب  
 الوجود من جميعا كما ذكر من سأل الميت وان لم يكن مغايرة بحسب الوجود الخارجي  
 وذلك اذا كان من الاجزاء المتحدية فانها عين الكل بحسب الخارج لم يبق  
 لعدمه بحسب الخارج وانما يكون مستمد بحسب الوجود الذهني فلو كان مستمدا  
 لكان في الوجود خارجي مغايرة لوجوده في الكل في الخارج وجب ان يكون مستمدا  
 في الوجود الخارجي فانه المستمد على التقدم بحسب الوجود من عدمه على غير المتماثل  
 بحسبها خاصة متساوية للجزء لا لوجوده في الكل انما عليه لان المطلقات  
 للشي ان كانت عليه في الخارج لا يجب ان تدعى في الوجود الذهني وان كانت  
 عليه في الذهني لا يجب ان تدعى في الوجود الخارجي فان قولنا ان كانت  
 ان مراد من الحق الثاني اعني ان الجزء الذهني مستمد بالوجود الذهني والجزء  
 الخارجي بالوجود الخارجي والارادة النفس بالعلل الفاعلية للشي لا يتألف  
 عليها انها مستمدة على الوجود الذهني ان كانت علما في الوجود الذهني  
 فان اتنا على الوجود الصوري في الادهان من المبدأ التي من وعدها بالذيل  
 انما هي معدة لفضائها مستمدة وقد حصل لنا معلومات كثيرة ولا يحظر بان  
 المبدأ التي من قلنا ان جزء وهي النفس بالمعدة اذ قلنا في جميعا  
 ان يجب ان تدعى بالوجود الخارجي ان كانت على معدة له بحسب الوجود  
 وهذه معدة بالوجود الذهني ان كانت على معدة له بحسب الوجود الذهني  
 الذليل وان كان اعلم يحصل للجزء خاصا ان اخر ان مان مرادنا على ذلك  
 الاولى فان الجزء لما كان مستمدا على الكل بحسب الوجود الذهني والخارجي



من الاول اعني من قد يوجب الرجوع الذي استغناء عن ان يخطى الصدقة  
 بعين ان جزم العقل بيقين الجزئية لا يقضي على الخطية واسطة  
 الكسب بالبرهان بل كسب شأها وتمسك عليه عن الجزئية فتصير اوسن  
 الثاني اعني من قد يوجب الرجوع الخارج الاستغناء عن واسطة في الثبوت  
 بمعنى ان يوجب الجزئية للمركب كالجهد واللبس واليقين للقران لا مقرر اليه جديد  
 فظهر ان الجزئية من ثبوت الاول المتقدم بحسب الجزئية وفي خاصة حقيقته  
 لا يصدق على من العارض لثبوت الاستغناء عن الخط في الصدقة من حيث  
 الاثبات وانما في الصدقة الخط ان المبتدئ والجزء بالاول ومنه خاصا لحيث  
 لا يثبت صدقة على الدوام البينة بالمعنى الاتم ان شرط الخط ما والا  
 انما يثبت صدقة بالثبوت والاثبات الاستغناء عن الخط في الثبوت وفي ايضا  
 لصدق على الدوام المبتدئ سواء كان الجزئية بيقينها على الوسط والقسا  
 الرغبا في التمسك بالثبوت في المثلث فانه لا بد له ومنه يراه الى واسطة  
 او غير محتاج كالانقسام بالمتساويين لما وجدته المركب قد يكون اعتبارا بال  
 يكون منها عدة او بعضها العقل اما واحد فان لم يكن واحدا في الحقيقة  
 ويما يصح بان انه اسما كالمشقة من الاحاد والعكس من الافراد ولا يلزم ان يخل  
 بعض الافراد الى البعض بل ان اراد عدم الاحتياج اصله بظن فان  
 احتياج الهيئة الاجتماعية الى الاجزاء المادية لا تتم فلها وان اراد الاحتياج  
 فيما بين الاجزاء المادية فذلك ليس بل ان في المركب يمتنع ايضا كالبسائط البهيمية  
 للمركبات المادية مثلا فلما اراد الماد الاول والحق الاجتماعي في المركبات  
 الاعتبارية يحل في العقل لا يحل في الخارج اذ ليس في العقل الاحتياج الا  
 الافراد فلو اخذت من بينهم لكانت تلك المبتدات موجودة خارجية لا في

سعدهم قطعا فهو مقدم قطعا والكلام فيها كالكلام فيها بخلاف المركبات  
 المجتمعة فان لها صورة اجتماعية في نفس الامر في البيت بل قد يحدث  
 بها علم من انما منها كافي الجزئية بل هو من نوعيه جوهري من هذا الانواع  
 البنية كافي في الذات فان كل من الماد والهيئة الاجتماعية عرضية ليست  
 جزءا من الجزئية والبيت وما هو من ان لا يستحال ان في تركب جزئية  
 جزئية احد اجزى من الاخر عرض قائم بذلك الجزئية من الذي هو من الماحيل  
 ان تركب الجزئية من عرض قائم بذلك الجزئية لا يكون مستقرا عنه ويكون  
 جزئية كون مستقرا عنه وقد يكون اجتماعيا يحصل من اجتماع عدة الجزئيات  
 حصة واحدة حقيقته بخلافه بالانقسام والاثبات ولا بد في هذا المركب من  
 لصدق لاجزاء الى البسائط اذ لا يستغنى كل من الاجزاء عن الاخر فيحصل منها بنية  
 واحدة وحده حقيقته كالجوهر من حيث لا يشاء فان هذا الحكم الكلي في  
 والمثلث لا يوضح لانه يستدل به فانما هو من الصدقة البينة لثبوتها في  
 اطرافه وكلما احتاجه قد يكون محتاجا واحدة كالمركب من البسائط العنصرية  
 وما هو منها من البسائط المادية او البنية او الاجتماعية فانها لا تحتاج الى تلك  
 الماد من غير عكس وقد يكون محتاجا من البنية او الاجتماعية والاولى الدور  
 معنى قوله ولا يكون شوطا الى المحتاج لاجزاء باعتبار واحدة بل كجاء  
 باعتبارين كافي في المثلث نتيجة التحقق من اجزاء المادية قد تفرق المحتاج  
 بان يكون لكل واحد منها وجه مستقل في الاحتياج غير وجود الاجزاء فيه فيكون  
 يكون متم في الصدقة ايضا وهذا الاجزاء لا يمكن حدها على المركب ولا على بعضها  
 على جبرها طاعة وقد تم في الذهب فقط دون المحتاج ومنه من الاجزاء الجزئية  
 وقد تحورت انما العلم في كيفية تركب المبتدئ من الاجزاء الجزئية فاحتملوا على انما







المركب فالنسبة مخارج عن المركب وكذا مفهوم المشتق لاستعمال عليها  
 الاحتمال الرابع ان تلك الاجزاء صوابا لشي واحد بسيط ذاتا وجزءا  
 لكن يمنع الفصل من اعتبارات شتى هذه الصعوبات المختلفة ومنها من  
 المثل بان الاجزاء الجبرية المركبة في الخارج ممتدة ووجودها ان جعل  
 الاجزاء في الخارج من مركب المركب فير ولا استبانتهما الا في الذهب في  
 المختار عن الفصل والاشكال عليه الاما سلفنا ان القول الفصلية  
 الفصلية كيف يتصور طاعتها لا في حد بسيط في الخارج وقد عرفت  
 جواهرها ان اذا اعتبر بعض النعم ومضاهى بعض اجزاء الطبيعة  
 وعدم بعضها لها فقه سائر وقد يتخلل من قسم تلك الاجزاء الى  
 متناه لا يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ولا من وجه ولا متداخلة  
 يكون بينهما عموم وخصوص والمتمم لغير المتساوية على استقام تركيبة  
 الخصية من امرين متساويين عند على سجي والايه اذ يلزم اذ يلزم المشتق  
 في المتباينة وفيه وفيه ومنهم من ادبها في المتداخلة حيث قال الاجزاء قد  
 بان يكون بينهما يصادق بالمساواة والعموم مطلقا او من وجه وقد  
 سائر بان لا يكون بينهما يصادق صلا والمتمم ان المتداخلة بان يكون  
 بعضها اعم من بعض فلا يتساوى في المساواة فتحتاج الى ان يحمل شيئا ثانيا  
 او قسم الاجزاء المتساوية ومساواته ثم قسم المتساوية الى قسمين  
 ومتساوية وقد رجع الاجزاء المتداخلة الاجزاء مطلقا سواء وقد بين  
 محتمل قد استوفينا الكلام في بيان هذين الاعتبارين فلا مزيدا اما ان  
 الصغر الى الاجزاء المتداخلة لا الى الاجزاء مطلقا لان مذهب الاعتبار  
 انما يجريان في الاجزاء النعم وعلى استقام اليه في صدور ذلك المبحث وهو المقم

انما اخذ ذلك الفصل لخدع المتبادر ان الانسب كان قد عيها عليها انما  
 الى ذلك فيرط لها الى للاجزاء الجبرية والفضلية السيجي الى الاجزاء  
 الجبرية اما الجبرية صلا بمعنى منع الخلق لان الاجزاء الجبرية ان كان  
 انما في المشتق بين الطبيعة والمختار في الخصية كان جنسا والاكافضلا  
 لا احتمال لان الجبرية المتباينات مكان الباطن يطعن في الطبيعة عن بعضها  
 ولا معنى الفصل سيجي ما يكون ذاتا سيرة الطبيعة في الجبر ولا ينام  
 انما في المشتق وجعلها واحدا اذ كان كل منهما وجود مفار لوجود الاجزاء  
 لم يحمل احدهما على الاخر وعلى الطبيعة المركبة منها جملها بالمواظ على الجبر  
 كالمادة وهو محمول والفضل كالصفة وهو محمول الجبر والفضل اذ يمتد  
 الى كدة والصورة فالجبر كالمادة في ان الشيء الى المركب حاصل منها  
 والفضل كالصفة في ان الشيء حاصلها بالمتساوية الفصل على الجبر  
 متساوية على معنى ان الطبيعة الجبرية اذ حصلت في الفصل كانت لها  
 سره داين اشياء كثيرة من غير كواحد منها جبريا خارج وكانت غير  
 منطوقه على تمام خصية واحدة منها فاذا انضم اليها الفصل زال عنها  
 الابهام والفصل على الانطباع على تمام الطبيعة فكون الفصل حلة  
 للجبر من حيث هو موصوف تلك الصفات وعلمته لهذه المعنى  
 بدسيرة بعد تقبل الطبيعة الجبرية والفضلية على ان يلقى وقد يكون  
 الفصل على وجود الجبر بطل والام تقبل الجبر لاعم فصل او كذا فيهم  
 كنه على وجود في الخارج والاشكال في البنية واستمع الجبر بالمواظ  
 والاجزاء لا الفصل لربنا على امتناع تركيبة الطبيعة من امرين متناه  
 نقي تركيبة الطبيعة من غير ان كان احدهما اعم والجبر والآخر اخص



وهو الفصل فالجبر لا يكون مكملا يكون الفصل وفي بحث سيجي  
 قال الشيخ في الشفاء الكلي ما ذاق او عجزى والثاني اما ان يدل على المنة  
 اي منع في جواب ما هو الاول فان دل على المنة فاما ان يدل على المنة المنة  
 ازاد او من النوع او المنة افراد او الجبر وان لم يدل فلا يكون اعلا  
 فالله لا على المنة المنة بل يكون اختصاصه في المنة عن شراكها  
 في ذلك لا يتم فيكون فصلا ثم رسم الفصل في الاشارات بما يلزم مما في الشفاء  
 حيث قال نعم بان كل واحد على الشيء في جواب اي شيء هو في جبره او قال  
 بعض المحققين كلام الشفاء مبني على امتناع مركب المنة من امرين متماثلين  
 والاولى ان لم يكن كذا في المنة ثبات لكان احصى شيئا او لا فليجوز ان يكون  
 ثمة في اعلم كما اذا ركبت من امرين متماثلين فصلا واما ثانيا فليجوز ان  
 سواء بالام ايضا فيكون كذا من الامرين المتماثلين فصلا فلا ينع في تعريف  
 الفصل في تعريفه وكلام الاشارات مبني على جواز تركب منة من امرين  
 متماثلين فاذا كان الثاني مساويا للاحتمالين ان اوله يكن هناك في  
 كان مبدئا لغيره وشاكا في الوجود لافي الجبر وكان يسمى في المنة  
 في الاشارات حيث لم يمتد قوله من جنسه واذا كان احصى منه كان  
 مبدئا عن شاك في الجبر وقال الله في شرح الاشارات الفصل  
 قد يكون خاصا بالجبر كالحساس لئلا يمتد شيئا فانه لا يوجد لغيره وقد  
 لا يكون كذا في المنة من جملته من لا على الجبر انات كجبر المنة مثلا  
 فان لا يوجد لغيره وقد لا يكون كذا في المنة عند من جملته مثلا وعلى  
 التدرج فان الجبر انما يحصل وتقوم برتبة هذا النوع اما يشان  
 بذلك الفصل اما على التدرج الاول فعن كذا بعداه ما يشان في الوجود

و اما على التدرج الثاني فكل ما يشان في الجبر فقط فان الانسان لا يمتد  
 بالناظر عن جميع ما يشان في الوجود اذ لا تشانه عن المنة كذا ما يشان  
 في الجبرانية فقط وهو المنة وبنوعها في الوجود او في جبره وقد  
 الفاضل الشافعي وعين من سقلا ان الثاني الذي لا يصح لجواز  
 لا يجوز ان يكون اعم الذات فهو اما مساويا او اخص منه والاشك  
 له ما يصح فيه عايشا في الوجود والاختصاص به مما يصح لغيره  
 به عايشا في الجبر الذي فيها فلهذا على ذلك يجوز تركب الجبر  
 الفاضل من امرين متماثلين ولا يلزم منه الجبر بل يكونان فصلين  
 وذلك غير مطابق للوجود ولا يلزم لهم ان يواظبها وبها ذهنا اليه  
 عن امثال هذه المحللات وهذا كلامه واقول ان جنسه لكلام  
 الاشارات متماثلين عليه بان متساوية عليه لغيره والتميز بين المتماثلين  
 والام يكن الفصل البعيد فصلا والتميز بين بعض المتماثلات وتساويها  
 متماثلين في المتماثلات في الوجود فلا فرق وهذا الاختلاف وهو دفع سقلا  
 واما قوله غير مطابق للاصلح بمعنى ان الفصل يحصل للتمييز الجبر ان  
 الجبر المتساوي لا يجوز ان يكون له فصل مقوم وان الفصل المرتب لا يكون  
 ان يكون متعدد وان ما لا يوجد له فصل لا يخرج كذا في المنة ان قدما  
 التماثلين فالجبر امتناع تركب المنة من امرين متماثلين وهو عليه  
 كذا النوع والشيء يتبع في الشفاء والمتماثلون لما ووضعت اذ على  
 سطر يجمعوا عن هذا الاصل والنوع ايضا الامسح غير شى على هذا  
 الاصل واما قوله غير مطابق للوجود بمعنى ان الام لا يكون على اذ ليس في الوجود  
 متساوية المنة فتسوية كلها متساوية فان منها ان تركب منة حقيقة



من امرين متساويين فلا بد ان تحقق بينهما حاجة وليس احدهما بالاحتياج  
اولى من الآخر لانها ذاتيان متساويان فيحتاج كل منهما الى الآخر فلا بد  
الدور وانه لا يتم وجوب الاحتياج في الآخر المحقق لا يمتنع  
ذهنيه لا يمتنع في وجود الاحتياج وانما يجب ذلك في الآخر المحتاج  
المتساويين حسب وجود الاحتياج وفي سلم فلو تحقق كل منهما الى الآخر من  
جهة اخرى فلا بد من الدور وايضا لو كان احتياج احدهما الى الآخر من  
غيره عكس ولا يصدق اذ لا بد من انفسا وقد في الصدق المتساويين في الحقيقة  
فلا بد من الاحتياج من احدهما للآخر دون الآخر رجح بل لا بد منها  
ان كل منهما من المجهول وعرض فان كان جوهرا كان الجهر جوهرا وان كان  
عرضا كان العرضا او الشئ على اختلاف الذهب بين جوهرا فلان  
تركيبا من امرين متساويين وان فرض فكل لم يسه جها من الاحتياج اليه  
كان جوهرا مثلا فيركب من امرين متساويين كان كل منهما المجهول وعرض  
لا سبيل الى الشئ والالكان الجهر عرضا لصدقه على الجهر بالمطابقة  
اذ الكلام في الآخر المجهول والا لا بد ان يكون جوهرا مطلقا فليكن  
الجهر من نفسه او جوهرا بخصه والجهر لسان جنسه فليكن ان كانت  
الشيء من نفسه وان رجح ومكانه في سائر الاقسام العاليه كالكم مثلا  
كل من الجواهر اما اولاهم وسير الكلام في دور بان لا يتم الاحتياج في الكميات  
في المعقولات العشر والاربع اذ لم يتم عليه برهان بل ولا في ابره وانما الله  
بدعي لخصه والاحتياج العاليه في احدهما والآخر في الآخر الاحتياج والاحتياج  
في احدهما مع وجود كميات كثير غير متساوية في تلك الاحتياج من حيث  
صحتها بان دليلهم على ذلك سلبنا فليكن في الجهر اما ان يكون جوهرا

لان المسمى بالعرض على ذكرها مما لا يضاف ولا يشك ان انفسا فاما ما رجح في المسمى  
متساويين فكل الامر به كذا المسمى وان كان ذلك المسمى عرضا لغيره لا ذاتيا  
فان لم يكن هذا المسمى المتساوي للمسمى العرضي لربما لا يصدق المطلق المسمى  
بمستحق الشرح لوقوع منه من حيث انه مسمى بالعرض في نفسه فيصدق  
الترتيب والتساوي عليه ان على هذا المسمى المتساوي الى نفسه العرضي لما عاين  
كذلك وعدم المعلوم ليس على عدم المسمى في الاحتياج الى في نفس الامر فلو ان  
الاحتياج على نفس الامر كترتيب دعوى ان المسمى لا يحكم بانها رتب المعلوم كترتيب الاحتياج  
مثلا فان نفس المسمى كترتيب مثلا كالحكم عكس فانما كانا رتب كترتيب فارتفع  
حرك الاحتياج على نفس الامر فانه ان المسمى يحكم بانها وجدت كترتيب فوجدت كترتيب  
الاحتياج ولا يحكم بانها وجدت كترتيب الاحتياج فوجدت كترتيب فوجدت كترتيب  
مطابق فوجد المعلوم كترتيب عدتها مطابقة لعدده وذلك اذ كانتا على غير متساوية وانما  
لعددت السلك فضع المسمى باسرها مطابقة للمعلوم وكان ان وجود المسمى  
مستلزم لوجود عدده من غير ان يكون سببا لذلك كعدم مستلزم لعدم عددها سببا  
من غير ان يكون سببا لذلك كعدم مستلزم لعدم عددها سببا من غير ان يكون سببا  
لعدم شيئا منها وانما في ذلك من يمتنع ان عدم المعلوم وان لم يكن عدم المسمى  
في نفس الامر يمكن تحديده ان يكون عدله في الدرس بان يكون عدم المسمى المسمى  
من عدم المسمى فليست له من عدم المسمى على عدم المسمى على ان لا يستلزم لال  
عدم المسمى على عدم المسمى بل ان اي والعكس الى الاستدلال لا يعلم المسمى على عدم  
المسمى بل ان في المسمى الاوسط لا بد ان يكون على طولي المسمى في الاحتياج الذي  
هو المطلوب واللام يمكن برانها على ذلك فانه كان مع ذلك ايضا على ثبوت  
ذلك الحكم في الاحتياج فالمراد في الاقاني سواء كان الاوسط معلوم بالثبوت

فان كان المسمى من المسمى  
عنه المسمى المسمى  
منه ومنه المسمى  
المسمى

منه ومنه المسمى  
المسمى



الحكم في الخارج اولا والا فلا يستحق دليلا والتمشي لا يخص باسم وانما  
 يعلم وان لان المتيقن على العلية والاشية على التيقن وبران لم يند على الحكم  
 ذهنا وهذا جازي باسم على الدال على العلية وبران انما يند على الحكم  
 ذهنا لا جازي جازي انما يند ثبوت الحكم في الخارج واما ان عليه ما ذا انما  
 ذلك من حيث اسم ان الدال على التيقن فان قيل قد اورد الشيخ في بيان التيقن  
 فضلا بيان ان العلم المستحق كمالا سببا ما يكون من جهة العلم فيستحق  
 هذا لا يكون بران لان برهاننا لان كون النتيجة متيقنه معتبره جدا لبرهان  
 وعلى ذكره لا يحصل التيقن الا اذا استدرك بالجب على التيقن فلما قد  
 اعتد الشيخ في هذه الدعوى قد من شأنا الاشتباه من المعلوم عنها احد  
 انه قال لكلا السبب ثم اورد في الفصل المذكور كلامه هذا العيان وهو انما  
 اذا كان لسبب من التيقن لاسبابه فان كان الاكثر للاسباب بل قد  
 لاكته ليس بين الوجود والاعتدال كذلك للاسباب الالهية بين الوجود للاسباب  
 الاكثر منها الوجود والاعتدال فيستحق بران يتيقن ويكون بران التيقن بران  
 لم الى سببا كلامه فظهر من هذا انه ان لم يكن ثبوت الحكم في الخارج سبب  
 يمكن ان مقام علم بران في اخذ من سبب الحكم او من اخره والشيخ لا يترك  
 ذلك بل يسهل وان كان فانه ما به بالمتيقن من التيقن الدائم وفتح بذلك في  
 جواب سوال اورد على نفسه حيث قال ان قال قال اذا راينا صدقنا  
 متروكة ان لها صانعا ولم يكن ان روى عنها هذا التصديق وهو استدلال  
 بالمعلوم على المجهول فاجاب ان سببا على وجهين اما من جهة كونك سببا للتيقن  
 وكل من قد صدق على ما كان كذلك كل من يتيقن من يتيقن وصدقته وكل من قد صدق  
 سببا انما التيقن الاول هو ان سببا للتيقن لم يند فليس ما نفع برهان التيقن

لان هذا التيقن ما يند فبرهانا الاستدلال الذي كان انما يتضح مع غيره  
 والتيقن الدائم لا يروى وكلامنا في التيقن الدائم اكل ما بالتمشي في الاخر  
 فليس التيقن من جهة احد الاكثر بل ان لم يند هذا هو الجواب على الاوسط  
 لا يند التيقن فيبرهانا يند برهان التيقن وهو التيقن على وجود ذي التيقن للتيقن  
 ان كان جزء من ذي التيقن وهو التيقن على التيقن فيكون التيقن حاصلا  
 من جهة العلم وقد بان ان اتحاد الاكثر في التيقن المتيقن التيقن بحيث لا  
 ان يكون على التيقن الاوسط سببا ان يكون بغيره سببا للتيقن الاوسط واعيانا  
 الجواب عن اعتبار الكل فان التيقن شيء وهو التيقن شيء اخر فان ذي التيقن  
 يند على التيقن واما التيقن في ان يكون سببا على التيقن الذي هو كلامه وهذا  
 يظهر ان اعتبار ان مراد الشيخ ان ذا السبب ان الممكن انما يمكن محصا بالمحصل  
 العلم المستحق وجوده بعينه الامم حيث علم فان وجود المعلوم لا يدل على  
 وجود علم معين بل على وجود علم اشياء الكلام الشيخ لا يصرح في ان الاوسط  
 بالمعلوم بل ان له سببا استدلالا بالمعلوم على العلم بل من استدلالا بالمعلم  
 على المعلوم وذكر في الاشياء ان هذه البسائط واعلم انه لا سببا في الاوسط  
 على وجود الاكثر مطلقا او مطلقا له مطلقا وفوقه انه علم على وجود الاكثر  
 في الاوسط وهذا ما يتقن غير محصا فيعلم ان كثيرا ما يكون الاوسط معلولا  
 لا كبر على وجود الاكثر في الاوسط ومثل التيقن في شرحه فبذلك العلم سببا وكل  
 سببا يند فان الاوسط هو التيقن وان كان معلولا للاكثر وهو التيقن  
 فان علم وجود الاكثر في الاوسط وهذا البرهان في غير ما في هذا الكلام ايضا  
 صرح في ان الاستدلال بالمعلوم على ان العلم الاستدلال بالمعلم على المعلوم  
 وبران في ليس بران اني وفي هذا التيقن لا يند مع الشيخ وعين باران الاستدلال



المجلد

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.



Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with 'و اما' (And then).

Handwritten Persian text, likely a manuscript or letter, written in a cursive style. The text is arranged in several lines, starting from the top right and moving downwards. It appears to be a formal document, possibly a decree or a letter of appointment, mentioning names like "شاهنشاهی" (Shahenshahi) and "امیر" (Amir). There are also some smaller inscriptions at the bottom left.

[illegible][illegible]



فان الوجبة للادوية والحبس الموت اما ان يكون الوجبة والحبس  
 في نفسها فان يكون واحدا ثبت كثيرا واجت في فترتها كما يوجد في الحبس  
 في فترتها من الثلث كالحق في فترتها الجرد يعني ان الوجبة بمعنى  
 التي ذكرها بحسب اللفظ ادب ووجه كذلك هذه الثلث غنية عن  
 اذ كل واحد في سائر هذه الافعال من غير ان يكون في المراتب التي  
 ذكرها بحسب اللفظ لا بحسب الحسنة او كونهما شيئا على وجه الذي  
 اي وجبا التحمل الذي من الوجبة او غير الموضع باستماع انك اذا لم يكن  
 انك اذا كنت وعرفي كلا من استماع الاضداد وعدم امكان الاضداد ان  
 عدم الاضداد فيكون دورا وكذا كل من الاستماع والامتناع وقد وجد ذلك  
 الثلث في وجبا الذات فيكون التسمية في فترتها فيسجل في الحبس الى ان  
 اليمين الثلث فيسجل في فترتها لاجتماع بين الامتناع والصدق في  
 الكذب ويكون صادقا بلا واحد منها وقد كان فيسجل في الحبس سواء كان  
 جردا او غير الجرد سواء كان التسمية في الجواب او سلبه لا بد  
 المصنوع اما ان يصح تلك التسمية او لا يصح في اما ان يصح فيسجل في  
 التسمية ولا في الاقوال من الوجبة والثاني هو الامتناع والثالث هو الامكان  
 وتحتلهم دامج وهو يكون ذات الموضع مستقيا لغير التسمية وفيها  
 ايضا حق كون التسمية على الوجبة ذات الموضع اما ان لا يستغنى شيئا  
 من التسمية وفيها اذ يتبعها معا او يصح التسمية وفيها ان  
 مستحيل اذ في التسمية من سبيل العمل لان امتناع احد التسميتين  
 المنع عن الآخر والمنع عن الآخر يستلزم عدم امتناعه فلو كان مستقيا  
 لم يكن مستقيا لهما تمت ولا يمتنع عن حبس عليا بغيره فبذلك لا يمتنع

لذلك

هذا هو الوجه في الوجبة  
 والحبس الموت

نظرا الى الجرد وهو التسمية وان جعلها بحسب الحاجة الى المخرج عن فترتها  
 او استدلالا كان مع ذلك حصرا عليها متطاعا به بلا ريب وكما بدت  
 منها لا يمتنع فان قيل اضطر هذا الواجب بالكون ذاته مستقيا لوجبه في  
 عليهما بحسب الحكم ان لا يكون ذات الباري ثم واجبا لان وجود الواجب  
 عند من عين ذاته والمشي لا يستغنى نفسه والافعال عند من عينه قلنا  
 الوجبة لمستقيا لاجد اما ذكر وموضع للذات بالقياس الى الوجبة  
 وموضع لوجبه وهو ان لا يكون من غير ويكون مستقيا معاه وعلى وجه  
 يكون ذات الباري ثم واجبا بالمشي الثاني فان قيل امتنع الذات الى الام  
 انك الواجب والمنع والمكان فيسجل في فترتها لا يمتنع عنها لان الذات اما  
 بقى الجرد او اهدم او لا يمتنع ولا ذلك ذاته الباري ثم لو لم يكن التسم  
 الاقوال على ذلك وجبان يكون من التسميتين الاخرين لاستماع الحق في ذلك  
 عن ذلك على كذا فبذلك فبذلك بالقياس الى الوجبة والعدم ولا  
 الاينما لذات مغايرة لوجبه وذات الباري ثم عين وجوده فوجه  
 التسم فان قيل الحكم فبذلك لوجبه الى يصح في وجبه وهو الواجب الى  
 لا يصح ذاته وجوده فيمكن وان لم يكن ذات الباري ثم من هذا التسم  
 شي يكون من هذا التسم قلنا هذا التسم لوجبه بحسب الاحتمال المستلزم  
 الشئ بذلك في الحيات الشاسحت قالنا الامر الذي يدخل في الجرد  
 في العمل الانقسام الى اثنين فيكون منها ما اذا اعتبرنا لم يحب وجبه  
 وهو ان لا يمتنع انسان وجبه والام يدخل في الجرد وهذا المشي من وجبه  
 الامكان ويكون منها ما اذا اعتبرنا وجبا وجبه الامكان على وجه  
 الحكم لا يكون هذا التسم اعني يكون ذاته مستقيا لوجبه وجبه او ان

والثاني

هذا هو الوجه في الوجبة  
 والحبس الموت



متصفا بالحيثية فيكون الوجود المطلق متصفا الى امر متصفا بالوجود المتعلق  
 يكون واجبا لذاته وفيه نظرات الوجوب لمعتان على ما مر من جهة  
 بمعنى استتباعه عن الضرر وان في صفة لذاته ما ليس بالوجود بمعنى  
 انقضاء الذات للوجود ومقصود المسألة ان يلزم ان يكون الوجود المتعلق  
 للممكن واجبا بالمتعلق الثاني وبما حصل الجواب انه ليس واجبا بالمتعلق الاول  
 فان سلمنا ذلك لا يلزم الامر من قال ان الوجود المتعلق الذي هو عين  
 البارى متصفا للوجود المطلق ان ذات البارى وجود خاص يتصفا بكونه  
 موجودا بالوجود المطلق لانه متصفا بكونه فردا من افراد الوجود المطلق لا كما  
 يلزم من ان يكون ذات البارى موجودا بوجوه من انه يتجسس بالخاص  
 ولا يمكن الجواب بان الانصاف بالوجود المطلق في فعل الانصاف بالوجود  
 الخاص لا يمتدحه فيه فان الجسم اذا انصف بكونه من الياض كان متصفا  
 بالوجود المطلق بطلان اليان في صفة فلما كان ذات البارى متصفا على ذلك  
 المتصفا بكونه متصفا بالوجود المطلق استتباعا فلو لا ذلك لكانت الوجود  
 الخاص بوالانصاف متصفا بكونه متصفا فان الجواب بان الوجود الخاص متصفا  
 ذاته لا يوجد المطلق فلما يلزم كونه موجودا بوجوه من انما المانع كونه الوجود  
 الخاص موجودا بالوجود المطلق ولا يمتدحه فيه فلما لم يكن ذات البارى متصفا  
 متصفا بالحيثية غايه الامر ان تلكا المنة وجود خاص ومعنى ذلك ان  
 هم من اشياء كنه ذات البارى عين الوجود ومن ان يكون ذات البارى  
 في اعلى مراتب الوجودية ومنه في ان ذلك متصفا بالحيثية من حيث  
 مراتب الوجودات في المجرى بحسب التسميم المتعلق لا من حيثها ادان  
 الموجود بالحيثية الذي وجد عن هذه الوجود لذاته وجوده تغاير

متصفا

متصفا عند الفعل في بادى الامر كفى التصديق متصفا متصفا به وانما في  
 ان الوجود الذي هو عين ذات البارى هو الوجود الخاص والوجود المطلق  
 عاونه وهو عين الوجود الخاص الذي هو عين متصفا بالحيثية  
 المطلق وهو المراد من قولهم وجوده يتصفا ذاته فليس في الوجود متصفا  
 الذات للوجود ان يتصفا الذات كونه موجودا الا ان يتصفا الذات كونه  
 فردا من افراد الوجود المطلق فان الجواب بالمتصفا بالحيثية موجودا انما  
 بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية  
 فاما متصفا الوجود الخاص للوجود المطلق بان يكون فردا من افراد الوجود  
 ان كان الجواب بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية  
 ان يكون عدما فيلزم ان يتصفا بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية  
 ذاته ان يكون عدما لا بعد ما كاجتماع المتصفين وشرك البارى مثلا في  
 القسم الممكن اذ لا يصلح التمسك لانه لا تحت وان الجواب بالمتصفا بالحيثية  
 اعم من ان يكون موجودا او موجودا او كذا المتصفا بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا  
 يكون عدما او عدما لانه لا يتولى قد مر ان هذه المهورات المتصفا بالحيثية  
 والامكان والاستماع جيران في نفسا بالمتصفا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية  
 كنه الشبه في قولنا متصفا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية كونه موجودا بالحيثية  
 منهم المجرى والوجود مساحتي يكون الوجود عيان عن انقضاء الذات  
 ثبتت احدها لا على التمسك وعلى هذا التمسك حال الاستماع واجبا يلزم  
 على هذا ان يكون الوجود المتعلق للممكن واجبا لذاته والعدم المتعلق للممكن  
 متصفا لذاته واجبا عن هذا يلزم ان يكون ذلكا ان يكون الوجود المتعلق للممكن  
 متصفا عن الضرر بل كونه فان الوجود المتعلق للممكن ليس له فيكون



ذاته وموجد قضايرها فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجد المكن في  
 نفس الامر انكالك الوجود عنه ولا شبهة في ان يكون ايضا فصور الوجود  
 عنه فالصور في المقتضى كذا ما يمكن ومنه حال المبدأ المكنه كما هو  
 المشهور في سطر الموجد بالذات بغير وجوده او الذي يصدق في وجوده  
 اقتضاها ما يستحيل معه انكالك الوجود عنه فلهذا الوجود لذاته وقد  
 قضاير ذاته فليس انكالك الوجود عنه بالمطلوب اذا لم يكن يكن فصور  
 هذا الانكالك فالمقتضى في المقتضى ومنه حال الوجود الوجود  
 فيما لا يمكن من موجد المكنان فاعاد الوجود بالذات بغير وجوده  
 الذي وجوده عين ذاته فلهذا الوجود ليس وجوده قضاير ذاته فلا يمكن  
 انكالك الوجود عنه بل الانكالك في مقتضى كذا ما لا يمكن ولا يمكن على ذلك  
 ان لا يمتد في الوجود بغير اولى من هذه المراتب الثلاثة التي هي حال الوجود  
 تعالى عند جاع ذوى بصائر تارة وانظروا صاحبه واذا دون من  
 لما سبق تارة في المراتب الثلاثة في الوجود بغير فاستخرج الحال فما دون في  
 المثالين ان مراتب المقتضى في كونه مضببا ثانيا ايضا الا ان المقتضى بالدرج  
 استقام حتى من غير كونه لا يصدق انكالك استقامه في المقتضى فلهذا  
 وضمن قضاير وضمن ثالث افاده المقتضى الثانية المقتضى بالذات بغير  
 اى الذي يصدق في المقتضى فلهذا الوجود بغير فاستخرج الحال فما دون في  
 اقتضاها بغيره فلهذا المقتضى لذاته وضمن قضاير ذاته لا انكالك المقتضى  
 بالذات بغيره من غير كونه المقتضى فلهذا الوجود بغيره فلهذا الوجود  
 فلهذا على ذلك ما يقتضى في كونه المقتضى مضببا فان قيل كيف يوصف  
 المقتضى بانه مقتضى مع انه مقتضى المقتضى كما يشاء في الوجود الا ان ما قام به المقتضى

فلهذا ذلك المقتضى هو الذي يشاء في الوجود وقد وضع المقتضى في المقتضى  
 فيه فاما اذا قلنا المقتضى مقتضى بذاته لم يرد عليه ان ما بذاته مقتضى المقتضى  
 مقتضى بذاته المقتضى بل ان ما كانا حاصله لكون واحد من المقتضى مقتضى  
 والمقتضى مقتضى بغيره اعنى المقتضى على الاضمار بسبب المقتضى فلهذا  
 للمقتضى في مقتضى مقتضى ذاته لا بما مر في مقتضى ذاته بل المقتضى في المقتضى  
 والكل فانه ظاهر بذاته ظهور الاختلاف في صلا وبغيره مقتضى مقتضى  
 للمقتضى واذا اكتشف لك حاله المقتضى المقتضى في الامر المحسوس فلهذا  
 حالها في الامر المقتضى العقلية ومن البين كما يشهد به بغير المقتضى في الامر  
 الوجود فلهذا ان يكون في المقتضى المقتضى لا يمكن ان يكون مقتضى المقتضى  
 انكالك احد من المقتضى المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى في المقتضى  
 ومقتضى المقتضى بالانكالك في مقتضى المقتضى بالذات مثلا مقتضى المقتضى  
 وقد قلنا ان ما بالذات مقتضى ان رتبة وقد بغيره الا ان اى الوجود لا يمكن  
 بحسب المقتضى يكون المقتضى ما لا يمكن من المقتضى لا يمكن ان يكون  
 اجتماع الوجود والمقتضى فيه وقد قلنا لا يمكن من كونه المقتضى في المقتضى  
 والمقتضى بالذات مقتضى المقتضى اذا احبب بالمقتضى فلهذا مقتضى المقتضى  
 بالمقتضى وكذا المقتضى بالمقتضى فلهذا مقتضى المقتضى بالمقتضى بالمقتضى  
 بين المقتضى اى الامكان الذي في الوجوب والاستماع كليهما بالمقتضى في المقتضى  
 او الامكان لانهم لم يكن مع الاستماع خلق من احد الباقين لانهم لم يكن  
 عن وجوده مقتضى او عدمه وليست ما لم يكن اذ لم يكن بين الامكان في المقتضى  
 واحد الباقين فانه غير ان من المقتضى المقتضى يكون مقتضى المقتضى في المقتضى  
 فلهذا مقتضى المقتضى والاستماع في المقتضى لان الوجوب عاين

وان استلزام الوجود  
 والاجاب



عن ضرورة الوجوب والاستيعاب عن ضرورة سلب الوجوب فاسم الضرورة  
 شأنا لها وان احسنا في السلب واليجاب فان الوجوب كسلب الوجود  
 بين الذات والوجود والاستيعاب كسلب السلب بينهما وكذا سلب الوجود  
 عن الاخر فاسما بالانضمام اليه معنى اذا اضيف الوجوب الى الوجود  
 والاستيعاب الى العدم او عكس في قصد كل منهما على الاخر والحل مراده ايضا  
 ما سبق منها فان كل واحد واجب الوجود في نفسه والعدم وكل واحد في الوجود  
 في وجوب الوجود في نفسه والعدم في وجوب الوجود وبالعكس واما حل الجدل  
 على الاخر فان ما كان وجوب الوجود هو استيعاب العدم فليس يوجب الوجود  
 بل العكس فاستلزام كونهما للآخر وذلك لان وجوب الوجود كسببية  
 في الوجود الوجودية واستيعاب العدم كسببية في العدم الالائية واما  
 التيقن من تباينهما فاما كذا كذا فاما كذا كذا فاما كذا كذا فاما كذا كذا  
 وشك ان اقول في ضرورة تضاد الوجوب المطلوب حتى ما لا يمكن  
 تيقن تباينهما وان اراد تضاد وجوب الوجود واستيعاب العدم  
 ما خرج من مع الاضطرار الى اضيق اليه فاما في صفات الذات والحدوث  
 متساويان في السلب منها فاما اذا قلنا ان اعداد رتبة المراتب  
 لم يتساوى في الكل ليس صحيح لان الاكمام بعضها اعداد والآخر  
 الالائية وما سطران وقد وجدنا الامكان بمعنى سلب الضرورة عن  
 الوجود معنى الذي انما كانت في سلب الضرورة الاخرى معنى ضرورة  
 المعاني والامكان الخاص معنى الوجود بالامكان المعاني من الوجوب  
 الوجود بالامكان الخاص ويمكن العدم بالامكان المعاني من الوجود  
 والامكان بالامكان الخاص في سطران اذ يعرف الامكان بالعدم واستيعاب

كانه واما العدم بحسب الفسق لما يتبين انما امتنع بالكل تلك الكفا  
 اقول وفيه ايضا ما مر من الكلام وانما في الاستيعاب لان الضرر العام  
 الامكان في هذه المعنى فانهم يسمون من الممكن الوجود ما ليس بمتبع الوجود  
 وليس يمكن الوجود لا المستع الوجود وكذا يعرفون من الممكن العدم المتبع  
 العدم وما ليس يمكن العدم المستع العدم فلهذا جعلوا الممكن مقابلا  
 للضرورة الذي الخالف في سلبها او ايساوي ذلك السلب والوجود  
 لما وجد بالامكان يستعمل في سلب الضرورة وكان المادة التي لا  
 احد جانيها ضرورة العجز عن الاسم اصطلاحا على تيقن هذه المادة  
 بالامكان فكان هذا المكان خاصيا وقد يسمى خاصيا والاول عام  
 كغيره مطلقا منه وقد وجد في التيقن في الاستيعاب المعنى كما في  
 التي في المستقبل من غير نظر الى ان الممكن لا يحتمل الصفات لانه الامكان  
 بالضرورة في شئ من طرفيه اصلا ولا مكانا كما يجب الى المعاني  
 فان لا يخرج عن ضرورة الوجود او عدمه واقعا الضرر في شئ من  
 الوجود من تيقن وجوده او عدمه في احد الطرفين وان لم يكن معلوما  
 فيه فاما اذا نسبنا التي الى الزمان المستقبل فانه لا يستلزم الوجود فيه  
 الا وجوده في لا في حقا تيقن في الحسب في الامر ايضا وذلك وحيث بان  
 الوجودين انما به لان عليهم تيقن الحد الذي في الحال وذلك لان  
 في الاستيعاب اصل الحوادث يستند الى حله بحسبها وتوسع دونها  
 انتهت سلسلة العلل اليها في المستقبل بعين وجودها ولا يتيقن عدمها ثم  
 ان بعض من اعاد الامكان الاستيعاب في شئ فيكون الوجود ممكنا في زمان  
 الاستيعاب عند صف حاله فان الذي اذا كان متبعا في حاله كان وجوده



بشرط المحل الذي يكون مكانا مضافا إليه بان يكون وجوده في الحال لا  
امكان عدمه في الاستقبال فاقصا الى وجب الوجود في الحال اذ لو كان وجوده  
في الاستقبال لا وجبا لعدم في الحال لزم عدمه في الاستقبال فلا يكون  
موقفا فيجب ان يكون في الحال وجودا وعدمه معا لا يمكن فيجب ان يكون  
والعدم او غير ذلك ان الوجود يوجب الجانبين وجب بشرط ان يكون  
كذلك لعدم يوجب الجانبين لا امتناع فليزم اشتراط التعلق به ايضا  
او قساع التصفين بل اجتماعهما وهذا معنى قوله ولا امتناع لعدم في الحال  
والاجتماع المستلزم قولنا ان شرط ذلك اذ لا يمكن الا ان  
امكان حدوث الوجود بطريقين ان الاستقبال وهو ما يستلزم  
عدم حدوث لا يمكن حدوث لعدم يلزم اشتراط الوجود في الحال  
الامكان الاستقبالي في جانب عدم بمعنى مكانه في الوجود وعدمه  
الوجود في الحال من غير لزوم محال وانكشفت اعتبارية لعدم على الموجود  
فان لعدم المتع يصدر عليه ان متع الوجود واجبا لعدم والموجود  
يصدر عليه ان يمكن الوجود والعدم فاذا صدرت على الموجود هذه الاشياء  
يجب ان لا يكون متع في الاعيان فاستحالة انشاء الوجود بالوجود  
منه الكلام على ان كذا من الوجوب والامتناع مفهوم واحد لضاف بان  
الى الوجود والتركيب الى الوجود واعتبر عليه بان صدق الشيء على الموجود لا  
ان لا يكون معدوما فان انتفاء بعض جزئيات مفهوم لا يتأثر في وجوده  
بعض جزئيات كذا في سائر الكليات الوجودية ولا استحالة في اقسام في  
معدوم مفهوم وجوده بمعنى عدمه عليه فان الوجود المعدوم فلانسان  
يوصف بمفهوم الانسان من غير ان يكون هو نفسه بل يصدق الشيء الاعلى المعدوم

وجوب كونه معدوما وليس الامر بهذا كذلك لعدمه على الموجود اما ايضا  
فان الواجب ان يصدر عليه واجبا الوجود ومتع الوجود والوجود  
الممكن يصدق عليه ان يمكن الوجود والعدم واستحالة انشاء الشيء كانت  
هذه الامور محققة في الاعيان فاقصاف ما بينها في وجوده لا يخرج عن احد  
منه الامور مثل الكلام اليه وفيه المش ويصح القول وفيه نظرا لا  
ان يلزم الشيء ان كان من هذه الامور الثلاثة باجتماع الوجود في الشيء  
اما اذا كان بعضها موجودا او في بعض فلا يلزم الشيء مثلا يجتاز ان  
الواجب مجرد قوله فاقصاف ممتنع وجوده لا يخرج عن احد من الامور  
فقط تحت اذن اقسام ما يمتنع وجوده بالامكان لكن الامكان ليس بمتع  
في الشيء حتى يلزم الشيء في الوجودات التي هي غير الامكان لا يمكن ان يكون  
قوله واستحالة انشاء الشيء بل ذكرها صاحب التلخيص وقال  
ما يرتب فيمدى يكون اي زيد بعض منه موقفا بذلك النوع فيكون مفهومه  
ناتجا من حقيقة معلوم عليه بالمطابقة وان وصفا عارضا له فيكون عليه  
بالاستحالة يلزم ان يكون اعتبارا في التلخيص الشيء في الوجود مجرد كاشم  
والحدوث والبقاء والموجودية والمزمن والسبب والجزء ونحو ذلك  
فان الامكان مثلا ان كان موجودا كان ممكنا ومثل الكلام الى مكانه  
ولزم الشيء في الاشياء الوجودية معا ويصح لا ناسد لا يمكن انشاء  
في الامتناع اذ لا يمكن ان يقال ان الامتناع موجودا كان متساويا في  
في الوجوب لانهم ان الوجوب كان موجودا كان واجبا فان بين الملازمة  
بان كان ممكنا ثم امكان الواجب لمسا في واجب باسما في الواجب  
الواجب في معنى بان يكون ممكنا فلتا لا يلزم سواها من الامكان الواجب



يجب ان لا يكون له عدم التماس فان الوجوب والواجب واحد  
عدولاً من حيث يكون العنصر في مرتبة واحدة والوجوب  
اي وجوده في الاعيان كان ممكناً لا من صفته والصفة معترضة  
والعبر الى الغير ممكن اذا كان الوجوب ممكناً ثم امكان الواجب  
الملائم من وجوب الاول ما ترافق مع جواربه والثاني ان الوجوب  
ممكناً كان في ذاته جازيماً الزوال واذا كان وجوب الوجود جازيماً الزوال  
كان الواجب ايضا جازيماً الزوال لان زوال الوجوب بان لا يتحقق ذاته  
وجوده وان جازيماً لا يتحقق ذاته وجوده جازيماً في زوال وجوده  
ممكناً والواجب انما ان ادبر الى الوجوب انما هو وجوده في الوجود  
فانما ان كان ممكناً كان جازيماً الزوال بهذا المعنى فان امكانات  
ما يستلزم عدمه كان وذلك لانها في مكانه ولا يتحقق وجوده وان  
الادبر الى الوجوب عدمه مطلقاً في نفسه ففانما في زوال الوجوب بان  
لا يتحقق ذاته وجوده فان عدم صفه الوجوب في نفسها لا يستلزم عدم  
الواجب بها حتى يلزم ان لا يتحقق ذاته وجوده فان الصفات فيجب  
عدمه من صفه الصفات في صفه من الامور بل في الخارج فعدمها  
بعد كونها موجودة يستلزم ذلك اولاً في صفه لان الكلام على قدر  
الوجوب من الامور في صفه لان الامور لا اعتباراً به ولا شك ان لا  
الصفه اذا كانت معدوم لا يمكن انما في الحكم الموجود بها ولا وجوده  
لنفسه ان يجوز كنهنا بحسب سيف بالية على عدمه ويحتمل بالية المصدق  
الغيره فكذلك في صفه لا يمكن انما في صفه في الجواب ان ما اذا  
كان الوجوب موجوداً لذات الوجوب كما يتحقق وجوده في صفه

وجوده ايضا فالوجوب وان كان جازيماً الزوال بالنظر الى ذات الوجوب  
ممكناً بالذات لكنه منتهى الزوال بالنظر الى ذات الوجوب فلهذا  
زوال الوجوب بالنظر الى ذاته اذ لا يلزم خلو الذات عن الوجوب وانما يلزم  
فولم يتحقق ذات الوجوب وجوده الوجوب وانما لثبات الوجود من لا يلزم  
الواجب ولا شك ان عدم اللازم يستلزم عدم المعلوم فلو لم يكن عدم  
الوجوب لا يمكن عدم الوجوب من غير ان امكان المعلوم ملزم لان كان  
لانها واذا امكن عدم الوجوب كان الوجوب ممكناً ان امكان المعلوم ملزم  
والجواب ان الوجوب سواء كان موجوداً او معدوماً لان ذات الوجوب  
فلا يكون معدوماً لعدم الوجوب اقول في حقه مثلاً ان لا يتحقق  
عدمه من كون الوجوب من الامور في صفه والصواب ان صفه استلزام  
المعلوم امكان اللازم فان عدم المعلوم الاول ممكن لذاته وانما عدم  
الواجب في ذاته وجوده لكون الوجوب موجوداً لكان ممكناً باذني  
فيحتاج الى سبب متقدم عليه بالوجود والوجوب ضروري انما في ما لم يكن  
موجوداً او اجاباً بالذات او بالغير في يصح سبب الوجود في ذاته لكان  
ان كان من صفه الوجوب لم تقدم الشيء على نفسه وان كان غير متقدماً  
الكلام اليه وهو ايضا لكان الوجوب موجوداً وهو وصف عارض للوجوب  
لزم تقدم وجوده للوجوب على الوجوب في صفه تقدم الموقوف على العارض  
في الذات لكان الوجوب سابقاً على الوجود سبقاً ذاتياً لا يلزم بعضه الثاني  
انما في ذاته وجوده فوجد ذلك ان صفه لا يلزم جازيماً في الوجود  
والوجود والتحدوث والذات واثباتها من الصفات التي لا يتلزم عن  
وجوده وهو فانهما جمل من اجزاء الصفات فانها في ذلك صفه



كذا لا يجب من الصفات تاتر عن وجود الموصوف بحال ان يكون  
 اعتبارا من ذلك كانت وجوده واجب تاترها عن وجود موصوفاتها  
 تقدم الموصوف على العادى واحتج المخالف بان كان عدما ان م  
 محال لا الاول كون عدم مستقيل للوجود وذلك لان الوجود عيان  
 عن اقتضا الوجود لكن عدم متان للوجود فيستحيل ان مقتضيه  
 انه ممدوم لاحد واقضا لا مستحيل الاستحالة ان يكون ممدوم  
 ممدوم في الخارج عيان عن اقتضا امر مجرد فضلا عن امر ممدوم  
 في الخارج الثاني ان لا يكون الواجب واجبا الا اذا اعتبر مقتضاه  
 وجوبا لا الحق للعدديات في نفسها اي بمقتضاها باعتبار مقتضى لها  
 الواجب واجب وان لم يعتبر مقتضى بل ان فرض عدم مقتضى كذا وج  
 ان يوجد منها اعتبار الواجب وجوه قطعا لم يخرج الواجب عن كونه  
 واجبا بان اقتضى منهم الذات لصفته في الخارج او مقتضى لا مقتضى  
 تلك الصفة مستجيده في احد ما على كونه مقتضى اقتضا رتفاع مقتضى  
 وذلك لان الواجب مقتضى لا واجب ومقتضى كون الممدوم برأيه  
 ما خرج ممدوم ممدوم فاذ كان الواجب ايضا ممدوم لا رتفع مقتضى  
 واجبا بان مقتضى رتفاع مقتضى المستقيل في المقتضى بان لا يصدق مقتضى  
 في نفس الامر لا رتفاعا عما يجب الوجود الخارجى بان لا يكون مقتضى ما وجدا  
 في الخارج فان قيل قد تفرق في سياحت القائل بان مقتضى لا اعتبارا منها  
 فان مقتضى بل انما وجدها ان معاك لمقتضى بل مقتضى بل مقتضى  
 وجدها فقط كالسلب والايجاب والعدم والمملكة فان مقتضى بل انما  
 بين السلب والايجاب فلهذا لا بد في مقتضى ان يكون احدهما

وذلك شاف لما ذكرتم قلنا سندين في سياحت القائل بل جواز كونهما  
 على ان حق الوجود متساك بالمثل السببي من منزهه سواء كان و  
 جوديا في الخارج والامور بالوجود من منزهه الوجودى الخارجى فلا  
 مسافاة واعلم ان الوجهين الاخيرين يمكن انهما في كل واحد منهما  
 كونه وجوديا بل الصفات الاعتبارية التي يتصف بها الاشياء في نفس  
 الامكان لا مكان والاستثناء والوحدة والحصول والعدم والحدوث  
 وغيره فينصان باحدى الطرفين والاتفاق كاهي مثلا وذلك  
 الاستثناء بوجهين كان يمكن ان لا يصفى والصفة مقتضى الوجود  
 وكان موصوفا اول بان يكون مكانا ولم يكن مكانا في مقتضى اول  
 بالانتم ان الموصوف بالصفة للملكه اولى بان يكون مكانا لا يخرج  
 ان يكون مقتضى مقتضى عدم وجوده كذا في الاستثناء بوجهين  
 ثم وجود مقتضى وجود وجود الموصوف عند وجود الصفة او ليس  
 ويندفع بان يقال ذات الواجب موصوفا باستثناء عدم فلا ولا  
 بهذا الدليل على ان استثناء عدم ليس بوجدها وجود من الاستثناء  
 واستثناء عدم التام ببيان الواجب كنه في كنه من مقتضى  
 وجوده بالما سبق من ان كنه الممتنع وجوده بالما سبق كنه في كنه  
 موجوده ومقتضى على ان الاستثناء مفهوم واحدي فان مقتضى  
 وانتم الى عدم كان ان الواجب كنه على امتناع الممتنع وانتم الى  
 بها كمالا مطلقا في سياحت مثلا العن وجوب الوجود واستثناء الوجود  
 وذلك لان الامكان بوجهين لم سبق كل من على امكان بالوجود ممدوم  
 تقدم الموصوف على الصفة بالوجود ولو بالذات لكن وجوده الممتنع



منها كما يترتب لا يترتب الاكن فاجتاج الى الغير فاجب وجده  
من وضع المتأخر المذكور لصاحب المتأخرات كما انشأ اليه واجتج  
المخالفات بان يكون عدتها لم يكن فرق بين الامكان وفيه لا يثبت  
الامكان عدديا بل سببه والامكان ايضا وضوءا عدديا ولا  
بين الاعداد لكن فرق بالضرورة بين الامكان وفيه واجاب المقدم  
حيث قال والفرق بين في الامكان والامكان المتقاي الامكان الذي  
وهو ايضا عدديا لا يستلزم ثبوتها من ان الاعداد قد يتمايز  
وانما يثبت الامكان المتقاي باضواءه وفعلا لا يورده على من ان الجسم  
يدع الاستلزام عدديا للامكان لعدم الفرق بين في الامكان والامكان  
المتقاي بل من الفرق بينهما ثبوت الامكان بحكم الاستلزام ليس  
لستيعض المقدم فان الفرق بين في الامكان والامكان المتقاي  
على انه يثبت على ان الاعداد لا يتمايز عنه فاما كون استلزام ثبوتها  
صا دقا عنه او على ذكرها يكون التالي عدم الفرق بين في الامكان  
الامكان المتقاي بحسب الفرق لا بحسب الواقع الجسم لا يثبت ثبوت الفرق  
بينها حتى يظهر ان الفرق غير مطابق للواقع وفاء بعض الامكان  
بالمقاي وضوءا مع محال الكلام بدونها والملازمة لا تنهض الفرق بل  
يؤيد وفيه محال الاعداد التي لا تبرزها فيكون ان يثبتا للامكان  
وهو ان يثبتا لم يكن فرق بين في الامكان والامكان المتقاي كان لا  
ثبوتها كان المقدم حتى يهدم المقاي الاعداد فالتالي يستلزم ان الملازمة  
ان يكون كمن ثبوتها على ذلك المستلزم لكان عدديا فيكون ان يكون الممكن  
لا امكان لا او المستلزم عدم الفرق بين الامكان المتقاي وفي الامكان

فان قيل

واذا تحقق الاول اعني الامكان المتقاي تحقق الثاني اعني في الامكان كمن  
كمن الممكن ما لا امكان لاستناقض وجه لا يكون لفظ المتقاي مستلزما  
الاجاب بان يمنع تحقق المقدم وان كان في بيان عدمه بل المتقاي يستلزم  
الفرق بين في الامكان والامكان المتقاي اولي ولا يخفى ان هذا الثاني  
وان وقت في دفع الاستدراك كقولهم المقدم مستلزم من هذا المتقاي لا  
يخرج في منع الملازمة كما لا يخفى وهذا الجواب منع استلزامه على المقدم فان  
منه منع ذلك والوجوب شامل للامكان الذي استلزمه الى الذات من غير  
الاراء وعبر عن اي الذي حصل للذات باعتبار عينه وكذا الاستلزام  
شاملا للاستلزام بالذات والاستلزام بالغير وهو في ما ليس بهما ممكن  
الوجوب بالغير والاستلزام بالغير كما يريه ان الممكن بالذات دون  
بالذات والمتقاي بالذات فان الممكن اذا وجد عليه عرض الوجوب بالغير  
عدم عليه عرض الاستلزام بالغير اما الوجوب بالذات فيمنع ان  
الوجوب بالغير لا ينافي عدلت ان اعني الذات والغير على محال ولا  
شخصي ووجه ذلك الوجوب يمنع ان يرضى للاستلزام بالغير في الامكان  
كان موجودا ومردوا معا في حال واحد ووجه وكذا المنع بالذات  
لا يمكن ان يرضى للوجوب بالغير والاستلزام بالغير بل من ذكر في الاول  
والامكان بالغير لا يتم في التسليم بحقيقته من امتناع استلزام احد الامكان  
التشديد الى الاخر فيكون ممكن بالغير فاما واجب بالذات وممكن  
بالذات او متقاي بالذات لضرورة المحذور والاقسام باسرها لا  
يلزم الاستلاب اما على صدره فانه واجب او يمتنع بالذات فاما على  
تدركه ممكن بالذات فلا في الثابت بالغير يرفع بارتقاءه فكل ممكن



بالغير هذا المظهر لا يقع مكانه فلا يكون مكانا في ذاته بل واجبا  
ولم يلزم الاستلاب اقول في غير بحث لانه لا يلزم من قطع المظهر عن الغير ارتفاع  
امكان الممكن بالغير وانما يلزم من ارتفاع الغير حصول ذلك الغير في مرتبة  
فلا يرتفع امكان الممكن بالغير هذا يلزم الاستلاب لا يقال يجوز ان يرتفع  
ذلك الغير نحو ما في مرتبة امكان الممكن بذلك الغير فعرف الاستلاب  
ان يكون امكان في مرتبة كونه لا في مرتبة وجوده ان يكون ذلك الغير واجبا  
فلا يمكن ارتفاعه للمتنى الى ارتفاع الامكان المنقضى الى الاستلاب  
فيكون لو سلم كان اللازم ارتفاع امكان ذلك المظهر من الغير لا ارتفاع  
امكانه للمتنى الى ذاته اقول في البرهان لا نقاسم الوجوه والمبطلات  
التي في واحدة لا تستقيم في حد واحد كما ظهر من كلام الصادق في قوله  
ان يقال لا يتصل بالغير في ذاته لا يثبت له بالغير في مرتبة فاسكن ان  
والعدم بافتراض ان امكانا ثابتا في ذاته لم يستقر في مرتبة وجوده  
الغير لا في مرتبة عتق عن حوله واحد شخصي اذ لا تتدفق منهم ذلك  
الاستقام بالغير في مرتبة واحد كما يظهر من كلام الصادق في قوله لم  
يلزم من طرأ الوجوب او الاستثناء بالغير على الممكن بالذات الاستلاب  
ولم يلزم من طرأ الامكان بالغير على الوجوب بالذات او المنع بالذات  
فتساكن بالذات لما يمتنع الوجوه والعدم وكل منهما بالغير واجب  
على السواء فاذا وجد كل واحد الطرفين وجبا واستمع به لم يترك  
غير ممكن بالذات فلم يلزم الاستلاب واما الوجوب بالذات لما  
الوجوه بالذات فعرف ان امكان بالغير لا في الوجوه واجبا ولا  
لم يطرأ على الامكان فاذا لم يكن الوجوه واجبا فتدبر ان مقتضا

فيلزم الاستلاب وكذا الاستلاب التام في الاستثناء فان قيل لم يجوز  
ان لا يكون الوجوه واجبا بالمظهر الى الغير يكون واجبا بالمظهر الى الذات  
قلنا فوجاز ذلك لانه لا يلزم من قطع المظهر عن الغير ارتفاع  
فيلزم الاستلاب وحصول الكلام ان الامكان بالغير في الوجوه الذي  
تعلق به على الوجوه واجب ولزم الاستلاب وكذا الاستثناء واما الوجوب  
بالغير والاستثناء بالغير فلا ينافيان الامكان الذي في ذاته لم يلزم من  
طرأهما زوال الامكان بل لا يلزم الاستلاب اقول في البرهان ان امكان  
الغير قياسا على الوجوب بالغير لا يستلزم بالغير ان لا يقتضي الغير وجود  
الماسية ولا عدها كما ان الوجوب بالغير ان يقتضي الغير وجوده والآن  
بالغير ان يقتضي الغير وجوده فلا شك انه لا ينافي الوجوب الذي في ذاته  
الذي في ذاته لم يلزم من طرأ الامكان بالغير وجودا لم يقتضه الاستلاب  
فان عدم اقتضا الغير وجود الماسية لا ينافي مقتضا المية في وجوده  
بالغير لان المية اذا امتنعت عدها لم يلزم ان لا يقتضيه غيرا وان  
واجبا بالغير ايضا وقد مر ان الواجب بالذات لا يكون واجبا بالغير ذلك  
عدم امتضا الغير عدم المية لانه في مقتضا المية عدم نفسها لم  
يلزم لان المية اذا امتنعت عدها لم يلزم ان لا يقتضيه غيرا والآن  
متنعا بالغير ايضا وقد مر ان المتنوع بالذات لا يكون متنعا بالغير لان الكلام  
في اجتماع الامكان الذي في ذاته فيقول ان اريد بالغير غير المية مطلقا لا  
اجتماع الامكان بالغير لان الامكان الذي لان الممكن اما موجود يكون  
واجبا بالغير او يقتضي عدمه فيكون متنعا بالغير او لا يقتضي ذلك الغير  
وجوده ولا عده فيكون متنعا بالغير لان اريد بالامكان بالغير

اما وجوبه في كونه  
الامر في مثل هذه

•



شئنا الامر بالمعق ان العلم با مكان الشئ يستلزم العلم با مكانه الى ان  
 مفعول ان يكون الامكان عددا مقادرا غير متغير عليه بان العلم بالعلية  
 قد يستلزم العلم بالحد او بحدول آخرها وبالحجاب ان يميز العلم بالاق  
 مافهم لما كبره وروا استلزام العلم بالكيفية فالعلم بالمجان  
 ان يكون له علم مستعدة لم يصلح لان مستلزم لوجوده على وجود واحد  
 من علمه واما الحد على علمه على النسبة الى الحدول الاخر فان علمه كونه  
 للآخر بعد ان يعلم انه صمد عن علم الاخر او يحوز ان يكون كعلمه على علم  
 مستعدة بخلاف ان يصدر لحد علمه على الآخر عن علمه اخرى وتجا لا يقوم شيئا  
 لا يتا بعد العلم بتحق العلم فالاستدلال بالحد على الحدول لا بالحدول  
 على الاخر لا تفعل قد يكون لروم بعض الممولات علمها شيئا لا يتعلم  
 الى وسط ولروم بعضها حسنا لا يتوصل الى الا بالحدول الاخر المثلث لروم  
 فترى ان مجرد العلم لوجود الحد العاقل من علمه انما لم يميز الى لا يستلزم  
 العلم لوجود معلول آخر فكن يميز العلم بالامكان يستلزم العلم بالادعاء  
 فلهذا انما ليس معلول علم واحد على انما تفعل البديهة يشهد بان  
 الممكن اما لا يمكن ان يوجد على حق ان علمه لا يمكن ان يستلزم وجوده فكلما  
 العلم بالامكان وجود العلم بالادعاء علمه بالحدول وان الحدول ثابت  
 معتبرا في العلية لا استقلاله ولا جزا ولا شرطا اول والاولى في نشا  
 هذا المطلب ان قال ان العلم بالحكم بان الممكن يساوي لروم وجوده وعدمه  
 فاحتج الى مع كبح احد طرفيه على الآخر والحكم بان احد المتطرفين  
 لا يتخرج على الاخر الا مع ضرورة يميز به الصبيان بل وكذا في العلم بالامكان  
 ولذلك تراها تتفرع من تحتها وهذا المطلب على الذي هو في الحقيقة

عن

الحد

الله بان الامكان والحاجه من المباد بالعلية في العلم بالامكان لا يمكن ان يكون  
 في شئ الامر وقد صدق وجود الحدول فلما يطلبها اذا ابطال ان يتبين قال  
 علمه بالحاجه من الحدول من ان صدق وجوده الممكن ولا يحصل لنا العلم با  
 الى الحدول بل لم يلاحظ انما يميز في وجوده واجب الذات وان كان مما لا يحكم  
 باستقنا من علم الحدول في الحدول كونه وجوده كونه عيانا عن علمه في العلم  
 فينا تفرق الوجود المتناهي من الاتحاد المتناهي بالحاجه لان الشئ اذا لم يحكم  
 في نفسه لا يمكن ان يصغر من شئ فكلما في الحجاب والمتمتع والحاجه متناهي  
 سلام على حد كنه الحدول علمه بالحاجه من الحدول او شرطا او ينفذ على نفسه  
 براتب او على نفسه بالادعاء والشاكت وفيه على نفسه بالشاكت لان  
 مستند عليها وعرض ان الامكان من الممكن بان علمه من الوجود فيكون  
 متناهي من الوجود المتناهي من الحاحه لان الشئ اذا لم يحكم في نفسه الى علمه  
 تارة فكلما في الحدول المتمتع والحاجه متناهي عن علمه فلا يكون علمه  
 المقدم عليها براتب او على بان الامكان متناهي من الوجود نفسه فكلما  
 مفهوم الوجود ايضا كونه كنهيه للشيء بينهما كونه متناهي من العلم  
 موجوده ولهذا وصف المتيه ووجوده بالامكان بانها ايضا ما يوجد  
 واما الحدول فلما وصف المتيه به ولا وجوده الاتحاد كونه متناهي من العلم  
 في آخرها من الاتحاد ولهذا فتح ان قال او وجد فحدث وفكر في المطلب  
 فلما تفرق عن الوجود ايضا ولا ولا لا يمكن الا في الحدول العلم بالعلم  
 الى ان يرضى لا يجوز ان يكون احد طرفي الممكن واجبا على الطرف الآخر  
 ناشئا عن الممكن غير منفته الحدول هو با حتى يكون في وجوده ممكن  
 الرجحان من علمه بالحاجه من الحدول ففهم باب الشاكت الصانع ان في العلم

فكلما في العلم بالامكان  
 كونه في العلم بالامكان  
 كونه في العلم بالامكان





اولا فان امتنع بغير خلاف المفروض فان لم تمتنع بتوقف وقوع الطرف  
 الرابع على عدم سبب الطرف الرابع وهو امتناع عن ان الممكن ان يقع في وقوع  
 احد طرفي الرابع على الاخر لانه فرضا امتناعا الى امتناع عن غرضه فلا  
 يكون ذلك الامتناع كافيا وايضا ذلك الامتناع ان يوجب بل الطرف  
 الرابع كان وجبا لا وجبا ما عزمه الامتناع وجوبا وان لم يوجب ذلك  
 فرضا وتوقفه نافي مع عدم وقوعه في فرضا فان كان وقوعه في فرضا  
 الرابع ان لم يوجب احد المتبقيين على الاخر بل امتنع وانما عزم في وقوعه  
 امر اخر لم يوجد مع ذلك ان الامتناع لم يكن وقوعه في فرضا وجبا وقد ساء  
 كذلك متف واذا ثبت ان وقوع احد طرفي الممكن لا يوجب في وقوعه فلا  
 ما يوجب تلك الاولية ولا يمتنع فيها اذ المقدم من بينها قد تم حوار وقوع  
 الممكن بسبب تلك الاولية الناشئة من ان وقوعه في فرضا الامتناع لا يوجب  
 امتناعا بل الصانع ويحصل هذا المقدم والقياس ان وقوعه في فرضا الامتناع  
 الامتناع امتناع عن ان الممكن الذي توقف عليه وقوع الطرف الرابع عدم  
 سبب الطرف الرابع فيكون ان الطرف الرابع الممكن من الوجوه والامتناع  
 سبب عدم وجوده ان يوجد الممكن من غير حاجته الى وقوعه في فرضا الامتناع  
 باياتيات الصانع وانما ليس ان سبب عدم عدم لان اعدام المعلوم لا  
 يستلزم الا اعدام عليها مقدم سبب عدم وجوده لان عدم عدم وجوده  
 فلما ان لم يمتنع بان الممكن المفروض ليس علوا لاني حتى يكون عدمه  
 مستلزما الى عدم عدمه لا يجوز ان يكون عدمه مستلزما لغيره ولا  
 استحالة ان يكون عدمه انما الوجوه وانما المستحيل ان يكون الوجوه  
 انما لعدم ولا يملك الاولي ما كان وجبا في وقوع احد طرفي الممكن بل لا

لم يقع لان وقوعها لا يحيل الطرف المتاخر على وقوع وقوع الاولي بل لا  
 لا يحيل وقوع الطرف الرابع على الامتناع من ان يقع وجبا وقوع الطرف  
 الاولي لم يكن الاولية ما فرضناه اولى بل وجبا واذا امتنع وقوع الطرف  
 الرابع مع وجود تلك الاولية في الامتناع فليس وقوعه في فرضا الامتناع  
 وقوعه فيها اخرى فان كان وقوعه لا يمتنع في وقوعه في فرضا الامتناع  
 على الاخر بل امتنع وان كان وقوعه لا يمتنع في وقوعه في فرضا الامتناع  
 يجب مع ذلك لا يمتنع وقوع الطرف الرابع فتح ثبت ما ادعينا من ان لا يمتنع  
 الاولية في وقوع الممكن بل لا يجب لم يقع الاوجب بل الصانع في وقتها الامتناع  
 ان تلك الاولية فلا بد من الامتناع الى الوجوب فلا بد من الامتناع في وقتها  
 هو وجب سابق لانه وجب اولاه بل وقوعه والاداء سبق للمتيقن في وقتها  
 فلا بد ان يقع في وجب الوجوه حال وقوعه مقدمه في وقتها في وقتها  
 كما لا يمتنع بان وقوعه في وجب الممكن او عدمه في وجب الممكن في وقتها  
 وجب ان يقع في وجب الممكن والاضيق في وقتها لان كل ممكن في وقتها  
 يجب وجوده في وقتها من وجوه وكل ممكن مقدمه يجب عدمه في وقتها  
 لان كل واحد من هذه الوجوه في وقتها فان كل واحد في وقتها في وقتها  
 في وقتها في وقتها في وجب منها ما من وجب الوجوه ووجوب مقدمه  
 مستلزما لاستثناء السابق والاستثناء الامتناع ايضا والامتناع لا بد من  
 الممكن والامتناع انما كانا معا لا يمكن الامتناع في وقتها في وقتها  
 الامتناع ووجوب المتبقيات يعني الوجوب الامتناع في الممكن في وقتها  
 بيان ان الوجوب الامتناع لانه في الامتناع الذي لا يمكن مع وجوبه  
 بان يقع في وقتها فان وقع ما قبل ان يقع في وقتها الوجوب لا يمتنع في وقتها

فصله ولا يخرج غلبته عن الوجوب الملائق فهذا وجوب لا يخرج مع ما ذكرنا  
جواز العدم متعاضدا في الماده بالوجوب وجوب لا يتم كذا ذكرنا  
أما وان جواز العدم على جواز عدم الوجوب يكون قوله وجوب الوجوب  
بما ذكره ليس المكمل كذا ولا وليد الوجوب الى الامكان فليس عام الى بعض  
الوجوب تأكيده الوجود وقوة والامكان ضعفه لا يستعداد وجوب  
الامكان الاستعداد والامكان الرقيق ايضا ومنه يبان عن كون  
حق بعض الاسباب والشروط واقعا لبعض الحوادث فبالاستعداد  
كسب الزمان الحصول والبعد عن زمانه على حصول الكثير مما لا بد منه في الزمان  
فان استعداد الحوادث هنا لا ينعكس من استعداد الحوادث فيكون  
المحصل لها واستعداد الحوادث فكما ان استعداد الحوادث لها  
والعدم بعد الوجوب الماحصول الذي بالفضل والامكان الاسباب وقوله  
الملائق ويجوز عدم العدم بحدوث الاسباب والشروط واقعا لبعض  
الحوادث فكيف ان اراد بها التفسير لا المحصول فان الحكم وان زعموا ان لا  
الاستعداد لا يكون الا بماده فكل ما دى ركب من الحوادث  
غير الامكان الذي لا نه قابلية والضعف كما يحذف الامكان  
الذي ولا نه قائم بحول المكمل لا يمكن فان الاستعداد هنا قائم بماده  
الطريق لا بالانسانية وامكان الكتابة قائم بماده الحسنى لا بالكتابة  
الامكان الذي فانها ما يتم بما يمكن لا يحصلها ولا نه من حيث في الوجود  
لا يكتسب حاصله من حيث هو بل لا فاضلا فاضلا وجود الحوادث في الزمان  
والعرض وسه كالتسوية الذي فانها ليست في الوجود في الزمان  
ولا نه من حيث في الزمان الحوادث بحدوث الحوادث الذي فانها ليست في

فيما

وجوب الوجود او العدم بل كلاهما بالشرط اليها على التواء فالوجود انما اخذ  
غيره بوق فيه او بالعدم مقدم والاضاثة العدم بالحدوث صلتا  
للوجود والامكانية فانما يصحها باعتبار اضاف وجودها بها وقد  
بما العدم فقال العدم المطلب بوق بالوجود عدم والمطلب بوق  
ثم كل من العدم بالحدوث قد وجد حقيقيا وقد وجد اضافيا اما  
فمنه يبان بالعدم عدم المطلب بوق بالعدم بالحدوث المطلب بوق  
وقد يحذف الغير لعدم عدم المطلب بوق بالعدم بالحدوث المطلب بوق  
وليس زمانيا وهذا هو المعنى عند الجمهور واما الاضافي فزاد العدم  
كونه بمعنى من زمان وجود الشيء الكثير بمعنى من زمان وجود شيء آخر  
للاول بالسبيل الثاني قدم وملتقى السبب الى الاول لحدوثه فالعدم  
الذي الحق من الزمان والزمان من الاضافي فان كل ما ليس بوقا بالعدم  
ليس بوقا بالعدم ولا يمكنه كافي صفات الوجوب وكذا ليس بوقا بالعدم  
فما معنى من زمان وجوده يكون اكثر السبب الى حدوثه ولا يمكنه  
فانه قدم بالسبب الى الابق وليس قدما بالزمان والحدوث الاضافي  
من الزمان والزمان من الذي فان كوا يكون زمان وجوده الماضي اقل  
فوقه بوق بالعدم ولا يمكنه فان الابق متيق الى انسه فوا من اوقات  
الاضاثة وليس قدما من اوقات الحوادث الاضافي مع الحوادث زاني فوجها  
فوا من اوقات الحوادث الزمان لا يصدق عليه الحدوث الاضافي فالي  
اذا صدق على الحدوث الاضافي فذلك ما يصدق اذا قيل الى انسه  
كانه شيئا فبذلك انما احد الابق سبب الى الابق وهو قد من اوقات  
العدم الاضافي ولا يكون قدما من اوقات الحوادث الاضافي والآخر الآ



متبعا الى قبله وهو في سائر الاحداث الاضافي والبرقي اس اراد  
 الاضافي واحدا الى الالب مرتبة انما بالية قدم اضافي وليس  
 اضافيا فالايضا لما خرد سلكا بحيشية مواد افرا في الحادث الاضافي  
 سائر الاحداث الاضافي وكلها هي صيغ بالقدم ومن يهتدي بالهتدي لا  
 والصيق ومقابلها تعني التاجر والمصير بالهتدي ومن بين الماعل المتبادر  
 بالتأثير تدريس ملكة عامة لاستيعاب شرط التأثير وارتفاع القيمة  
 او بالبيع ومن يهتدي ماسوا من العلمات انفسه سوا كانت فاعلا في  
 واما العلمات التي هي جميع ما يتوقف علاني فهو قد يكون مقدر على التعلق  
 وذلك اذا كانت في العلمات التي عليه وحدها في البسيط الصادر عن الجيب  
 بلا اشتراط امر في تأثير لا يتوقف على اوجام اعتبار شرط معها من شرط ان  
 مانع او كانت هي العلمات اعلى مع الفاتحة في البسيط الصادر عن الجيب  
 سواء اعتبرها كشرط او لا واما اذا كانت العلمات التي هي الفاعل في  
 والصادر عن سوا كان متا كلفا فيه كما في المركب الصادر عن الجيب  
 او لا كما في المركب الصادر عن الجيب فلا يتوقف قدمه على حالها لان  
 مجتمعة الاجزاء المادية والعنصرية عن القيمة والتي لا يتقدم على نفسه  
 فكيف تقدم عليها مع انضمام امرها من اليد وقال صاحب الحاشية  
 وتقدم على العلمات التي ليست معتبرة في التقدم بالهتدي بالهتدي  
 العلمات اعلى بدلا عليه في الشيخ في بيان اذا كان وجوده من غير  
 فان ما يوجد الهتدي من العلمات اعلى ومنها الحركة اليد وحركة  
 المتنازع فان حركة اليد ليست علما بل هي المتنازع وضروقه وقتهما  
 اليد وعلى الفضلات وعلى المتنازع ويترتب وجع الاستحسان المتقدم بالهتدي

على المتنازع كما في البيع انتهى كما في **القدم** فتقدم العلمات العينية  
 وان لم يكن مستقلا مقدم بالهتدي وتقدم ماسوا العلمات العينية  
 العلمات انفسه تقدم بالبيع وعلى ذكرنا تقدم المتنازع انما اذا كان  
 مستقلا بالناشر تقدم بالبيع وما ذكرناه موافق لكلام المتري في نسخة  
 فلاشادات حيث قال في لائح اما ان يكون المحتل اليه مع ذكره على ذلك  
 بالفرادة فتقدم وجود المحتل او لا يكون فالحاصل بالاعتبار الاول  
 متنازع المعنوية ومركب المتنازع بالناشر الى حركة اليد والاعتبار الثاني  
 متنازع البيع ومركب كثر بالناشر الى التلحم وكما شرط ما ثبت من الي  
 الشئ والمتنازع بالمعلومية لا يتقدم عن المتقدم بالهتدي في الثاني  
 كواحدة منها بالارتفاع صاحبه الا ان ارتفاع المعلول يكون تابعا في  
 لارتفاع العلم من غير كس والمتنازع بالبيع يستلزم التقدم في الوجود  
 على فاني المتقدم يمكن ان يوجد لامع المتنازع واما المتنازع فلا يمكن ان  
 يوجد لامع المتقدم انتهى كلامه وغير متنازع لكلام الشيخ فان قيل وفك  
 اذا كان وجوده متنازع آخره قوله مناه اذا كان وجوده متنازع آخره  
 واما يصدر وجوده ام من آخر اذا كان الآخر سجما بشرط وارتفاع الوان  
 ويمكن ايضا تارة في المتنازع بالناشر بالمراد تقدم حركة اليد جميعا باليد  
 من وجود الشرط وارتفاع الوان واعلم ان مدين التقدم من على التقدم  
 بالهتدي والتقدم بالبيع يشترط في مدين واحد يسمى التقدم بالذات  
 ومن تقدم المحتل اليه على المحتل وترا بها للدعوى المتقدمة بالبيع  
 وتخطي تقدم بالهتدي باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها في المقتر  
 الشقة ومن الاضافات من حق التقدم الذي يترتب متى استتب الاحتاد قال

۱۰۰

الاشد ذلك بالسبق بالطبع وحجب عدم اجتماعهما مع الحول ولا بالنزول لان  
اجزاء الزمان متساوية في العطف ولا بالرتبة لانه من غير اجزاء الزمان  
جسي ولا عيني ولا بالزمان والا لكان لزمان ونش واجبة ونجس  
ان يكون بالرتبة فان لا السبق سابق على اليوم في الرتبة اذا ابتدى على  
الحاضر وبالمكان اذا امتد في مغل والمقبل وريان السابق بالرتبة  
حينئذ كانت او قبله بجميع السبق في الوجود واجزاء الزمان ليست كذلك  
**السبق** السابق بالرتبة على اتم من خضرة موهبة ان عكس السابق  
من السبق الى اتم من سببه واما ان السابق بجميع السبق في الوجود  
فذلكما خرج عن مفهومه لا يجوز ان يكون عارضا مغاير لا لاجل  
السبق ان بجميع السبق على اتم من خضرة فسيستقيم ان لا  
لان معنى السابق الزمان ايضاً تابع الى السابق بالرتبة فان وجود زمانا  
يكون سابقا على وجود غيره وسبقا زمانيا لان زمان وجوده كان سابقا  
على زمان وجوده يمكن سبق زمان وجوده على زمان وجوده وسبق  
الرتبة كان ذلكا وفيها محكما الخاتمة عابدة الى السابق الزمان في انظمة  
عبارة عن ان يكون السابق قبل السبق قبله لا بجميع السبق  
المعبد وهذا ان غير غير اجزاء الزمان كان في اسطر زمانا خبرا زمانا  
والسبق وان عرض لاجزاء الزمان لم يمتحج الزمان مثلا لان ذلكا لان  
البت والتميز بينه المعنى من الاعراض الذاتية الاولى فلا زمانا  
غير واسطة فغير زمان لاجزاء الزمان والا بالذات وغير زمانيا  
وابدع يدرك ذلك اذا اتى وجوده مستمدا على وجوده والتميز  
ان ضالها ذلك انه مستمد على وجوده ما في وجوده ذلكا



مع الحوادث كات المدا في وجوده مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة  
 كانت متقدمة على هذه الحادثة ايضا ان شاء الله ان تلك متقدمة على هذه  
 اجيب بان تلك كانت متقدمة وسنة كانت اليوم واسم متقدم على اليوم ثم ان  
 ان لما ذهبت ان متقدمة عليه **فريضة** لا اولها من قبلها الى  
 لو كان ما ذكرها من غير اعتبار الزمان لم يكن واجب ان يكون سبق العمل  
 على حادثة ايضا سبقا زمانيا لان لها ايضا قبلها جميع قبلها  
 واما ثانيا فلان اصطلاح السوال عند قوله اسبق تقدم على اليوم انما يكون  
 المتقدم على اليوم ما هو في يومه فطراس كان ان المتأخر على اليوم ما هو في  
 يومه فظهر العمل فلو قبلها ذهبت اسبق تقدم على اليوم كان كما لو قبلها  
 قلت ان الزمان المتقدم سبقت على الزمان المتأخر وهذا ما يحدده حقيقة كما  
 ان اصطلاح السوال عند قوله تلك كانت في الزمان المتقدم وسنة كانت في  
 الزمان المتأخر لا يدل على ان المتقدم عرض اولي للزمان فكذلك اصطلاح المتأخر  
 عندنا ذكرتم لا يدل عليه وليس كما نريد على غير هذا اذ في معنى عدم  
 الوسيلة في الاوقات لا في الثبوت وذلك من المطلق لا يمنع وهذا القسم من  
 التقدم سبقت لاحتكاك كثير بين الحكماء والمكلفين منها ان الحكماء على قولهم  
 واجبا الى التقدم الزمان في اوجدهم الزمان المتقدم تقدم الحركات والمتحرك  
 اذ لو كان حادثة كان عددها سبقتا على وجوده سبقتا زمانيا فقدم وجوده  
 حاله من المكلفين لما جعلوا فيها راسه جزءا فقدم عدم الزمان  
 على وجوده بعد ما جعلوا ملاحضات التقدم مع المتأخر من غير ان يكون في  
 عدم الزمان زمانا فاحصل استلزامي والحكماء روبا قالوا في وجوب الضبط  
 المتقدم اما ان يحتاج المتأخر في الوجود او لا يجبا مع فان لم يجبا مع

فما تقدم بالزمان وان جبا مع فان كان يكون بينهما احتياج او لا فالتأخر  
 التقدم بالزمان والاول اما ان يكون المحتاج اليه عددا بل يحتاج او لا  
 والاول المتقدم بالقيمة والتأخر المتقدم بالقيمة **الاجيب** بان هذا ان يكون  
 تقدم العمل بعد على حادثة متقدمة بالزمان فانما يلزم في الاول ان يكون  
 ان يحتاج الى المتأخر فان كان كافي في وجوده فالمتقدم بالقيمة والاول  
 في القيمة فان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن اجتماعهما في الوجود فالتقدم  
 بالزمان وان امكن فان اعترض بينهما ترتيب فالمتقدم بالقيمة والاول بالقيمة  
 واذا علم قسم السبق علم قسم التأخر ايضا لان مقتضى ذلك ان يكون فاذ  
 عرض سبق بمعنى من تلك المعاني فبقي بالقياس الى ان عرض ذلك انما هو  
 ذلك السابق بلا اشتباه واما اقسام المعية فثلاثة في العمل فاحده سبقت  
 عليه كمن يدين من قبله وان واقف في زمة واحدة من المعينات المترتبة  
 في القسم والآخر هو اوجبه كما هو بين مقاربهين ولان المعية بالترتيب  
 فلا ولا في المعية بالقيمة العارضين لعلنا ناقضين لعلول واحد كترتيب  
 لشي واحد فانما في القيمة مع ذلك التأخر او العارض لعلول واحد واحدة  
 ناقضه كما بيننا شرطنا بشرط واحد فانما معا ايضا في العمل فبذلك العمل  
 الناقض ولا في القيمة بالقيمة العارضين لعلنا ناقضين لعلول واحد واحد  
 بالقيمة والاول المتأخر استلزام قواوه العملين سبقتين على لعلول واحد  
 او اما من لعلول واحد واحدة مستلظما على راي المكلفين فاذ انما  
 اجتمعا على راي الحكماء ولا في المعية الزمانية على راي المكلفين واما المعية الزمانية  
 على راي الحكماء والمعية الزمانية على راي المكلفين فيها فلو تأملنا المعية  
 عيان عن سبقت التقدم والتأخر في المعية التي نسب اليها التقدم والتأخر





وان لا يكون وجود الشيء موقفاً بعد من زمان وجب جازواً صفاتاً  
 بالقدم بهذا المعنى مع اعتبار الزمان فبعداً من زمان وجب بان الزمان  
 في مفهوم القدم سلباً لا شياً والمراد ان اعتباراً شيئاً سلباً من  
 فلا اشكال في حدوث الذاتي حتى تقدم ان حدوث الذاتي حين  
 مسبقة وجود الشيء بالغير لا شك ان وجود الممكن مسبقة وجود  
 محضاً لحدوث الذاتي بهذا المعنى كشأن لا يحتاج الى بيان وقال  
 في بيان الممكن انما هو غير متحقق للوجود وبعده مستبعد له بالقدم  
 بالذات على ما في غير ذلك ان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته مستلزم ارتفاع  
 وذلك مستلزم ارتفاع ما للذات بحسب الغير واما ارتفاع حال الحجب عن  
 ارتفاع حال الحجب ذاته مستلزم ما للذات على ما في غير ذلك وجوب  
 مسبوق بلا انقضاء للوجود ومنها ما لحدوث الذاتي وجب بان غاية ما  
 يكون في انشاء ان ارتفاع حال الذات مستلزم ارتفاع حال الحجب الغير  
 العكس ولا يلزم منه تقدم الاول على الثاني الا اذا ثبت ان ارتفاع  
 لا ارتفاعه وذلك كما ثبت ان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته مستلزم  
 موجباً لارتفاع ذاته ان ارتفاع ذاته مستلزم ارتفاع حال الحجب الغير  
 لكن الاول ظاهر لسطح ان ارتفاع الذات هو الذي لا ارتفاع حال  
 الذات دون العكس وان كان الاستلزام حاصل من الطرفين والقدم  
 والحدوث اعتباراً من غير ان ادل وجهاً كان حدوثاً حادثاً والقدم  
 وجود الصفة قبل وجود موضوعها وكان القدم قدماً والقدم حدوثاً  
 قدماً لان القدم صفة ذات القدم اذ لا يتصور ذات القدم يتصف  
 بالقدم بما يتصف به فاذا كانت الصفة الذاتية مسبقة بالقدم كان الوجود

كذلك

كذلك قطعاً ثم سئل الكلام الى قدم القدم وحدوث الحدوث حتى  
 منها في القدم والحدوث الى سبب اما القدم والحدوث الذاتيان  
 فانه وان امكن اجزاء منها الدليل في الحدوث الذاتي بان متاخر كان  
 الحدوث الذاتي موجوداً كان حادثاً ذاتاً لا يربط بموضوعه شيئاً  
 ثانياً وسكناً مقول الكلام حتى يثبت لكن لا يمكن اجزاء في القدم الذاتي  
 لا لا يوجب ان متاخر كان القدم الذاتي موجوداً كان قدماً بالذات  
 ويكون ان متاخر موقوف القدم الذاتي بعدم المسبوق بالغير بالقدم  
 منه وكلما يكون القدم جزءاً من موقوف لا يكون موجوداً ولما استمر  
 للشيء ان متاخر ان النفس انما يلزم من انصافه في القدم والحدوث  
 لا من كونهما موجودين فان لزوم الشيء بجوانه كما ما اعتباراً من  
 ذلك انما انقضى شيء بالقدم كان انقضاءه ايضا قدماً الى سبقه  
 الانقضاء فالقدم اما عدم ذات القدم ان انكسار منه القدم عند  
 محالاً وكذا قد يكون انقضى شيء بالحدوث كان انقضاءه ايضا  
 حادثاً والقدم قدم الحوادث ولا يجدي المناقشة بان القدم عبارة  
 عن مسبقة وجود الشيء في نفسه بعد في نفسه واما مسبقة الانقضاء  
 فليس ذلك حدوثاً كما ان لا مسبقة نفس قدماً والحاصل ان وجود الشيء  
 في نفسه هو الذي ينقسم الى القدم والحدوث لا وجود الشيء الغير فانه  
 في الاصطلاح لا يسمي قدماً ولا حادثاً لا في نفسه بهذا المعنى بالقدم  
 بحسب الاصطلاح لا يدخل في لزوم النفس ان متاخر انقضى شيء بالقدم  
 ثم عدم مسبقة الانقضاء بل بعدم الانقضاء ثم منها الانقضاء في  
 بل ان لا يكون مسبقة بعدم الانقضاء وكلما حتى يظهر الشيء في عدم

في عدم سبقه لا يتعارف بعدد مسا كان سعي قد اولا وكذا الكفا  
 في الحدوث اجاب الله بانها يتصلحان اي قطع سلسلتها باسقاط الارب  
 معنى لما كانا محسبهما بحسب اعتبار العقل وشر سلسلتها وما اعترض العقل  
 كمن العقل لا يتوق على الاعتبارات الغير المتسامية فيقطع السلك بحسب  
 انقطاع الاعتبار ويصدق العقيدة المفصلة الحقيقية منها في الموجد فان  
 قولنا الموجد اما ان يكون مسبوقا او لا يكون دابر من الله والائتات  
 وكذا يصدق المفصلة الخمسة من الوجوب الذاتي والميزي في الموجد اذ  
 كل موجد اما واجب بالذات او واجب بالغير على سبيل الجمع وانفرد الجمع  
 الجمع فاما متزامن الوجوب بالذات لا يكون واجبا بالغير واما متلاحق  
 فلان كل موجد اما واجب بالذات او كذا بالذات والممكن لا يدرى وجوب  
 والام يوجد على سبق فيكون واجبا بالغير فيتحيل صدق الوجوب الذاتي  
 على المركب ولا يكون الذاتي جزءا من غيره ولا يرد وجوده عليه والاك ان كينا  
 يعني ان الواجب بالذات لا يتم بملكه استقاما كل منهما مستلزم الكمال الا  
 انه لا يكون مركبا لجزا متمايزين بحسب الحاج والائتات لجزا متمايزين بحسب  
 الدين واللاستلزام الواجب لذاته في ذاته وجوده الى غير محض الامر  
 وجزا لشي غير المحتاج في نفس الامر الى الغير يمكن وفي بحث لان الممكن في الحاج  
 في وجود الحاج الى غيره اذ الموجد في الحاج اما ان يحتاج في وجوده الى  
 الى غيره وهو الممكن اولا وهو الواجب فهو فرض مركبا الواجب من اجزاء محكية  
 لم يلزم احتياجها لاني تصور الذهني الجزر الدين وهو لا يستلزم مكانا  
 قبله لكان مركبا في العقل ولم يكن مركبا في الخارج فانه ان يكون حكم العقل  
 بالتركيب جهلا ولا عبرة روايتنا فانه ان يكون لللبس في الحاج من طرف

عقده

مشتقان متمايزان بطاقتان ذلك البسيط وجمع بالضرورة فان  
 احداهما صور من المعارف متمايز في طاقته الاخرى في بديهة واجب بان  
 الاخرى في الكمال في صفات الجزا والاحكام فمعتبر مطاقتا البسيط  
 واما يلزم الجمل والحكم بانها متمايز في الحاج ولا يبرز والمعن الثاني في بيان  
 لانه استحالة ان يكون لللبس صيرت ان كما ذكرها اما حرك يكون محال لا يتصور  
 وبذلك لا تفقد بالحق المتخيلة كالمشروع على الجدار والحق في المادة فالحق  
 متمايز من شدة الحق بحسب البسيط حاصلا منها لانه واحد بسيط فلهذا  
 متمايز وممكن ان الاحكام في الجزا البسيط ايضا كذلك ولعل ان  
 عقليه متمايزة للصور المتخيلة بغيرها العقل من المزايا الخارجية بحسب مقدار  
 بغير نفس وشرط تختلف متغير كما لا يستغدادات من شدة ارتباط  
 اشياء اكثر والبسمة لمساكنات وبها انما بحسب ما لم يستعدان عقول النفس  
 صون مطابقة لتصور خصوصه واخرى مطابقة وتخي وعده واخرى مطابقة  
 وتخي حسه لا يتاخران وليسا الموجد لا يشارك شيئا من الاشياء في  
 ذلك الشيء لكان ممكنا اذا لم يكن متاخر في غيره في نفسه من المتمايز في الجمع  
 الى ان فصل عن غيره فصل ذاتي فلم يكن مركبا في العقل لانه في العقل لا يكون  
 لغيره حقيقة فوجه بحسب الحاج وان كان لا افهام كثر بحسب العقل  
 به ان التجميع لا ينافي ذلك وايضا لا يتصور ان يكون مركبا من اجزاء متمايزين  
 ان فان الواجب لا يكون جزءا من غيره على صفاته لا يمكن ان يحل من شدة  
 يتسم بالحيثية واحدة وحده حسيته بحيث يكون الجمع شخصا واحدا في ذلك  
 لان احدهما ان لم يكن حال في الاخر استغ ان يحصل منها حسنة واحدة شخصه  
 ومما هو وري وان كان احدهما حال في الاخر فلا يتصور ان يكون الواجب حال





ذات الواجب ثم ما وجب انما بالوجود ولم يخرج ان لا يتحقق به لم يكن  
 غيره بل غير متحقق بالوجود فان سأل المصلح ان يتحقق احد الطرفين  
 المتباينين على الاثر فانه لم يكن متأكدا فانه متساو فان ما يخرج الى  
 المصلحة من جميعها وانما سأل الواجب مستقيما انه يخرج فمتساو انما  
 بحث لا يخرج ان لا يتحقق بالوجود لان سأل امتضاء وانما ما يخرج  
 المحققين صفات الواجب ثم لا يكون انما اذا ما متحقق عدما كان متساو انما  
 الذات وموضوعه الاول انما يخرج معلوم بالضرورة وحسب الواجب على  
 غير محله انما في غير المحل من المعلوم الثاني انما يخرج منهم وليس في  
 بين الواجب والممكن على سبيل من يخرج مما انما يتحقق العوض الى  
 اول استلزامه ولا في الاول لا معنى العوض في الواجب والثاني في معنى الخرج  
 في الممكن والثالث مستقيم ان يكون كل من العوض والادعوى جزءا في  
 محله مستقرا لاجب اليها فيكون متساو او متماثل لاجب اليها في نفسه  
 لان ادعوى العوض هو الواجب المتساو لاجب اليها فيمكن ان كل  
 فان كان هو الواجب وحده يلزم ان يكون كل وجود سببا لجميع الممكنات ويخرج  
 لاستلزامه ان يكون وجوده زائدا على نفسه وهذا ايضا ان كان في  
 الواجب مع قيد الخرج ثم تكبيل السبب بل عدم ضرورة ان لا يخرج منه والخرج  
 عدم وان كان بشرط الخرج لم يخرج كون كل وجود سببا لكل وجود الا ان  
 تحتل غير لا يتحقق شرط السبب لعدم ان يكون الشيء سببا لكل وجود الا  
 نفسه وهذا متحقق بالذات لا باسقاطه شرط السبب ان الواجب  
 متساو والممكنات في الوجود وبما فيها في نفسه وبالذات غير المتماثل  
 فكون وجوده متساويا لنفسه انما هو الواجب ان كان ليس يكون في الاصل

الوجود المطلق لم تعد الواجب ضرورة ان يخرج منه غير وجوده عودا  
 كان هو المكون مع قيد الخرج ولزم تكبيل الواجب من الوجود والخرج مع الخرج  
 عدني لا يصح جزا للواجب او بشرط الخرج لزم ان لا يكون الواجب واجبا للذات  
 بل بشرط الذي هو الخرج فان كان غير المكون في الاصل ان فان كان يكون  
 في ضرورة ان لا يصح الوجود بدون المكون وان كان مع المكون فاما ان  
 والخطا في وجوب ضرورة امتضاء تكبيل الواجب او خارجا عنه وهو المطلوب لان  
 متساو زيادة الوجود على سبيل الواجب فالواجب عن ذلك الوجه كلها الخراج  
 في زيادة الوجود المطلق على ذات الواجب وانما الخراج في ذات الواجب  
 هو وجوده خاص من ازيد الوجود المطلق ام لا فذكر من الوجود انما يدل على زيادة  
 الوجود المطلق لا على ذات الواجب ليرجع لخاصة فانما تعدل الخرج  
 الخاص على الذي يدعيه عين ذات الواجب والوجود المعلوم هو الوجود المطلق  
 المتولد بالمشيكي اما الوجود الخاص برقلا ان ليس معلوم كما انما في ليس معلوم  
 ايضا فلهذا لا يخرج لانه من تلك الوجود الا على ان الوجود المطلق ليس عين  
 حقيقة الواجب وكذا هو الوجود المطلق لا يتحقق العوض والادعوى فاما  
 لعدم العوض هو الوجود الخاص الذي من حيث سبب الواجب فلهذا يلزم احتياج  
 الواجب في خروجه الى غيره وانما يلزم ذلك ان كان حصة الواجب هو الخرج  
 المطلق وكذا قيل سببا للممكنات هو وجوده خاص بخلاف سبب الوجود انما يلزم  
 ان يكون كل وجود كذلك وانما يلزم ذلك ان كان سببا لمطلق الوجود وكذا قيل  
 ان ما يشترك هو الوجود المطلق والحسنة هو الوجود الخاص والمحتاج  
 فيه وكذا تعدل ذات الواجب اليها فيكون الخاص الخاص في الاصل  
 ولا يلزم تعدد الواجب وانما يلزم ذلك ان كان نفس المكون المطلق في الخارج



بسم الله الرحمن الرحيم

593

کتاب



لصحة عقلية كما انما قابلها من عقلية فان الدقة ووجهه صالحا كما  
باعتبار الجواب ان اردت بقرينة الميتة قابل للوجود استاكذلك في الصلح  
فلازم انما ليست بمسند من طريق مسند من الوجود العقلي من ان الميتة  
في العقل واللام تحتل الوجود الخارجي لها وان ابادها قابل للوجود في الخارج  
فلازم ذلك وانما يكون قابلا في الخارج فكذلك الميتة ووجهه منفرد والوجود في  
منزلة كما في صفا الجسم بالبيان ووجهه وقال هذا غير جازم في الكلام  
في هذا المقام **القول** هو من وجهه فلازم للمناقض ان يتولى لما كان قابلا  
الميتة للوجود وانما بناء بحسب العقول وكذا في مقدم الصلة الفاعلية  
لصحة الميتة للوجود العقلي فليكن قابلا في الوجود ايضا بحسب العقول وكذلك في  
مقدم الصلة الفاعلية ايضا فتقدم الوجود العقلي من غير ان يكون لها مقدم  
بحسب الوجود الخارجي فان ذلك في ذلك كما ان ما قبل الوجود على ما عليه في  
ولان مقدم لها بحسب الوجود الخارجي فان ذلك في ذلك بين الوجود في سائر الصلح  
كان وجهه الى الجواب الاول ايضا كالمسا في ميتة الى الجواب فيقول وكان  
ميتة الى الجواب على عقليته لوجوده الخارجي فيلزم ان يكون عاقل ميتا واجب  
الوجود ووجهه لا فاعلية من تقدم الصلة على صحتها بالوجود العقلي ان يكون  
الوجود العقلي للميتة من على الوجود العقلي لعلها وانما يلزم من هذا ان مقدم  
الوجود العقلي لها ميتا واجب على الوجود الخارجي حتى يلزم ان يكون ميتا واجب  
الوجود عاقلها للادام ان يكون ميتا الوجود العقلي لوجوده واجب عاقلها  
فلهذا قد استدلوا في اثباتها انفراد وجوده الى الجواب على ميتة لم يكن  
الشيء الواحد قابلا في وقته لان ذلك في الجواب يكون قابلا للوجود كذا  
موضوعا لوقته فاعلا الاستحالة ان يكون غير ذلك الى الجواب فاعلا للوجود

والثاني قبله لا يسجد من ان استحالة واجب بان لا يتم استحالة كون الشيء  
وقاعلا ووجهه الكلام على دليلها ومنها انه لا يزداد وجوده الى الجواب لا يستلزم  
الى الميتة استحالة العاقل الى العوض فكان ممكنا حدوث استحالة  
الى الميتة فكان جازما ان لا يزداد وجوده الى الجواب لا يستلزم استحالة كون الشيء  
ما لم يزداد وجوده من استحالة الوجود الى الذات مكانه ومنها انه لا يزداد وجوده  
ميتة ووجهه فان كان الواجب من الجميع لم يكن ميتة ووجهه العقول  
كان احدهما في استحالة صفة استحالة الميتة في صحتها الى الجواب في  
الوجود لوجهه الميتة فان قبل الوجود الخارجي ايضا استحالة الى الوجود  
المطلق ضرورة استحالة حسن الخلق بدون الهام فذلك حسن الخلق حيث  
حسن الهام وليس هناك استحالة احداهما للآخر والآخر لهما حتى يستلزم  
الى الثاني **القول** في استحالة الميتة في صحتها الى الوجود فان الوجود في  
الصحة لما بالحق على اثره ميتة ومنها انه لا يجوز ان يكون ذات الواجب  
غير الوجود لان كل منهما غير الوجود من استحالة في الصحة الى الوجود وكلما يستلزم  
في صحة لا غير يمكن **القول** هذا الوجود لم يكن اختصاصا للوجود المباني كما  
ان ما قبل كل منهما غير الوجود كالا في ان شيئا فان لم يزداد وجوده الى الجواب  
من الوجود في مثل الوجود من وجوده ايضا وانما يلزم من هذا استحالة الوجود الى  
لا يمكن الحكم كونه مجردا وكل منهما غير الوجود فلهذا كونه مجردا في  
يستلزم الى الميتة الذات هو الوجود وكلما يستلزم في كونه مجردا الميتة فيكون  
اذ لا معنى للميتة الاستحالة في كونه مجردا الميتة وكل منهما غير الوجود  
فذلك ان لا معنى للميتة الاستحالة في كونه مجردا الميتة وكل منهما غير الوجود  
فلهذا كونه مجردا ولا شيء من الممكن واجب نداه في المتطلبات المتبادلة للوجود

قطعا





واجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب هو لا يكون الا بعد الوجوه الذي هو  
 بقاء لا يمتنع ان يثبت له الطاب وتطول هذا الوجه وما لم يمتنع على قوام  
 ان الوجوه امر يكون الشيء موجودا وليس كذلك فان الوجوه للشيء  
 لا بالشيء كما ترى فان كان الوجوه والعين يكون الشيء موجودا او كذا الشيء  
 عبادات والعين واحدة وايضا لو لم يترك ذلك لان كسرا من الشيء لا يمتنع  
 عين فان الواجب مع سائرهما وعدم امكان وجودهما على بعض مظاهر فانما  
 نزل على مفهوم مغاير للوجوه فيكون كونه صريحا يحتاج الى الوجوه فلو كان ذلك  
 غير مفهوم للوجوه لاستلزم في كونه صريحا الى عينه متى قيل ان يكون ذات الواجب  
 عين الوجوه ونساده الظاهر ان الشيء ان الوجوه عين من عدم الوجود فان كان  
 الاضافه والمنساق اليه كلاما حاصلا بين عينه من كون ذات الواجب  
 المعدم واللام تركبه مع زعم كونه صريحا على التسديد وفيه من المعقوفين  
 متباينان ذات الواجب وجودا من حيث الوجود المطلق كونه الشيء  
 الى عدم الوجوه المطلق والذكر في القاسم انما يترك على تقدير كون ذات الواجب  
 عين من الوجوه المطلق لا على تقدير كونه صريحا لخاصة موضوعا للوجوه المطلق  
 فلا يمتنع من زعم كون ذات الواجب عين كون الوجوه والوجوه المسلم بكون  
 الوجوه عين الوجوه مع انما متباينان لا يمكن حلا واحد على الآخر مطلقا  
 هذا بين زعم كون ذات الواجب عين الوجوه عين الوجود والوجود  
 والاضافات نعم حاصلة المطلق على كسرا فان فرق ما بالحق هو ان  
 الواجب في وجوه العين لان يحتاج الواجب في جزمه واجداد او غير ذلك  
 من السلوب والاضافات الوجوه فان لم يكن نعم فلا يمكن ان يحتاج الى  
 في وجوه الوجوه واللام يمكن وجوبه لذاته وهذا ممكن في البعض وزعم الخ

وكذا

والوجوه

لا يحتاج استغناء  
 عن المحل اما انه من  
 المعقوف

والوجوه الخادق من المحولات المتقلب اما ان المحولات فذلك لا يحتاج حصوله  
 في ان في المحل حصوله لا يحتاج الى السابق من ان ذلك يحصل بمقتضى كون الميراث  
 قبيلها بالوجوه بها من المحولات المتقلبات لا بالوجوه فيحتاج الى  
 لكان له وجوه آخره فيحتاج الى السابق ايضا وتسلط الوجوه ان الخاضع  
 للمعقوف عند وجوده في العتقاد كما سبق بحتمه **قال** هذا الكلام ملته في الجواب  
 المتأملين كون وجوه الواجب عينه انما لا يكاد يمتنع فانهم لما لا يكون  
 وجود الواجب قايما بنفسه لم يمتنع منهم الحكم باستغناء اسفارا الوجوه في المحل  
 ولما كان كونه موجودا في يحتاج الى وجوه منهم الحكم بان الوجوه من المستلزمات  
 ولما كان كون الواجب ثم موجودا في وجوه من نفسه لم يمتنع منهم الاحتياج بان  
 الوجوه لكان موجودا لكان له وجودا آخر لا يتألف هذا الكلام في مفهوم الوجوه  
 المطلق لان الوجوه الخاص الذي هو فرد من افراد ومما يمتنع بمقتضى  
 فيحتاج الى عدم الوجوه المطلق فمقتضاه بعد عدم حصول الاحتياج الى  
 اذ الحكم على عدمه كفى بان وجوه في يحتاج الى وجوه في يحتاج الى وجوه في  
 عن المحل او ليس يستلزم كانه كذلك على صدف طرزا لافراد والانه استلزاما في  
 لا شيء من الثبوتات الكلية لوجوه في يحتاج الى اذ لا يوجد في يحتاج الى  
 فلهذا يلحقه من هذا الحكم بمفهوم الوجوه ولا لافرادا دليل على ذلك وايضا لما  
 في يحتاج الى فرد من افراد الوجوه المطلق اعني الوجوه الواجب كان للوجوه المطلق  
 ما يضافه في الامكان فكل كون الوجوه المطلق من المعقولات المتأمله  
 فان يعيان عاليا يستلزم الاعراض المعقولات ولم يكن في الاضافه في يحتاج الى  
 هذا الكلام صحيح من المتأملين كون الوجوه ذاتا على المبدأ كلياته  
 او ممكنه فان الوجوه قائم بها اذ لم يمتنع بها لم يكن كلياته موجودا في





فما وجدته كما كنت لا اعتد على العقل لا يحتاج في الحكم بين الامور فيه الى  
 اتياع صورتهما بل يكفي هناك ملاحظة العقل لما فيه من القوة والقدرة على  
 ان لا يؤول ما ذكر على قدر صحته انما هو في القوة والقدرة وليس في القوة  
 في العقل صورة كما يتدر في العقل لا يحتاج الى اتياع صورته من الامور بل  
 المتضمن في العقل ولا يجرى فيها لا يحتاج الى اتياع صورته من الامور بل  
 انما اجتماع صورته المتضمن مع عين الامر ولا استحقاقا لغيره على ان  
 ثبوت الصورة في العقل ايضا ليس صورة حاصلة بل شريع من ايضا صورة فلا  
 اجتماع الا بين صورتين المتضمن لا يقال ثبوت الصورة في العقل امرا محتملا  
 فلا يحتاج في ادراك الامر الى اتياع صورته كما لا يحتاج الى ادراك الصورة  
 انما يتدر في الامور فلا يحتاج الى اتياع صورته في ثبوت الصورة دون لا يتدر  
**في** هذا الكلام انما يقع على قدره الفاعل بالشيء والمثال كذا في  
 من يتولد بان المجرى في الذهن هو الصورة الفاعلة في كثير من الامور وقد  
 بطلان هذا المذهب والتمسوا ان اجتماع المتضمن المحتمل هو ان  
 امر واحد بكل المتضمن القضا فالحجب في الامر ان كان التضمنان  
 او يصدق في نفس الامر بينهما المتضمن ان كان في القضا ولا يلزم من وجود  
 في العقل اتياع القضا بل على سبيل احتججه ولا يلزم من العقل اتياع  
 بكل المتضمن او يصدق في نفس الامر بكل المتضمن في نفس الامر ايضا وفيها  
 ولا يكتفي في نفس الامر في نفس الاجتماع المتضمن المحتمل وكذلك العقل  
 ان يتصور جميع الاشياء حتى يترك عدم نفسه مع ان صورته العقل عليه  
 يستدعي ثبوته فيكون هذا اجتماع بين وجوده وعدمه لكن هذا الاجتماع المتصل  
 المتصل لان اتياع العقل بالوجود وان كان بحسب نفس الامر في اتياع عدم

في الصورة

ببوض العقل وبحسب اعتبار عدمه وعدم العدم اي عدم المعلوم مطلقا وفي  
 ذبوت وجوده في ذاته ولا يحتاج الى اتياع عدمه المطلق في ذاته  
 وانما في هذا الخطب عنوان المعلوم غير وثابت باعتبار عدمه المطلق  
 كونه متصفا بالعدم ومية مطلقا ثابت في الذهن متصف بالوجود الذي  
 بحسب نفس الامر فيتم ثبات باعتبار اتياع العقل وبحسب اعتبار  
 لان العقل فيه معدا مطلقا ولا حظ بعنوان المعلوم وقد مر في  
 هذا الموضع للمفصلين في هذا الحكم على وجه من تصديق الانا في هذا  
 هو الجواب عن التبرير المشهور على فهم الحكم على انما يحتاج الى اتياع  
 مشروط بقانون وجوده اي وجود الحكم عليه في الذهن وفي الامر  
 لصدق قولنا كذا هو معدوم مطلقا مع الحكم عليه دون استحقاق  
 المشروط بل هو في الشئ والذات بل للاستلزام المتضمن لان وجود  
 هذه القضية في عدمه مطلقا قد حكم عليه باحتياج الحكم مطلقا  
 فهو موجود باعتبار الحكم عليه وبطلان الحكم عليه ومما يجتمع  
 في حاصلي الجمل ان المعلوم المطلق ثابت باعتبار وجوده باعتبار  
 على امر واحد الحكم عليه باعتبار انه ثابت متصفا واستماع الحكم عليه بان  
 انشأ ثابت ولا تافق من اختلاف التسمية والاعتبار وفي بعض النسخ  
 قوله وجب على الحكم من حيث متصفا لا تافق وقد لا يلزم الحكم على وجه  
 وليس ثبات والامتناع من ان المعلوم المطلق متصف باحتياج الحكم  
 عليه من حيث انه ليس ثابتا واقفا بصحة الحكم عليه ليس كذلك الجبلة بل  
 من حيث انه ثابت والاذن المتضمن لا يحتاج اليه فوالله اعلم بالصواب  
 وهذا انما لان العقل ان يتصور جميع الاشياء فتمثل العقل الموجود في

بفرض

في الذهن وغير ثابت في حكمه بينهما بالاضمار مع ان ذلك يقتضي فصل الناس  
 بثبات في الذهن فلو ان جميع مفهوم الى الاقسام بدون فصل الى اقسام  
 في الحكم على امرين بانما هما يتران بدون فصل احكام عليهما غير متفق  
 وتقدر في ثبات في الذهن وان امتحان يكون ما ليس بثبات في الذهن  
 ثابته لانه لا يتحد في ذهنه لما عرفت من ان ذلك ليس اجتماع للخصائص  
 وفي بعض النسخ بدل في هذه النسخ العجوة قبل هذه القسم العجوة ومع ثبات  
 يبعد العجوة على العجوة في الذهن ليستقيم الكلام ولما كان الثبات في  
 الحكم باشتياق اثنين عن الاختصاص في ان يكون لكل امرين في  
 في العقل معان بغير الاختصاص في حكم العقل بالاشياء بين الثبات في  
 ثبات في الذهن ذلك ان يكون لما ليس بثبات في العقل من عقليه وذلك في  
 اجاب عن ذلك بغيره وهو ان الحكم باشتياق اثنين عن الاختصاص  
 العجوة لكل امرين فان العقل الحكم بالاشياء في الامور في العقل  
 والامر عقليه والامر لا يوجد حوته في علم ذلك وفيه اي علم امرين  
 في الذهن بغير عقليه لكان حكمها حكم الثبات حتى قد عرفت ان امرين ان يكون  
 ثابته باعتبار غير ثابت باعتبار ذلك كذلك يكون الامر بغير اعتبار  
 ولا يكون لغيره باعتبار في ولا يتحد في ذلك واذ الحكم الذهن على الا  
 الخارجه اي العجوة في الخارجه كعلمها من العجوة في الخارجه كعلمها  
 هذا الحكم بغيره في النسخ بين الحكم والخارج وصح في ان الحكم  
 طرف الحكم موجود في الخارج حتى هنا كاشبهه خارجه بينهما فاذا كان  
 الحكم صحيحا كانت القضية الحكمية مطابقة لتلك النسخ الخارجه  
 هذا المعنى بطا الحكم الخارجه والمعاد يكون القضية خارجه ان يكون

الخارج

الخارجه طرفها ليس النسبة لا وجوده ولا لا اي فان لم يحكم بالوجود في الخارجه  
 على شيئا ما لا معنى لاجب في صحة الحكم مطابقة للخارج اذ الحكم بالامر  
 العقليه على الامور العقليه كعلمها الامكان اعتبارا في ادعى الامور  
 الخارجه كعلمها الانسان يمكن ادعى واما الحكم بالامر الخارجه  
 على الامور العقليه منع صحة وجوده لاجبا بالاستناع ان يكون العجوة  
 الخارجه ما لا يمكن العقل لا ثبوت في الخارج **اقول** المذهب الحكم في هذا  
 المذهب الحكم لاجبا على اساس البقاء وروا لا يكون النسبة العقليه  
 خارجه لا يتوقف على كون طرفها موجود في الخارج فان الامر الخارجه  
 سقوط عن الامر العقليه في الخارج فيصح ان الحكم في نفسه عقليه  
 فاذا الحكم بالامر الخارجه على الامر العقليه يجب في جميع النسخ ان  
 بين النسبة الحكمية وبين تلك النسبة الخارجه كما كان يجب ذلك اذا  
 انظر ان موجود في الخارج واما رتبة لا يجب ان الحكم الصحيح  
 لا يكون طرفا موجود في الخارج بل يكون مطابقا للخارج كما في ذلك  
 فيطابق فان الحكم بالاشياء بالعلم لا يتصف بما رتبة لا في الخارج فقط ومما  
 ما يقال في ان العجوة في الخارجه قد نصف في الخارج بالاشياء  
 وان اشياء مبدأ الخوار في الخارج لا يستلزم اشتاء الخارجه في ان  
 مدد شي على آخر لاجبا بحسب الخارج متوقف على وجود الآخر في نفسه في الا  
 في الخارج لا ينسب اليه شي في الخارج اصلا ولا يتوقف على وجوده وتلك  
 قطعاً ولا يكون مطابقاً للخارج كما في قولنا الانسان ممكن فان الحكم  
 بالمكان لا الانسان صحيح ولم يكن للمكان وجود في الخارج كما في قولنا  
 الانسان اعتبارا ولا يتصور في بين الصور من مطابق الحكم الخارجه

لناسان



اذ ليس للموضوع وجود في الخارج فلا يمكن ان ينسب اليه شئ في الخارج  
 واذا افترق ان لا يكون طرفا موجودين في الخارج قد يكون صحيحا  
 ولا يكون مطابقا لخارج علم ان مطابقتها للخارج وعدم مطابقتها  
 لا يكون معان الصحة ونساده فلما بد من امر اخر يعلم صحة الحكم  
 ونساده فذلك قال ويكون صحة باعتبار مطابقتها لما في العقل  
 مقسوما على الحكم ونساده فيها لا يكون طرفا موجودين في الخارج مطابقتها  
 لما في الامر وعدم مطابقتها له والمراد من مطابقتها انهم من قبل ان  
 هذا الامر كما في نفسه وليس كما في جهة اخرى بالمطابقة مع قطع النظر عن  
 ادراك المدرك واجبا والمجرد على ان المراد الشان والمشي وبالنسبة الذات  
 لا مطابقتها لما في الازهار لا يمكن تصور ككادبة فان الازهار قد  
 يقسم فيها الاحكام العقلية لثباته فان كان صحة الحكم بمطابقته  
 لما في الازهار لزم ان يكون قولنا العالم قد تم حقا وصحفا لمطابقته لما  
 اذهان الهدا سفسه وهو يتطابق ايضا وقد تختلف الاحكام في الازهار  
 فان الحكماء يحدسون وهم العالم والممكن يحدسون حدودها  
 في جهات المطابقة **الحل** ههنا اشكال قوي قد اشترط اليه فيها سلك  
 ان ما في نفس الامر يجب ان يكون متباينا لما في الازهار من النسخ الحكيمة  
 لمطابقته لما في نفس الامر يعلم صحة وبطلانه والمطابق يجب ان يكون  
 متباين للمطابق وايضا فانهم قالوا ما وصلنا ذكر المقام ان المعبر في  
 صحة الحكم مطابقتها لما في نفس الامر لما في الازهار من النسخ الحكيمة  
 تصرح منهم بمقتضاها وعلينا ان لا يكون في الازهار كون في الخارج  
 لعدم التوسط ايضا فالمراد بمطابقه خارج ذهن فاما لم يكن الله

بالامر

يكون

يكون في الخارج ذهن لا محال فلا معنى قول الحكم اذا كان طرفا اخر  
 موجودين في الخارج لا يكون صحة بمطابقته لما في الخارج ولا لما في  
 الازهار من نفس المراد بما في نفس الامر من في العقل المتساويين في الخارج  
 المراد بالخارج ما من خارج عن الشيء الازلي كما في اننا من الاحكام  
 ان كانت مطابقة لما في العقل المتساويات صادرة بمطابقته لما في نفس  
 الامر والاكالات كاذبه وقد ذكرنا وجه بطلانها فاما مقتضىه على ان يذهب  
 الصانع لا لا لا لها على هذا المعنى لا على وجه يذهب عنه وان يحل الامر  
 ههنا في عالم الخلق ويراد به علم المبررات واعتبر عليه بان ذلك من  
 صور العقول لا في وجه يتجزئ من غير ان النفس الناطقة واسد في العلم  
 بهما الى الله تعالى وانسيان جاري في الاحكام الكاذبة يجب ان يثبت  
 في فذلك ان المطابق لما اذ لم يقسم فيصادق في نفس الامر كانت ملكا العقلية  
 صادرة في نفس الامر **الحل** يمكن الجواب عنه بان في نفس الامر هو العقل المتساوي  
 لا كما هو يتجزئ وما هو من ان النفس هي مجردة عن غير العقل المتساوي  
 ايضا بانه معدوم وجه الاحكام انما يثبت في العقل المتساوي لا بالصدق  
 والمطابقة فنسب الامر وكذا وجه العلم السابق عليه وفي الذات كلام في  
 الاستماع مطابقة الشيء لما لا يحسن له معه وكذا وجه العلم بالخير ونسب  
 هذه الخوف ويقام زهد في هذا الدوت الاستماع او انما ههنا في العقل  
 على الارجح بان حكم الذي في العقل المتساوي لا يكون كونه مطابقا لما في نفس  
 بل كونه عينه وهو الشان في حدس لم يستماع مطابقة الشيء لما في نفس  
 ما يثبت بان اعتبار المطابقة انما يكون في العلم الذي هو بان تمام الصانع  
 ولا كذلك علم ان يجب على ان لا يثبت بان ارتسام يتجزئ في العقل المتساوي

لما في نفس الامر لا

الكلي كاف في المطابقة منها وقد قيل كان في ذلك والتمسك ان جبر الصانع  
 فحكم بينهما بالمتناقضتين مباحث الجبر والعدم على حق في الفصل  
 ان يفتقرهما وحكم بينهما بالمتناقضتين مباحث الجبر والعدم على  
 معنى ان لا يمتنع ان يتصور كل واحد منهما بالمتناقضتين كافي سائر المتناقضتين  
 كذلك قوله وان الحكم الذي من سئل به قوله ويحكم بينهما بالتمارين كما قيل الحكم  
 بالتمارين ان لم يطابق الخاضع كان كافيا فلا عيبه برهان طاهر كان كل  
 المتماثلين ذا معنى ثابت في الخاضع فيكون باليسر ثابت في الخاضع ثابتا  
 متساويا للمتمم بان يحكمكم وقد يكون بطا الخاضع وقد يكون  
 بطا متمم الامر دون الخاضع **اقول** في نظر الاول فلا يحكم العقل على امر  
 بالتمارين ان يستدعي تصورهما سواء كان ذلكا حكم من العتقاد كما في الدنيا  
 لان الحكم على شيء وان كان كافيا يستدعي تصور الحكم عليه فلا يوجب  
 الحكم بالتمارين ان لم يطابق الخاضع كان كافيا فلا عيبه برهان طاهر كان كل  
 الحكم لا يفتقر في مقصوده وانما ثانيا فلا يفتقره ما بين المتماثلين ان يكونا  
 ذاتيه باعتبار ولا يفتقره باعتبار كما ان يمتنع ان يكونا باعتبارا وشرا  
 باعتبارا لا يفتقره السؤال وروى واما ثالثا فلان المتماثلين مما افادت في  
 المتن وخبرنا ان فيه واللام من سئل الحكم بالتمارين الخاضع  
 يكون كائن المتماثلين لثبات في الخاضع فيعلم ان يكون باليسر ثابت في الخاضع  
 ثانيا فيه وانما لم يذكر ان كان احد المتماثلين من باليسر ثابت في الخاضع  
 وموع بطا قوله فيكون باليسر ثابت في الخاضع ثانيا فيتم الجبر والعدم  
 يجلان وقد يفتقرهما المحذور وقد سبقته اشارة الى هذا المعنى في بيان  
 المحذور اعني الجبر والامكان والاستمتاع الا انه ذكره في معنى عليه بيان

ما استدعيه الجبر من الاستعداد باعتبارا والتماثل باعتبارا ثم يتوقف ذلك  
 الاشكال الذي يفتقر على الجبر مطلقا وعلى هذا الجبر والعدم خاصا في الجبر  
 قد يكون الجبر هو الحكم بشرط المجزئ للوضع وقد يكون سلب الحكم  
 بالتمارين عنه وحقه تمامه او ان النسبة واحدة وليست في افضه للجبر لا الجبر  
 يستدعي اتحاد الطرفين الى الموضوع والمجمل من وجهه والا كان الحكم  
 الاجباري بالمطابقة حكما واحدة الاستين وتماثلها من وجهين والامكان  
 حكما لشي على غنائه فلا يكون مفيدا بل لا يكون هناك حقيقة في كل  
 ان المتماثلين مفيدا مستعدان ذاتا فليست على ان الامور المتماثلين في  
 اذا تماثلت في الجبر ايضا لم يفتقر حله بعضها على بعض بالمطابقة كما يشهد  
 بالبداهة وهو روي بان الامور المتماثلين في الجبر لا يمكن اتحادها  
 بحال الذات انما صدقت على عليه وقد شرط الجبر بالتمارين المتماثلين  
 واما المتماثلين بحال الجبر بمقتضى التماثل وروى عليه حله العدديان على التماثل  
 اتحادية اولها اتحادها في الجبر بلرب مربية لاجرة لطرفي الخاضع  
 كقولنا العتقاد معلوم وشركة اليها رافض والواجب ثوبه والامكان اعتبارا  
 والجبر مقيم للوقع والوقع كذا والتمسك على الطرفين المتماثلين فانهما وان  
 اتحاد بعضهما فلا كلام في البعض وان اريد الاعم ليشا في اشارة  
 القضا بالبداهة لانه لا يمتنع ان المتماثلين في التماثل مع الاتحاد في الجبر لا  
 اولها معنى الجبر في الذاتين الاتحادية ومن معنى التماثل وقد شرط الجبر  
 بالتمارين التماثل بالمجمل ولا يفتقره لاجرا على التماثلات المتكبره متباين  
 الاتحاد قد يكون احدهما وقد يكون ثانيا معنى قد يكون مفهوم الموضوع ثم  
 اصعد عليه كونه جبر الاتحاد اعني الذات مستعدا مع مفهوم الموضوع حقيقة



وهذا يقال في ان المعرفان قد يكون عين الذات كقولنا الانسان كذا  
 وقد يكون مفردا كقولنا تمام حقيقة ماضية عليه فتح يكون جهة الاتحاد  
 مع مفهوم المحل متحدة حقيقة كقولنا الكاتب انسان وقد لا يكون مفردا  
 المفرد ولا مفهوم المحل تمام حقيقة ماضية عليه فلا يتحد جهة الاتحاد  
 مع واحد منهما بحقيقة والشأن لا يستدعي قيام احدهما بالآخر  
 ولا اعتبار عدم القيام في القيام في استدعائه من اجاب شك في حيل  
 المحل لا يجازي مطلقا لقوله ان يقال ان طرف الحكم لا يجب ان يكون مفردا  
 وجبا ان يكون احدهما قايما بالآخر ومع الشان لم يتم احدهما بالآخر  
 بينهما مناسبة وكان كل واحد منهما احتياجا للآخر فيكون كل واحد منهما  
 لم يكن البياض قايما بالزوي لم يكن بين البياض والزوي مناسبة كذا  
 بين السواد وبينه مناسبة فلم يكن البياض على الزوي اولى من السواد  
 عليه متف اذا كان احد الطرفين قايما بالآخر فالطرف الاخر ليس في نفسه  
 متصفا بالطرف الاخر القايما والا اجتماع السدان عند قايمة فتح يزم قيام  
 الشيء بالشيء متصفا بكونه كذلك جمع للمستعنيين وقرر الجواب ان القاي  
 الطرفين لا يستدعي قيام احدهما بالآخر فان قايما كل انسان في المحل  
 صعب بلا شبهة ولا متصور قيام بين الكل والجزء فكذلك لم يتم احدهما بالآخر  
 لم يكن بينهما مناسبة وكان كل واحد منهما احتياجا للآخر فيكون قايما  
 ذلك في كل كتاب القاي مستحقين بالذات وليس ان الشان يستدعي قيام  
 احدهما بالآخر فقام ان يستدعي اعتبار عدم القيام في القيام بل لم يمتد  
 شيء بالشيء متصفا به فكذلك الطرف الاخر في نفسه ليس متصفا بالطرف القاي  
 برقمنا ثم قلنا معناه ان القيام ليس خروفا معتبرا مع ما قام به ولا يزم

عدم اعتبار القاي مع ما قام اعتبار عدم القيام معه فلفظ القاي من عدم  
 الاعتبار واعتبار عدم قبل بانه مفردا موقوف على مصاديقه فيستدعي  
 المحل الاجباري فيلزم بيان انتفاع المحل باثبات المحل وذلك ابطال  
 بقوله الآن وفصل لان الذي يزم في المحل صحتها ما اد  
 من عجزية البيان وان كان صحتها كانت مفردا في من صحتها  
 ولزم بطلان المحل والزم بطلان على عدم صحتها فهو متفادها وانما  
 الجود للمهية لا يستدعي وجودها من اجاب شك في جودها  
 على المهية لقوله ان ثبات الجود للمهية صحتها الجود عليها  
 ثبوت الجود لها واللازم ان المحل صحتها الجود لا يكون ثباتا للمهية  
 والا اجتماع الثبوتان فيكون ثباتا للمهية الجود فاثبات الجود  
 للمهية يستدعي وجود المهية قبل وجودها وذلك في لاشتمال  
 يكون المهية موجودة وجودا او موجودة الجود وحدها من غير  
 الجواب ان اثبات الجود للمهية لا يستدعي وجود المهية قبل وجودها  
 فكذلك الجود لا يكون ثباتا للمهية لعدم وجودها فكذلك ثباتا للمهية  
 الجود فثباته فان الجود كما سبق بحقيقة ثبات للمهية وحشي  
 لا للمهية لعدم وجودها ولا للمهية الجود وسلب عنها لا متصور ثباتها  
 بل فيها وثبوتها في الذهن وان كان لا يكتفي ليس بطرح جواب شك  
 في جودها على الجود عن المهية فزم ان ثباتا لسبب الجود عن مهية  
 بين تلك المهية لا يمكن ما لم يترتب للمهية عاينها من اللبثات واللازم  
 تلك المهية بسبب الجود عنها وكل ما من متفادها ثبات جودها للمهية لم يكن  
 متفادها لا يمكن سلب الجود عنها فيكون حصول الجود للمهية متفادها

سبب الوجود عنها ويجمع للتصديق وقد راجع الحجاب انما ان اريد نفي ونسبا  
في الخارج فلان ان سبب الوجود عن سببه لا يمكن ان يمتد اليه مما سبق  
الخارج بل يمتد في الذين سبب عنها لا يمتد منها في شئ منها في الخارج بل  
يتمتع منها لا يمتد منها في الوجود عن المبدء في الوجود ما لا انساب يمتد على  
معنى ان سببا كماله استحقاقا اليه وقد شئت لها الاستواء وان اريد نفيها  
و شئ منها في الذين ذلك كتم كذا ليس سببا لوجوده او استثناءه وان كان  
سببا لعلكم سببا لوجوده ولا يمتد منه فان الوجود ليس عن المبدء لوجوده  
في الذين سببا كماله موجود في الذين حتى يتم اجتماع التصديق بل انما  
سبب عن المبدء من شئ في غابر الامر انما يكون سببا محكما عليها بالسبب  
قد صارت موجودة في الذين واللام من شئ محكم سببا كصيرت موجودة  
مطلقة غير موجودة في الذين المبدء موجود او في شئ مطلقه وهي قول المبدء  
موجود في ان كمالها محكم عليها وما لا انساب في السبب المطلق لها  
اعني سببا لوجوده عن المبدء في الجملة واعلم ان ارسال المميزات في الشئ العاليه  
ان كان موجودا ذهب به لم يكن الحكم سببا لوجوده المطلق او المبدء في  
من المميزات مطابقا للواقع فلا يرد هذا الشك فيها الصواب الى اوجه والقول في  
من المميزات انما يسهل لانتهاجها ان للمميزات الاولى من حيث هي في  
العند تالان على اقسامها بالتمليك فان هذا الصفة على الموصوف او في الجملة  
من جملة الموصوف عليها كذا هذا لا يمتد على الاخر او في الجملة من غير كمالها  
الحجاب في الواقع فان وضع الموصوف للصورة والاختصاص بالوجه المبدء  
اولى من غيرها وابتد المبدء من شئ والاشئ نذكرها ذلك في من شأنه  
فكنا من سببها الموصوفات فلا يمتد به المبدء قد كانت مجردا اما الاشئ

من يكون له وجود بنفسه سواء كان قايما بغيره كالشئ او لا كالجم وقد  
مجردا بالعرض وهو لا يكون له وجود بنفسه لكن ما صدق عليه من الازالة  
يكون من جملة كماله ان الصادق على العرض والاعني الصادق على زيد  
قايما بالعرض ومن جملة وجوده ان بالذات والاشئ ان بالعرض والاشئ  
نعتي ان ما صدق بهما على مجردة واما المبدء في الكتاب والاشئ والاشئ  
الاشئ قد يكون له وجود في الاعيان وقد يكون له وجود في الازالة واما  
المبدء في الاعيان والمبدء في الازالة ان من جملة وجوده حقيقته وقد يكون له  
وجود في الاعيان وقد يكون له وجود في الكتاب واما المبدء في الازالة  
وذلك لان المبدء من زيد مثلا صارت موجودة بازانة وفي الكتاب حتى يجمع  
بانه اللفظ الدال عليه لاذات زيد فتم اذا اصف المبدء الى اللفظ المجمع  
بانه اراءه من المجمع وذلك اللفظ كان وجودا حقيقيا من سبب الوجود في  
الاعيان كمالها سواء وجودا بالعرض لا وجودا بنفسه فيكون موجودا  
ايضا عدم الوجود في الاعيان او الكتاب بحال دون الذي بالعرض لا سببا  
لوجوده في الذين وانه لا انما يكون كماله في المبدء وجودا ثانيا  
بالذات لا بالعرض وليس كذلك مجردا في الاعيان ولا في الكتاب بل من جملة  
ذاتي والاشئ بان نعوم الانسان لما حله من طاعة على وجوده عيني كالمبدء  
مثلا صار كاشئ في الوجود المبدء الى العرض او الازالة منسوب اليه  
ثانيا بالعرض واما المبدء في الاعيان والكتاب فلا معنى لفظ العرض ونفسه  
في الكتاب من المبدءات العينية المحسوسة بل معنى بان ذات العرض هي د  
في الاعيان او الكتاب في الاعيان فباعثا وان الدال عليها فبما سطر  
واحدة مجردة فيها واما في الكتاب فباعتبار الدال عليها فبما سطر



موجود فيها ولا شك ان جعل ذات الشيء موجودا با متي والاعمال عليها با سلطة  
 او غير واسطة موجودا بعد من جعل الشيء على الموجود با عتبا وكن متميلا  
 عليه موجودا اشياء لحدتها موجودا بالعرض والآخر موجودا بالمكان فاعتبرا  
 على الشاؤون بينهما والموجود لا يشارك في اختلافها في جواز اعادة المعلوم  
 انما يجمع عوارضها لخصه وذهب اكره المكين الجواز اذ قد فيها الحكم  
 وحقن الكراسية وان الحسن البصري وحقن الجواز في المنزلة الى استماعها  
 واختار المسموع وولاه وان كان في سلبين حروفين بالمعاد الجواز في سلب  
 اعادة المعلوم لانهم لا يقررون باضداد الجسام بل سلب في الاجزاء وحقن  
 على الاستماع وياورون بذلك النظر الى اعادة في هذا المعنى وفيه فقه في العلم  
 عليه واسند في احوالنا الى الاول من الاشياء الاشياء اليه فلا يصح الحكم  
 عليه بغيره من سلب اعادة المعلوم لغير الحكم عليه بغيره من المعلوم  
 ليس له قوة ثابته فتمنع الاشياء العقل اليه والاعمال انما الاشياء لا يصح  
 الحكم عليه والحوادث عن من وحقن الاول المعارضة وحقن ان في نسخ اعادة المعلوم  
 فتحكم عليه باستماع العود كذا المعلوم ليس له قوة ثابته وبيان الكلام  
 انما الحكم بغيره كذا الجواز باستدعي وجود المخرج فذا يصح الحكم على المخرج  
 بغيره من سلب الحكم باستماع العود فاحتمل اعتبار سلب بان ما لا يصح  
 في معنى لا يصح عوده والسالب لا يستغنى وجود المخرج فيمنع الحكم بالسلب  
 على المعلوم لانما هو بغيره في هذا الاعتبار في الحكم بغيره بان سلب  
 بغيره لا يمنع عوده فليفتقر حتى يصح على ان السلب بشارك الاعقاب في  
 الاشياء العقلية الى الحكم عليه فلا يصح الحكم لا يجازي على المعلوم لا سلب  
 الاشياء العقلية اليه على اذ كرت لا يصح الحكم بالسلب على ايضا وسالمها

والاعمال ثم وكذلك هذا الثاني النقص وهو ان يقال با ذكر من ان الله ليس على علم  
 فيحكم الحكم على المعلوم بغيره من سلب الحكم على المعلوم في الاستماع  
 على السلب بغيره في الخارج مع اما الحكم على السلب بغيره في الخارج مع اما  
 حكم الحكم اعادة لا يفسد فيها كذا المعلوم المكين بغيره ان بغيره  
 ومن سلبه بغيره ان يتعلم واجتماع المستعنيين في سلب المكين مع ان  
 ذلك ما لا يحد ولا يصح بل في حكم المعلوم لا يصح الحكم عليه على السلب بغيره  
 في الخارج بغيره حكمكم عليه والشاؤون في سلب وهو ان ما لا يحد بغيره  
 المعلوم لا يصح الحكم عليه بغيره من سلب الحكم على المعلوم في الخارج  
 العود كذا لا يستعمله سلب الحكم عليها لاستعمال استماع العود في الخارج  
 شاشا لعل من غير ان يستعمله سلب الحكم عليها في سلب الحكم وكذا  
 فترد الحكم المعلوم ليس له قوة ثابته ان الادب ليس له قوة ثابته في  
 اوفي النقص فهو وان الادب ليس له قوة ثابته في الخارج فذلك ايضا  
 عند العقل السامعين بثبوت المعلوم في الخارج فلا يصح عليه وانما  
 ثم كذا منع فلا يصح الاشياء العقلية اليه لان الاشياء العقلية لا  
 على الحق في الخارج بغيره بل كذا العود اليه وحقن انما يوصف على الحق  
 الخاضعة **قال** ان يحد انما في زمان من الاشياء من غير ان  
 على سلب ودام السلب فذلك ايضا لان المعلوم في زمان كذا بغيره المرفوع  
 خاضعة واما ان يحد انما ليس له قوة ثابته في زمان كذا بعدد الاشياء  
 فذلك كذا منع فلا يصح الاشياء العقلية اليه لان يحد انما يحد  
 المستدعي اليه في زمان كذا بعدد الاشياء العقلية اليه لان يحد انما يحد  
 بغيره في زمان كذا بغيره الحكم على يحد في زمان وجوده با بغيره في زمان

ثم عادوا الى الثاني اشار فقولهم في اعيد تخلفه القدم بين الشيء وفعله  
 اقولهم ان العاد من المبدأ هيته وتخللها ما يتقدم من المتبين  
 والنجاب ان لا ينعى فخلل القدم بين الشيء ان كان موجودا في زمان ثم  
 والاعتدال فيكون في زمان آخر ثم انقلب في زمان ثالث ومن هنا بين  
 ان الضلع يجب ان يتصل بما من زمان القدم بين زمان وجوده ليس ايضا  
 لم لا يخلو الترتيب في الحالين لحوادث غير متخلفة مع هذا العوارض المتخلفة  
 بما لها في الحالين فلا بد من تخلف القدم بين الشيء الواحد من جميع العوارض  
 لانه من هذا القبيل ان على امتداد ما يتصل من الاختلاف زمانا والاولى  
 من هذا الزمان بين الشيء وفعله فيكون ذلك الخلف زمانا في المبدأ  
 والى ذلك ان يتقدم ولم يتقدمه وبين المبدأ وصدق المبدأ ان عليه  
 دفعة ويلزم ان الزمان يعني رجاء اعادة القدم بعينه التي كانت  
 لها في اعادة وقبل الاول لا تترتب من وجود ان الموجود فيه كونه في  
 هذا الوقت غير الموجود بعينه كونه في وقت آخر والاولى ان لا ينفصل  
 كونه الشيء مستداما من حيث ازماد او لا معنى للمبدأ الا الموجود في وقته  
 الاول وفي هذا الوقت للشيء والامتداد بين المبدأ والموجود كان شي  
 واحد مبتدأ من حيث كونه مادا وهو ما لا ينفصل كونه مستداما والامتداد  
 بهما بحسب العوارض من زمانا وانما يتصل بين المقابلين حيث صدق على  
 شي واحد في زمان واحد من جهة واحدة المبدأ وهو ما لا ينفصل الى  
 من لوقته كونه مستداما من جهة كونه مادا وايضا انقضاء الى الترتيب  
 الزمان لا ينفصل عن الزمان بين الوقت المبدأ والوقت الماد بالمتى ولا بالشيء  
 ولا في من العوارض والاولى ان اعادة لا بعينه بل بالمتى والعديد

فريق

في قوله ان العاد من المبدأ هيته وتخللها ما يتقدم من المتبين

منه في زمان سابق وذاك في زمان لاحق فيكون للزمان زمان ويلزم اعادة  
 لما ذكرنا وليس وقد جعل من المبدأ الاخير ان لا ينفصل بين العوارض  
 الالهة فخلل القدم بين المبدأ والماد فخلل القدم بين العوارض التي لا يدخلها  
 في التحقيق **فصل** ايضا فاما ما استدلنا به من ان المبدأ لا ينفصل عن الماد في  
 الوقتان كانا من الشخصات لم ينعى في ذلك ان المبدأ في زمان سابق في اعادة  
 في زمان لاحق لا ينفصل انما يتصل بين المبدأ والماد بحسب العوارض المتخلفة  
 وان لم يكن شخصيا لا يقع فيه ويلزم اعادة لان المبدأ انما هو اعادة العوارض  
 المتخلفة لا اعادة جميع العوارض **فصل** يكون توجيهه بان مدغم معه مبادئ  
 وهو ان اعيد الزمان بعينه كان المبدأ متدا على الماد فيكون تخلف  
 القدم بينهما وذلك قد علم لا يخفى فليس من المبدأ في لا يتصور ذلك الا في  
 الزمان فيكون كونهما دافعا في زمان فلهذا في زمان ولا يكون ان هناك متبنا  
 ان المبدأ والشيء بحسب الذات لا امر ما به عليها كونه في اعادة الزمان لا في  
 جزء واحد من الزمان على نفسه بحسب الذات غير متصور لاختلاف تقدم بعض اجزائه  
 الزمان بالذات على بعض اجزائها ويلزم اعادة زمانا وكذا ويلزم التمسك بالمتى  
 غير الجبر ان لا ينفصل من الشخصات فاما ما طعنوا به بان زيد الموجود في  
 متبنا على غيره بعينه الذي كان في الاسحقان من زعم خذلان ذلك في  
 الى النسب واما انما تعلم بالضرورة ان الموجود مع منه كونه في هذا الزمان  
 غير الموجود فيه كونه في الزمان السابق فذلك متبنا بحسب الزمن ولا اعتبار  
 دون الخلف ويحكي ان وقع هذا البحث لا بد على احد المتبنا منه وكان صرا  
 على التمسك بحسب الخارج بناء على ان الوقت من العوارض المتخلفة فكل في  
 كان الامر على ان ينعى فلا بد من انجاب لاني غير كان يتابعك وانت ايضا

فصل في بيان ان العاد من المبدأ هيته وتخللها ما يتقدم من المتبين



شريك في نجاحي حيث المبدأ وعاد الى الحق واعترف بعدم التعارض الثاني  
 وان الوقت ليس الشخصيات وليس له انما يوجد في الوقت لا يوجد  
 يكون سدا للشيء وانما يلزم ان يكون الوقت ايضا معاد العلم يكون سدا للشيء  
 ان وسفا ما انما لا المبدأ هو الواقع او لا لا الواقع في الزمان الاول والمعاد  
 هو الواقع ثانيا لا الواقع في الزمان الثاني في حينه سدا ما سوى ذلك في  
 الزمان فيه ضده ايضا بان الزمان عندنا ملين بجواز إعادة المعدوم  
 اعتبارا لا يوجد في الخارج فيقطع النفس فباعتبار الاعتناء وحسن  
 ومما ترى جازا إعادة المعدوم لجواز ان يوجد مثله به لا غير سدا في وقت  
 اعادته فانه اذا جاز ان يوجد في وقت ما سبه فبعده لا يكون في وقت  
 في شخص كمن يعارض شخصه بعد المعدوم جازا ان يوجد ابتداء فلم ينشأ  
 بين المعاد والمثل المبدأ فان الفارق بينهما لا يكون الميت ولا غير  
 المختصة بعدم الاختلاف فيها ويمكن ان يحد في ذلك بين وقت بيته وبين  
 المبدأ على هذا الوجه والجواب ان ان اراد مثله سدا في سبب شخصه  
 معا كما يظهر من قولنا ان الفارق بينهما لا يكون الميت ولا غير شخصه  
 لعدم الاختلاف فيها فيجوز المثل بهذا المعنى ان يلزم سدا في شخصه  
 بشخص واحد فيكون الشخص الواحد مشتركا بينهما فلا يكون شخصان لا يتقوى  
 الشخص لوجوده المانع من الحكم سلطانا وليس له فلم لا يجوز الاستدلال  
 غير شخصه فان المعاد قد وجدته عدم والمثل المبدأ لا يكون كذلك  
 لانه لا يملك هذا اذ وجدته في كل من يعارض شخصه ولم يعلم انه الذي وجد  
 ثم عدم وليس جوده ابتداء لانه معقول لا استحالة لعدم الغير فيها عند القول  
 اذ لا يثبت على المعدوم ما هو حقيق في نفس الامر على ان كلامي على السد الاخضر ان الله

بالذ

بالذ ما يشارك في الميتة فقط فلو لم يعدم الفرق على جواز الاستدلال  
 المختصة استدل بالذ بان جواز إعادة المعدوم بانها تستحق وقت  
 وبها في عين وجوده ثانيا هذا الاستدلال ليس بالمعدل والمعدل  
 واللام يوجد ابتداء بولا في مثل الميتات لا تستحق ذات اولان  
 لا تختلف ولا تختلف بحسب الاوليه فلو لم يشارك فيها فمما لا يستحق  
 عند اهكاز كان الميت جازا وجاب المقدم من ذلك الحكم باستماع النفس  
 للمعاد للميت معنى ان الموصوف باستماع الغير من الميتة الموصوف  
 المعدوم كونهما مأخوذة مع هذا الوجه اعني كونهما قدطر عليها المعدوم  
 للميت الموصوف بطران المعدوم فكونها مأخوذة مع هذا الوجه واستماع  
 المعدوم حسب سدا الدائم وهو لا ينفى استماع وجوده ايد المعدوم يتفق  
 سببا لاستماع اعني هذا الدائم هناك فلو ان ان الميت الموصوف بهذا  
 الوجه متمم الوجود وكذلك لا يكون الميت الموصوف بالوجود بعد  
 المعدوم واجب الوجود متمم المعدوم كذلك لا يكون الميتة الموصوف بالمعدوم  
 بعد الوجود متمم الوجود ولجود المعدوم **فقط** فيستلزم ان يجاب المقدم  
 الشخص منع وسفا وحاصلها ان لا يلزم ان يكون ان استماع المعدوم للمعدوم  
 واللام لا يشارك فيها استماع وجوده ابتداء فلو كان استماع المعدوم للمعدوم  
 لا يحصل ولا يختلف بحسب الاوليه فلو لم يكن في الجواز ان يكون سبب  
 الاستماع ومما يملك المعدوم الموصوف بطران المعدوم لا فاعلم اعني كونهما  
 عليها المعدوم ومثلنا الاستماع عن الوجود ابتداء لاستماع المعدوم اعني طران  
 المعدوم وكلام هذا القابل ان كان سدا لستد كما فيهم من قولنا لا غير ميتة  
 وان كان ابطا الاول فلو لا ينفى الا بطلان الاستدلال حتى عزيزه في العتبات

ولو لم يبق له لشيء الاخص اذ قد فسد المنع بان ما به العدم من حيث  
 هو بخلاف مقتضى امتناع العدم والعقد يكون وجوباً واحداً بعد طرد العدم  
 اخص من الجود المطلق ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص لان  
 امتناع الاخص امتناع الاعم بمعنى ان امتناع وجوده بعد طرد العدم  
 وجوده مطلقاً وانما جبال الوقت الجود الواحد لوجوده ذاته لا لشيء  
 واعادة محسنته وذاته بل بحسب الاضافه الى امحاض عن ذاته  
 ومن الزمان فاذن متلاني الجود ان الى المبدأ والمعاد امكاناً ووجوباً  
 لان الاشياء المتفاوتة في المبدأ يجب ان يكون لها في هذه الامور المستندة  
 الى ذاتها وفي جودها كون الشيء الواحد ممكناً في زمان كذا ان الابد امتنع  
 في زمان آخر كذا ان الاعادة محتملة بان الجود في الزمان الثاني لا يمتنع من  
 الجود مطلقاً وبما به العدم في الزمان الاول بحسب الاضافه فلهذا يلزم  
 من امتناع الجود الثاني امتناع ما هو اعين منه او امتناع ذلك المبدأ  
 الامتناع من الامتناع الثاني الى الوجوب الثاني محتملاً بان الجود في  
 زمان اخص من الجود المطلق وغاير الجود في زمان آخر فجاز ان يكون  
 ذلك الاخص امتناعاً للمطلق والكل في وجوبه هذا الامتناع  
 متخالفه لغيره المتماثل كما بان الشيء الواحد بحيث لا ان يمتنع لانه  
 عديم في زمان ويمتنع وجوده في زمان آخر واعلم المتكلمون على الحديث في  
 باب اثبات الصانع لحوادثه بان يكون مقتضى لذاتها في زمان كذا  
 واجبه لذاتها كما كان موجوداً. ولا حاجة الى الصانع بخلاف  
 كلامه ان هذا الكلام غير صحيح بل لا اثر له في دفع هذا  
 الجواب وبمعنى الكلام يستدعي بطلان الكلام منقول الوجوب عما  
 اقتضاه

الثاني للوجود مطلقاً والامتناع عن اقتضاها اهدم مطلقاً والامكان  
 عن اقتضاها مطلعين وقد تقدم انه لا يجوز الامتناع بين متاهلتي  
 الشيء بان يكون شيئاً واجباً في زمان ثم يصير ممكناً او ممكناً في زمان آخر  
 او بالعكس ان ممكناً في زمان ويصير شيئاً في زمان آخر او بالعكس لان مقتضى  
 ذات الشيء لا يتخلل ولا يتخلف بحسب الازمنة ممكن الجود قد يتغير  
 سلباً وإضافياً فلا يقتضي ذات الواجب الجود المتغير بهذا الوجود بل  
 تنبع اقتضاها في زمانها اذا ثبت الجود كونه متبوعاً بالعدم فان هذا الشيء  
 تنبع اقتضاها في ذات الواجب برضاها عن اقتضاها لولم تكن لا يمتنع ذات  
 الواجب عن كونه واجباً ولا متبوعاً بوجوده بل الذاتي الى الامتناع الثاني  
 لان اقتضاها الجود مطلقاً بان يحال له بغيره لا يتبدل وانما  
 وكذلك العدم قد تمتد بكونه متبوعاً بالوجود فلا يقتضي ذات الشيء  
 العدم المتغير بل لا يمكن امتناعه ولا يلزم من ذلك الامتناع من الامتناع  
 الذاتي الى الوجوب الذاتي بناء على ان اقتضاها للعدم مطلقاً بانها  
 وعلى هذا التماس اذا ثبت الجود كونه ناشئاً عن الوصف بولم  
 يكن اقتضاها ذات الممكن بولم يصير الممكن بذلك منعا اذ ليس الى الجود  
 المطلق بالامكان بان يحال له بغيره ايضا فانهم قالوا ان الامتناع  
 غير ممكن الا في ذاته وغير مستلزم وذلك لانا اذا قلنا ان الامتناع  
 ان ثابت ازاله كان الاثر ظاهراً لما كان في زمانه ان يكون ذلك الشيء متصفاً  
 بالامكان اقتضاها مستلزماً بولم يمتنع الامتناع وهذا هو مقتضى  
 لزوم الامكان لما سيلكنا اذا قلنا ان الامتناع ممكن ان الاثر ظاهراً الجود  
 على معنى ان وجوده المستلزم لا يكون متبوعاً بالعدم ممكن ومن المعلوم



ان الاول لا يستلزم الثاني لانه ان يكون وجود الشيء في الجملة مستقرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار مستقرا بل متناوبا لا يثبت من غير ان يكون ذلك الشيء من قبيل المتغيرات دون الكمالات لان المتغير الذي لا يثبت بالوجود ويجوز الوجود وهذا الكلام حتى لا يشهد في مشاغل فيما بين القدم وانتقاله من امكانه اذا كان مستقرا اولاً يكن من في ذاته ايضا من قول الوجود في معنى من اجزاء الا ان يكون عدمه مستقرا مستقرا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو منع من ان يضاف بالوجود في معنى منها لوجان ان يضاف به في كل منها لا بد لا فقط بل وعا ايضا جازا ان يضاف به في كل منها معا ما كان ان يضاف بالوجود المستقر اجزاء الا ان لا ينظر الى ذاته فانه لا يمكن ان يستلزم لانه ان لا يكون الا في ذاته **تتم** دفعه بان قوله لا بد لا فقط بل وعا ايضا في ذاته تهمة من ان يضاف مستقرا فانهم ان المرد ليس وجودا مطلقا على وجهه كان بل هو وجوده بكونه حاصل لا يعطى ان عدمه فم لا يجوز ان يمتنع ان يضاف به الوجود بهما الوجود المتبدي ولا يمتنع ان يضاف بالوجود المطلق من غير فرق من ان كان من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي كما في اخاثة ونظارة على مقدم فتنبه هذا التناقض لانه لو كان الشيء لا يمتنع ان يكون مستقرا مانع لا لا سيما بهذا المعنى ولا يثبت ايضا وكذا قوله الوجود امر واحد الى قوله الوجود فان حصل ان الوجود المعاد اذا انقضت في امر واحد ان يمتنع الوجود المبني انشا لانه في ذلك الوجودية وانما لانهما يتحدان ذاتا جديدا واما اختلافهما بحسب ما خارج وهو من غير اختلاف ذلك والا فتم ايضا الى الخارج في غير زمان يمتنع حيث لا يمتنع لعدم الانشاف

ولا يلزم ان  
مركبا فلا  
على الامور ان  
الوجود من الوجود  
والفعل مسطر ان  
الافعال

باجد في امتنع الوجود المعاد ولا يمتنع عدم الانشاف بالآخر ولا في هذا ان لا يجوز ان يمتنع احد الوجودين لذاته امر ولا يمتنع الوجود الآخر اقول يمكن تقيم هذا الدليل بان يقال الحكم باستماع خود المععدم او المتغير جوده اطرافه بعد بل في قول ان ذاته من اللزوم المكنة الوجود بمتغير الوجود المسبوق بالعدم المسبوق بالوجود واما الذي قلنا ان ذاته قد انقضت بالعدم المسبوق بالوجود بمتغير وجودها ففي الاول نقول لا يشهد ان انشاف ذات الممكن بالوجود المطلق غير متغير فلو امتنع انشافها بالوجود المتبدي بهذين القيدتين اعطى المسبوقية بالعدم والمسبوقية بالوجود لكان هذا الامتناع اشيا اما من احد هذين القيدتين وكلها كذا فاعلم قطعا ان المسبوقية بالعدم لا يكون منشأ هذا الامتناع والاولى مصحح ماهية بالحدوث وكذا المسبوقية بالوجود والاولى مصحح ماهية بالبقاء وتعليل الضرورة ان لا ياتي اجتماعها في هذا الامتناع وانشافها بالوجود بمتغير القيدتين اعطى انشافها بالعدم غير متغير وعلى الثاني نقول ذات الممكن من حيث هي لا يمتنع انشافها بالوجود وذاته الموصوفة بالعدم المسبوق بالوجود ولو امتنع انشافها بالوجود لكان ذلك الامتناع اشيا من احد هذين القيدتين اعطى انشافها بالعدم ومسبوقية بالوجود او من كليهما وانشافها بالعدم لا يصلح لذلك والاولى خارج ماهية من عدم الى الوجود وكذلك المسبوقية بالوجود لان الوجود الاول ان افادها زيادة استعمله لقول الوجود على ما هو شأن سائر القائل بل ياعلى الكفا ملكة الانشاف بالفعل فتد صار قابلية الوجود ثانيا اقرب معادتها على الفاعل هو وان لم يمتنعها زيادة الاستعداد فلعلم بالضرورة انها

لا يتصور ان يكون لها بالذات من قلبية الوجود في جميع الاوقات ومعلوم  
بالضرورة ايضا ان لا اجتماعا عما في هذا الاشياء فانها المحل للموصفة  
بالعدم السيق بالوجود لا يتصور ان يكون بالوجود وذلك هو المظهر والمحمول  
اقتضى وهو ان الاصل فيها لا يعلو على وجوده واستتاعده هو الامكان على ما قالت  
الحكاية ان كل ما يقع سمك من الخراب فذره في بقعة الامكان على ما امر  
يرتك عنه قايير البرهان وقسمه الموجود الى الواجب والمحتمل فان الممكن ضروري  
وهو على الوجود من حيث هو لان وجوده القسمة في اي قسم كان لا يقدح في  
من التوهم المعبر في الاقسام ولا يهدمه بل يؤخذ مطلقا فادواتك التوهم للثبات  
والكم على الممكن بالمكان الوجود على الماهية لا باعتبار الوجود ولا باعتبار  
هذا جواب شك يورد فيقال لا يمكن الحكم على الماهية من المايات بالمكان الوجود  
لان كل ماهية اما موجودة فلا يقبل العلم والما معدوم فلا يقبل الوجود ولا اجتماع  
التعيين وتقدير الجواب ان الحكم عليه بالامكان هو الماهية من حيث هي  
لا الماهية باعتبار الوجود ولا الماهية باعتبار العلم حتى ينضم اجتماع التخصيص  
فقد سبق هذا في المتن بمادة اخرى وهي قوله وعرض الامكان عند عدم  
اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى الماهية ثم لا يمكن تقدير كونها امر المتعلق  
يكون معقولا اشارة الى جواب شك يورد فيقال لو انصفت شي بالامكان لكان  
انصافه لا لا لا يمكن ذلك الامكان من ماهية الممكن وهو محال لان الامكان  
من لوازم ماهية الممكن على ما سبق وجوبا انصافه ذلك الوجوب ايضا  
وكذلك وجوب الوجوب وهذا حتى يتم الوجوب باللازم للحدوث فان الممكن  
وهو الشبهة يكون اجزا لها في كثير من المفاهيم من اللازم والمحمول فان  
الوحدة والقديم والحديث على غير ذلك من الامور الاختيارية التي يتكرر

للتقدير

باعتبار ذاته

نوعا مثله يقال للوازم شي لازم لزومه ايضا وكذا لازم لزومه وهذا حتى  
يتم التوهم ولا انتم جوازا لا اشكال بين اللازم والمفهوم والجواب عن  
الجميع ان هذا قسم في الامور الاختيارية ولما كان تحقق الجواب العقل  
عقب سلبنا انما اعتبرها العقل فيقطع السلسلة بحسب انقطاع الاعيان  
وهذا المعنى انما يتكشف على ما ينبغي بعد فهمه متقدمة وهي ان نسبة البصر  
الى مدركاتها كنية البصر الى جبرته فكان ان النظر في المرأة وما جعلها وسيلة  
للاولئك ما ارتسم فيها من الصور فيلوحط بها تلك الصور قبل الخيول  
يتمكن من اجراء الاحكام عليها ويكون المرأة محطوفة بنفا على انما له لها  
تلك الصور ولتضمن احوالها وليس العقل بهذه الملاحظة ان يتمكن من  
الحكم على المرأة بنفا جوهرها ومثاله وجهها الى صورة ذلك من صفاتها  
وربما لاحظ المرأة قصدا ونحوها اجراء الاحكام عليها كذلك البصيرة  
تدعيها بعض مدركاتها امرأة لمشاهدة بعضها كما اذا اعتبرتها الامكان  
لا تخطئ من حيثها نه حالة بين الماهية والوجود والامكان بهذا الاعتبار  
تكون حال الماهية والوجود كانه آلة للعقل في ترويض حالها وحرارة لها  
تلك الحالة فلا يكون الامكان محطوطا بالقصد ولا يتدبر العقل بهذه  
الملاحظة على ان يحكم على الامكان بشي ولا يغير ان نسبة الى عدم  
بل العقل على هذا التقدير انما يلاحظ تلك الحالة اعنى الامكان باعتبار  
ملاحظتها اعنى الماهية والوجود في توجيه اليها قصدا والى الامكان  
تبعا وتكميلا لمرآة الملاحظة بالذات مقصودة في نفسها اصاله كما اذا  
اعتبرت الامكان ولا تخطئ من حيثها نه مفهوم من المفاهيم فادواتك  
اعتبر العقل الامكان على الوجه الاول فلا قسم اصله لما عرفت من ان

شاهدنا



العقل لا يقدّر ان يحكم على الامكان بشئ ولا ان يثبت شيه على شئ واذا  
 اعتبر على الوجه الثاني ولا خطه منه الماهية ويعقل حسبته باعتبار وجوب  
 انضمامه باعتبار الوجوب على هذا الوجه اعني على وجه يكون الا لا ملاحظة  
 حال الماهية والامكان لا يفتقر الى اعتبار وجوب اخر من الماهية وبين هذه  
 الوجوب ولا يفتقر الى التسميم اذ اعتبار العقل الوجوب صالة ولا ملاحظة  
 حيث انه مفهوم من المفروضات ولا ملاحظة معه ايضاً الماهية ويعقل نسبة بينهما  
 لزومه اعتبار وجوب اخر بين هذا الوجوب والماهية باعتبار الوجوب  
 الآخر يتوقف على ثلث ملاحظات كما ذكرنا فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات  
 الثلاث تتحقق هناك وجوب اخر ولا شئ من هذه الملاحظات يفتقر  
 للعقل فلان لا يلاحظ وهذا هو معنى انقطاع السلسلة بانقطاع الاعتبار  
 وعلى هذا الذي حققناه بعين حال التسميم في سائر الامور لا اعتبارية فان  
 اللزوم مثاله اعتبار ان احدهما من حيث انه حاله بين اللزوم والمفروض  
 وبهذا الاعتبار نفرض حال اللزوم والمفروض فانه لا ملاحظة العقل باعتبار  
 ملاحظة الثاني من حيث انه مفهوم من المفروضات فلما اعتبر العقل اللزوم  
 باعتبار مثابته الى اللزوم والمفروض فانه يسمي اصلاً وان اعتبر بالثالث  
 فهو مفهوم من المفروضات فاذا لاحظ المتلازمين ويعقل نسبة بينهما اعتبر  
 لزوماً اخر بينهما باعتبار اللزوم الآخر يتوقف على تلك الملاحظات التي  
 لا شئ منها يفتقر الى العقل فالعقل ان لاحظ هذه الملاحظات الثلاث  
 تتحقق هناك لزوم اخر ولا انقطاع الاعتبار وانقطعت السلسلة بانقطاع  
 قبل لو كان اللزوم بين اللزوم واحداً من اللزومين باعتبار العقل فماله يفتقر  
 العقل الى تحقيق اعتبار العقل ليس يفتقر الى فيجوز ان لا يتحقق

اللزوم بينهما فيمكن الانفكاك بينهما واذا امكن انفكاك اللزوم عن احده  
 المتلازمين لم يكن الانفكاك بينهما فان يكون المفروض ملزوماً ولا لزوم لازماً  
 وايضاً نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان بين شيئين لزوم يكون اللزوم بينهما  
 حقيقة وان فرض ان الاعتبار العقل ولا ذهن فانه فليس اللزوم ما شاع  
 اعتباراً بل بحقيقته وجوب عن الاول بان لا يتم انه اذا لم يكن اللزوم الثاني  
 حقيقة او موجوداً في نفس الامر لم يكن الانفكاك بين اللزوم الاول واحداً من  
 وانما يلزم ذلك لولم يكن اللزوم الاول لا يتم في نفس الامر حد المتلازمين  
 وهو فانه ليس يلزم من اشتداد مبدأ المحول في نفس الامر اشتداد المحول  
 الا مرفاهية ما في الباب ان مبدأ المحول كاللزوم مثله اذا كان مشتقاً في نفس  
 الامر كان المحول المفهوم اللزوم مشتقاً فيها لا اشتداداً من ولا يلزم منه ان او يثبت  
 فذلك المحول العدي على شئ في نفس الامر ليجوز صدق المفروضات العدمية في  
 نفس الامر على الاشياء الموجودة فيها الا يرى ان مفهوم الاخي ليس موجوداً  
 خالياً مع صدق ثلث ازيدا هي في الخارج وكذلك لا بد ان يتحقق في  
 الذهن كانت متصفة بالوجودية في نفس الامر فان لم يكن الوجودية متصورة  
 معها ومن التثنية بان الضرر في هناك ليس ان اللزوم بين الامرين موجود  
 الموجودات في نفس الامر بل كون احدهما لازماً للآخر في نفس الامر وهو  
 لا يستلزم كون اللزوم حقيقة موجودة في نفس الامر بل بانه واعلم ان هذا  
 السؤال والجواب كليهما يجريان في جميع المفروضات الاعتبارية للسلسلة  
 فيقال بانه لو كان وجوب انضمام ماهية امكن بالامكان ويلزم ان كانت  
 ذوال الامكان عن الممكن وايضاً نحن نعلم بالضرورة انه اذا كان ثلثاً  
 كان وجوب انضمامه بالامكان محتملاً وكذا وجوب انضمامه في وجوب انضمام

اعتبار العقل لا يقدّر ان يحكم على الامكان بشئ ولا ان يثبت شيه على شئ  
 باعتبار العقل لا يقدّر ان يحكم على الامكان بشئ ولا ان يثبت شيه على شئ

وان فرض ان لا ايتى العقل ولا ذهن فانه فيجب ان لا يكون له اذ لم يكن وجوده  
انضاف باهية الممكن بالامكان امر متحققا موجودا في نفس الامر بل  
الامكان زوالا لا يمكن عن الممكن وانما لا يتم ذلك لو لم يكن ماهية الممكن  
الانضاف بالامكان فانه لا يتم من انتفاء سبب المحلولة نفس الانتفاء  
المحل في نفس الامر والصنوع في النفس وجوب الانضاف موجودات  
الموجودات في نفس الامر لو لم يكن ماهية الممكن واجبة الانضاف بالامكان  
وعلى هذا القياس في سائر الامور الاعتبارية المتسلسلة اقول ويمكن تنزيه  
السؤال على وجه يستطاعه الجواب بهذا الكا واحد من اللزومات المتسلسلة  
المختلطة لانه لا يتم في نفس الامر احد المتلازمين فلو لم يكن لازما في نفس  
الامر لاحد المتلازمين جاز انكاره عنه ويتم جاز انكاره للزوم عن  
المفهوم وايضا نحن فنل بالضرورة ان كل لزوم لازم وان فرض ان لا اعتبار  
للعقل ولا ذهن فانه اذا كان كل اللزوم لازما في نفس الامر كان متحققا  
فيه لا يفتقر بالضرورة ان لا يثبت له بوجه من الوجوه لا يصحث ثبوت  
شيء له فان ثبوت شيء لشيء فثبوت المتيقن له وان كان هذا الثبوت  
موجب نفس الامر كان المتيقن له انما في نفس الامر وان كان موجب  
الخارج كان المتيقن له موجودا في الخارج فان بدعية العقل حكمة بان الشئ  
اذا لم يوجد في الخارج اصلا لم يصحث فيه ثبوت شيء له فمتساو وان كان  
ذلك الشيء موجودا او عديا بين منه فالوأمدة التصحية الموجبة  
للمعدودة الخارجية يصحث في وجود موضوعها في الخارج وكذلك البدعية  
حكمة بان الشئ اذا لم يتحقق في نفس الامر لم يثبت له صفة في نفس  
الامور المعترضة للزوم في نفس الامر لم يكن لازما في نفس الامر

ان اللزوم كما هو مبدأ المحل في قضية صادقة في نفس الامر كذلك يقع موضوعها  
لذلك القضية وجهه للمحل في نفس الامر وان لم يقص ثبوت مبدأ المحل  
وتحققه في نفس الامر لكونه نفس متحقق موضوعا محسوسا في نفس الامر وذلك  
يكفي فيه فيلزم متحقق جميع اللزومات الغير المتناهية في نفس الامر فيكون  
النسب في تصور القضية في نفس الامر لا في الامور الاعتبارية المتسلسلة  
انقطاع الاعتبار وحكم الذهن على الممكن بالامكان موجب ان يعتبر  
مطابقة لها في العقل لان لا مكان عقل جواب عن استلزامه في العقل  
بان الامكان موجود في الخارج فتزعم ان حكم الذهن على الممكن بالامكان  
ان لم يكن مطابقا للخارج كان جملة وكان الذهن قد حكم بالامكان على  
ما ليس بممكن وان كان مطابقا للخارج كان الامكان موجودا فيه وتزعم  
الجواب ان الامكان امر عقلي وقد مر ان جهة الحكم بالامور العقلية واجبة  
مطابقة لما في نفس الامر وهو امر مطابق للخارج ومما في العقل فقد يكون جهة  
الحكم مطابقا في العقل والحكم بالامكان من هذا القبيل اقوله فيه ما مر  
الاشكال وهو ان ما في نفس الامر يجب ان يكون متفاديا لما في العقل ويمكن  
الجواب عن الاستدلال باختيار كون الحكم بالامكان مطابقا للخارج ومن  
لزوم كون الامكان موجودا في الخارج لما مر من ان اساس سبب المحل في الخارج  
لا يقتضي اشياء المحل الخارجي لكون المقسم لم يثبت اليه لكونه جدليا غير  
مطابق الواقع لما مر من ان الحكم بالامكان الانسان صحيح ولو لم يكن  
لانسان وجود في الخارج فلو كان هذا الحكم مطابقا للخارج لا يفتقر  
جود الموضوع فيه وكان الانسب ايراد هذا الكلام بعد قول لو كان  
ثبوت ان لم يثبت على امكانه متروكا بقوله فالزوم بين في الامكان



والامكان ان لا يستلزم ثبوته والحكم بحاجته الى ان يكون ضروريا او غير ضروريا  
بحرود تصور طريقه والنسبة وخفاء التصديقات كخفاء التصور غير قاطع جواب  
دخول تدبيره انما هو عرضة هذه القضية على العقل وجعلها اخرى من قولنا انما  
نثبت الاثنين والاوليات لا يجري فيها التناوب بل يتقدمون فلفظنا ونعبر  
الجواب ان الاول قد يكون ختيا لاختلاف تصوراته اطرافا اما ان يكونا كسيرة واما  
ثقله الاحياء للتصنيف لا تتناصا لعقل الوجود ومنه من هذا التعليل لما عرفت  
من ان استواء طرفي الحكم اليه ليس يدعيها يتعلل بمحور وتقسيم المتصور الى اثنين  
والحكم والمنتج بل هو مبني على اليه ان الدال على امتناع ان يكون احدهما في الحكم  
اولى به بالنظر الى ذاته كمن اذ تصور الحكم من حيث تسمى ويظهر فيه  
اليه نظرا الى ذاته وتصور مفهوم الاحتياج في ترجيح احد الطرفين على الاخر الى  
موجب وينسب اليه جزء العقل بانه محتاج الى ذلك قطعا من غير استعانة في هذا  
الحكم بشي خارج عن اطرافه اعني الحكم عليه وبه والنسبة بتدوير تصوراته  
قولنا الواحد نصبت الاثنين فانما يسهل احدهما في كثير من المصروفات لا ذهات  
فذلك يوجد فيما تباينت فان لعقل الى الموقوف ايل وله سبق ورد عليه قبل  
وقد امكن احتياج الحكم الى المورجاعة كذا بمشروطين وانما بعد التعليل بان  
السموات بطريقه لا تتناقض ولهم شبهتها انه لو احتاج الحكم الى المورجاعة  
تأثيره فيه اذ لا معنى لكونه محتاجا الى المورجاعة مع امتناع تأثيره فيه فان المتصور  
من اثبات احتياجه في وجوده مثلا الى المورجاعة وجوده انما يحصل له من تأثرين  
كمن تأثر في امره بالحدوث لوجوده اذ لا بد له لو انقضت شئ بالمورجاعة  
كانت المورجاعة كونهما وصفا محتاجا الى الموصوفات ممكن احتياج المورجاعة فيحقق  
هناك مورجاعة اخرى ويشمل الكلام اليها حتى ينسب للجواب ان المورجاعة

اعتبار عقله في وجوده في الخارج حتى يكون ممكن احتياج المورجاعة فلا  
يتبع ذلك في انقضات شئ بالمورجاعة لما عرفت من ان اشتاء مبدء الحكم لا يستلزم  
اشاء الحكم في الانقضات به كاشياء زيد الشاف ان تأثر المورجاعة ما حاله  
وجوده الا انه هو يحصل الحاصل او حاله عدمه وهو جمع بين التثنيين والمورجاعة  
ان المورجاعة مؤثرة في الاخر لان من حيث هو موجود حتى يلزم حصول الحاصل  
ولا من حيث هو معدوم حتى يلزم بين التثنيين بل تأثر المورجاعة  
انما هو في الاخر من حيث هو غير متبدل بشئ من الوجود والعدم غاية الامر  
ان تأثر في زمان وجوده الا انه ذلك يحصل الحاصل في هذا التثنية ولا استعانة  
فيه انما الخ هو الحصول لما كان حاصله قبل هذا التثنية انما كان التأثر بما في  
الماهية او في الوجود او في موصفيها به والكل في الماهية فلا انقضات  
مثلا لو كان انما تأثر المورجاعة في كونها انما عند وقوع الشئ وفي  
وجود المورجاعة انما تأثر المورجاعة في انما تأثر قطعا ان ثبوت الشئ  
لثبته ضروري فانه الانسان انما في الواقع النظر عن جميع ما عداه موقفا  
كان او غير فلو كان انما تأثر الانسان بتأثير المورجاعة كان كذلك وما يقال  
من ان الانسان لو كان انما تأثر المورجاعة في انما تأثر عدم المورجاعة  
الشئ عن نفسه قد دفع عنه الاستعانة فانه المعدم في الخارج سلب  
عن نفسه ما دام معدوما فاذا ارتفع المورجاعة وقت ادائها انما تأثر في  
كذلك فيصير قولنا الانسان ليس انما يكون صدف السالبة الى الحاجة  
بعدم الموصوفات في الخارج واما الوجود والموصوفات فمدمرها اعلان عليها  
فلا يصح ان اثر المورجاعة في الجواب تأثر المورجاعة في الماهية وموتى تأثيره  
فيما ان يجعلها موجودة لان جعلها اياها تلك الماهية فانه قد عرفت

اصدا اذا ما تارة بين الماهية و شئها حتى يتصور توسط جملة بينهما فيكون لها  
 مجموع لا يفرق مجموعها وهذا معنى قول الحكماء ان الماهية ليست بمجمعة  
 يجعل لها على ما يحكي عن ابي علي من هذه المسألة وقد ياكى المشي فقال  
 لما قيل لا يخلو المشي شئاً بل المشي موجود وقد يوجد في بعض النسخ هو  
 قول ويحتمل وجوبه كحق وقد سبق هذا في الفتاوى بعبارة اخرى هي قوله  
 عند اعتبارهما بالنظر اليهما بثبت ما بالغير وقد شرطنا هناك فلا يفتقر وهذا  
 انه لو احتاج الحكم في وجوده الى المؤثر لا احتاج اليه في عدمه اليتم لاستواء  
 نسبتها اليه لكن لعدم نفي محض لا يصح ان لا يخلو الى المطلوب لان ان عدم  
 لا يصح ان لا يخلو كنه وعدم الحكم مستند الى عدمه بل مستند الى الوجود  
 استنادا لعدم الى عدم كما ذكرتم لجاز استثناء الوجود اليتم الى عدم وانه  
 ينفي الحاجة الى المؤثر في العلم فيثبت باسبابا للصانع وايضا عدم المعلول  
 عنه عدم العلة ضروري اما ان عدم معلل بعدمها او باسبابا لم يعد لها  
 فذلك غير معلوم ودعى الضرورة غير مسموعة بل لا بد من الدليل على ذلك  
 لا نأخذ بهذا كلامه على المستند الاخص مع ان الغيب عن الاول ان الضرورة  
 حكم يجوز استثناء عدم الى عدم واستثناء الوجود الى عدم  
 وعن الثاني بانه قد سبق ان العقل كما يحكم بترتيب وجود المعلول  
 على وجود العلة باستعمال الفاء كقولك وجد حركة اليد فوجد حركة  
 المشاع لمعنى عدم حركته المستندة الى حركتها فكما ان استناد وجوده الى وجودها  
 بدعي كذلك استناد عدمه الى عدمها فلو جاز ان يقال عدمه مستند  
 الى عدمه لان عدمه الى ان يثبت ان يقال وجوده مستند الى وجوده لم  
 لوجودها وهذا بعد بدعيته فنقول الضرورة هنا كفاية ومنها كفاية

فان قيل كيف يثبت عدمه على ما  
 استدلوا به من ان كونه كعدم  
 قد حكم الصانع هو

خصوصا اذا كان المعدمان حادثين والحكم الباقى غير الى المؤثر لوجوده  
 او على الاقتدار وهو الامكان اختلوا في ان الحكم الباقى هو انشراح المؤثر  
 فتايد ام لا فذهب من قال على الاقتدار الى ان كان وحده الى الحكم الباقى حال  
 بقايد يحتاج الى المؤثر لان علة الحاجة اعني الامكان لا يزم الماهية الحكم ذلك  
 عنه في وجوده حال البقاء فيوجد سلو لها اليتم اعني الحاجة ومن قال  
 على الحاجة الى المؤثر في الحدوث وحده او مع الامكان او قال العلة لا مكان  
 بشرط الحدوث بل يزم ان يكون الحكم حال بقايد مستند الى المؤثر لا لحدوثه  
 حال البقاء فلو حاجة وقد ائتم حجة منهم ونسبوا ابتداء البناء بعد فناء البناء  
 وقالوا ان العلم يحتاج الى الصانع في ان يخرج من عدم الى الوجود ويعود  
 خرج اليه لم يبق له حاجة حتى لو جاز لعدم على الصانع يقع عن ذلك علوا  
 كبيرا لماض العالم ولما خرج من هذا امر كان شقيقا قال بعضهم ان لا يعرض  
 غير باقية بل هي متجددة دائما ابتداءا او مثالا او تواردا والوجود على ما عدم  
 عنده وفي حاجة الى الصانع احتياجا استقرا اما الجواهر اعني الاجسام  
 وما يتركب منها اعني الجواهر النورية فيستحيل خلوها عن الاكون المتحددة لها  
 الى الصانع في ايتهم تحتاج اليه دائما والمؤثر فيها البقاء بعد الاحتياج  
 جوابا عن اعتراضه بغيره لوانه انما الحكم الباقى حال بقايد الى المؤثر  
 لزم امكانه تاثير المؤثر في الحكم الباقى لكن لا يخلو لان المؤثر ان اذ نفس  
 الوجود الذي كان حاصلا قبل ان يحصل للحاصل وان اذ امر استند  
 متجدد والممكن ان تاثيره في الباقي بولي التجدد وتغير الجواب الى المؤثر  
 فيها البقاء الحكم الباقى بمدة البقاء فتاثير المؤثر في الحكم الباقى وذلك  
 بان يجعله مستقنا بالبقاء والتبعية بغيرنا بهذا البقاء اشارة الى ان اذ

فان قيل



البناء الممكن الباقي ليس بتخصيص لما كان حاصله قبل وهو يحصل للحاصل ذلك  
 التخصيص وقد عرفت انه ليس كذلك ولقد عرفت ان هذا المقام فيقول ان انصاف  
 الممكن بالوجود في زمان حدوثه كما لم يكن منتهى ذاته لاستواء نسبه  
 ذاته للطرفين الممكن وجوده وعدمه كذلك انصافه به في الزمان انما  
 وما بعده من الازمنة ليس منتهى ذاته لان استواء نسبه الى طرف  
 وجوده وعدمه ابرار انهم له في حد ذاته فكما استحال انصافه الوجود في الزمان  
 الاول استحال انصافه اياه في الزمان الثاني وما بعده فكما ان انصافه بالوجود  
 في زمان الحدوث يستحيل للموت كذلك انصافه به فيما بعده من  
 الازمنة والاول هو انصافه باصل الوجود والثاني هو انصافه بالبقاء  
 فهو في وجوده ابتداء وفي بقاءه محتاج الى الموت الذي يفيد الوجود  
 ويدبر له وحاجة اليه في حال بقاءه كحاجته في ابتداءه ولو فرض  
 انقطاع نقصان نور الوجود من الصانع ثم على العالم في ان لم يتوحد  
 وبسبب على عقل ذلك اعتبارك بما استضاء بمطابقة النفس فانه  
 كلما حجب عنها ذلك نورها وانكسر به من مثال البناء بقاء البناء فهو ممتنع  
 بان الكلام في اعمدة الوجود وليس البناء موجد البناء في الحقيقة انما هو  
 محركة به مثلا على حركات لا تأتي من الانجاب والبناء وتلك  
 الحركات على مودة لا وضاع مخصوصة بين تلك الالات وتلك  
 الاوضاع مستندة الى علل فاعلية هي غير تلك الحركات المستندة الى  
 حركة البناء فلا يضر لعدم شيء منها في هذا ان يكون الممكن الباقي  
 مستند الى الموت في بقاءه جازا استناد القديم الممكن الى الموت  
 الموجب لانه ممكن ان يحتاج الى الموت في بقاءه غاية الامر انه

ليس له حال حدوث كالحادث الباقي فلا يحتاج الى البناء بقاءه  
 الباقي فانه يحتاج الى الموت في الحدوث انما لو لم يكن اى لو لم يكن مؤثرا  
 موجب بالذات على ما يدعيه الفلاس لم يتبع استناد الاثر القديم اليه  
 بل وجب ان يكون معلوله الاول وسائر ما يصدر عنه بالذات او بالواسطة  
 العقلية قديما والا لكان وجوده بعد ذلك ترجحا بلا مرجح حيث لم يوجد  
 في الاول ووجد فيها الا بالذات مع استواء الحالتين نظر الى تمام العللة او لو لم يكن  
 القديم الممكن فكان انساب لما يضاف من ان كل ممكن حادث فان قيل  
 صفات الباري تقع على راي قدما المعترضة من الممكنين موجودات قديمة  
 ويتم استنادها اليه بطريق الاختيار ويعتبر الجواب قلنا على راي  
 المقسم صفات الباري تقع عين ذات وليست زايدة على فانه كما هو راي الحكماء  
 والمعتزلة ولا يمكن استنادها الى المختار بمعنى انما قدما الموت الموجب  
 لا يمكن استنادها الى المختار لان قول المختار مسبوق بالقصد والاختيار  
 والمقصد الى الاجاد مستند عليه مقارن لعدم ما يقصد لاجاده لان المقصد  
 الى الاجاد الموجود متع بدبهة ورد بان تقدم المقصد على الاجاد وتقدم  
 الاجاد على الوجود في انما يجب الذات فيجوز متارنتها الوجود زمانا  
 لان الحق هو المقصد الى الاجاد الموجود بوجوده حاصل قبل بل نقول اذا كان  
 المقصد كافيا في وجود المقصود كان مع المقصود زمانا واذا لم يكن  
 كافيا فيه فقد يتقدم عليه زمانا المقصد انما صفات من منع الاوامر انما  
 استناده الى الموجب يصح متساويا بان تأخره في القديم اما حال بقاءه فيلزم  
 لاجاد الوجود واما حال عدمه او حدوثه وعلى التفسيرين يلزم كونه حادثا  
 وقد فرضناه قديما ومت وقد عرفت جواب ولا قد يرى ان بالذات ولا

صانعه وان كانت متعينة الى ذاته كما كان  
 انما لا بد انما يتبعه كما كان فعله في الزمان الثاني  
 وقد بين هذا مقتضى ذلك فانه كونه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الزمان سوى الله تعالى سياتي القدم الزمان لا يوصف به سوى ذات  
الله تعالى سياتي من ذلك توحيدا الواجب وما وقع في عبارة بعضهم من ان  
صفات الله تعالى واجبة او قديمة بالذات فناء بفات الواجب بمعنى انها لا يفتقر  
غير الذات فاما القدم الزمان فيوصف به ذات الله تعالى انما فان الحكماء واهل  
الملة وصفاته ايضا عند الاشاعرة ومن يحدو حذوهم فانهم اجمعوا على ان صفاته  
وقد صفاته موجودة قديمة فاعية بذاته ثم ولما المعثرة فقد بالغوا في التوحيد  
فتنوا القدم الزمان ايضا عما سوى ذات الله تعالى ولم يقولوا بالصفات القديمة  
الزيادة على الذات لان الثنائين منهم بالمال الشبهة ثم احوال اربعة  
هي العامة والخاصة والموجودة ووجوهها ثابتة في الازل  
الذات وذا احوالهم حالت خمسة هي حلة اللازمية هيثة الذات هي  
الاهية فزعمهم القول بتعدد القدماء وتصل هذا ما قال الامامية الفصل  
ان المعتزلة وان بالغوا في الكارشات القديما لكنهم قالوا به في المعنى انهم  
قالوا الاحوال الخمسة المذكورة ثابتة في الازل مع الذات فالثابت الازل  
على هذا القول امور قديمة ولا معنى لتقديم الذاك واعتراض عليه المص  
بأنهم يتركون بين الوجود والشئ ولا يجعلون الاحوال موجودة بل  
ثابتة فلا يدخل فيها ذكره الامام من تفسير القديم بما اول لوجوده الا ان  
غير التفسير لم يقولوا بتقديم ما لا اول للشئ به وكان في قوله ولا معنى لتقديم  
الاذلث دفع هذا الاعتراض لا لافى بالوجود لا ما اعتوا بالشئ  
فلا فرق في المعنى بين قولنا اول لوجوده بين قولنا اول للشئ به حتى  
لو وقع في اللفظ غير الوجود اما الشئ قالوا الثابت القديما كنود  
النصارى كما كنود الما يقولون ذات صفات ثلثا قديمة سموها اقامه هي

سبح

العلم والحياة والوجود فكيف لا يكون من اثبت مع ذاته صفات سبعا او اكثر  
انهم كنوا لانهم اثبتوها ذات لاصفات وان بعضا شوا عن التسمية بالذات  
سموها بالصفات فانهم قالوا بانثال اضم العمل الى المسجع والمسل بالاشتراك  
يكون بالذات والاثبات المتعدد من الذات القديمة هو اكثر من اثبات الصفات  
القديمة في ذات واحدة وايضا انما كنهم الله تعالى لم يقولوا اكثر من اثبات  
ان الله ثالث ثلث لا خاتمة لهم تلك كما يدل عليه قولهم ان الله لا اله الا هو  
غير ذاتهم وصفاته فلا يوصف بالقدم باجماع المتكلمين لان ما سوى الله تعالى  
صفاته مخلوق وكل مخلوق حادث عندهم واما الحكماء فقالوا بدم العقول  
الמושى لها وبه والاحكام العقلية بذواتها وصفات ثمان بصورة والشكل  
واصل الحركة بمعنى انها محركة كحركة متصلة من الازل الى الابد ان كان حركته  
تخرج من حركتها فهي مسبوقه باخرى فيكون حادثه وكذا الوضع والاحكام  
المنصرفة هيولياتها واثبات الشئ من الجوس قديمين من النور والظلمة  
قالوا قولنا العالم من متزاجها والمثلث باثباتهم قديما وخمس اثبات منها  
حيان فاعلان وهما الباري والنفوس وعشرا بالنفس ما يكون مبداء  
الحياة وهما الارواح البشرية والسموية واحدا متشعلا غير حي وهو الحيوان  
واثنان استلجبت ولا فاعلين ولا متشعلين وهما الدهر والمخلوق قالوا  
عشعت النفس البهيويل لتوقف كالات المسبب والفتيل عليه لخص  
من اختلفوا طما انواع الكائنات وذهب المص الى انه ليس في الوجود  
قديم لا بالذات ولا بالزمان سوى ذات الله تعالى وان صفاته تعالى  
لست زائدة على ذاتها كما ذهب اليه الحكماء والمعتزلة ولا يفتقر الخلق  
الى الماداة والمكة والالزهر التسم يعني لوافتر كاجاد في زيادة



ومدة لزم التسليم لانهما ايتيم احاد زمان اذ لا يتم في الوجود سوى الله نعم فينظر ان  
ايتم الى المادة ومدة اخرين ومثل الكلام اليها حتى يتم لا يقال سوى  
افتتاح الحادث الى المدة هو ان وجوده مسبق بوجود مدة سابقة  
عليه لا يجمع معه في الوجود فلو افتقرت في الى مدة اخرى بهذه الصفة  
وهكذا الى غير النهاية لزم وجود حوادث لا بداية لها كذلك لا فلا  
على ما في الحكيم لا ترتب امور موجودة الى غير النهاية معا والحوادث  
دون الاول اذ لا نقول الاول ايها في على ما في المصمم وساير المتكلمين كما هو  
في بعض ابطال التسليم وذهب الحكماء الى ان كذا حادث مسبق بمادة ومدة  
اما المدة فلان عدم الحادث متقدم على وجوده وهذا التقدم ليس بالمعلية  
ولا بالطبع لان وجود الشيء لا يحتاج الى عدمه ولا بالشرف لان عدم  
الشيء ليس له شرف بالنسبة الى وجوده ولا بالوقبة لانه ليس بين وجود  
الشيء وعدمه ترتيب حسي ولا عقل في الزمان فاذن عدم الحادث في  
زمان سابق قبلت الحادث مسبق الزمان والمشكلين منعوا المصمم  
واشتدوا في اخر من التقدم بجمونه نعم بالذات كاسب في المتن وكذا  
هناك ان هذا القسم بين الاحداث كثيرة بين الحكماء والمشكلين وذلك لان  
وجه آخر وجود الحادث بعد ان لم يكن له معدية بالقياس الى قبله ليست  
كقبليته الواحد على الاثنين التي قد يكون اما هو قبل وما هو بعد وما في  
حصول الوجود بل قبلته لا يحتاج مع البعدية فلا بد لهما من معرض بوجه  
في بالذات وذلك لان معرض القبليته ان عرضه القبليته لا بواسطة  
شي آخر فذلك وان عرضه القبليته بواسطة شي آخر فذلك الشيء المتقدم  
الاخر من القبيل بالذات وهو لا يكون نفس لعدم لان عدمه لواقفي لذاته

القبليته لا يكون وجوده فاذن التسليم والاول يصير معا وبعد فترتين ان يكون  
القبليته امر مغاير لهما وما هو الا الزمان او قل ان لا بد من عرض القبليته بالذات  
ما يكون ذاته متغضيا للقبليته فلو لم ان القبليته لا بد لهما من معرض كذلك  
فان لا بد به ما يكون معرضا لهما الا بالذات لا بواسطة امر آخر فلو لم  
انه لا يكون نفس لعدم قوله لان عدمه لواقفي لذاته القبليته لا يكون بعد  
قلنا سلم لكن لعدم لا يقتضي لذاته القبليته وجه ثالث وهو ان وجود  
الحادث بعد ان لم يكن له قبل وذلك القبيل كمرئيل غير قادر بالذات في  
الزمان اما ان كذا فلا تيقيل الزيادة والنقصان فان قبل زيد الى نوح مثلا  
الطول وان يده منه الى ابراهيم واما انه متصل فلا نه لقبيل الاقسام الاحد فاما  
قبل زيد الى نوح يمكن ان يتم ويتقبل زيد الى عمرو مثلا فيكون كذا  
الى نوح وهكذا يمكن ان يقسم قبل زيد الى عمرو ويقال قبل زيد الى ابراهيم  
مثلا فيلحق به فيلحق به واما انه غير قادر بالذات فان لا يحتاج الى  
يجمع في الوجود فان كل من يرض منه فهو قبل بالقياس الى اخر قبليته لو لم يكن  
مرا لاجتماع القبيل مع البعد لا يقال القبليته اضافة بين القبيل والبعد وكذا  
البعدية اضافة بينهما والمضافان يجب اجتماعهما في الوجود ولا نقول معا  
اضافتان عند بيان يجب ان يوجد معرضا معقب للقبيل ولا يجب ان يكون  
معرضا معقب للخارج فان قبل فعل هذا عدم اجتماع الجزاء الذي هو القبيل  
مع الجزء الذي هو البعد انما يكون في الوجود والخارج فيلزم ان يكون  
كل من الجزئين وجودا في الخارج لكن وجود اجزاء الشيء في الخارج  
يحتاج الى اتصاله المتصل هو بالجزء له بالفعل واما بغيره ان يكون ذلك  
الامر المتصل الذي يحوته الزمان ذا الاجزاء غير قابلة الا تقسام اذ لو انقسم

واحدتها الحزبتين كان احدهما قبرا والاخر بعد لما من ان اجزاء ولا ينجح  
 في الوجود وكان كل من القيل والبعيد وجود في الخارج فكان جزئين ما في  
 جزاء واحدا صفت وهذا اسم انهم لا يقررون به يستلزم تركيب الجسم من اجزاء  
 لا ينجح لان الزمان والحركة والمساوية امور متعالية يستلزم انتهاء  
 لا انقسام في احدها انما الانقسام في الاخرين فيجلل الاصل الذي عليه  
 مبنى قواعدهم لا يقال عدم اجتماع الاجزاء في الوجود الخارجي ولا يستلزم ان  
 يكون لها وجود خارجي فان السلب الخارجي لا يقتضي وجود الموضوع  
 في الخارج كما يقال لعدم الوجود لا يثبت في الخارج ولا يلزم منه  
 ثبوت لعدم في الخارج لا نأفقد عدم اجتماع الاجزاء في الوجود بهذا  
 المعنى لا يستلزم كونه غير قادر القادرات بعدت على جميع المقادير  
 الجسم الثقل والسطح والخط بل على الجسم الطويل يتم فانها الاجزاء لها في  
 الخارج حتى يتم في الوجود الخارجي بل الجواب ان ماهيته الزمان متصلة  
 في حداتها لا يخرجهما بالنقل بل باللفظ لكنها بحيث لو فرض العقل انقسامها  
 الحزبتين حكم وانها لا يثبتان في الوجود الخارجي على معنى انها  
 لو وجدنا فيهما لم يكونا معال كان احدهما متقدما والاخر متأخرا و  
 هذا المعنى لا يثبت في العقل والجسم وانما في الوجود ما قيل من  
 ان اجزاء الزمان ان كانت متساوية في الماهية فيجب ان يكونا  
 في اللوازم وان كانت متماثلة في الماهية كان كل جزء منها  
 متصلا بماهية عن باقي الاجزاء فكان اجزائه متصلة بالفعل  
 بعضها عن بعض فلم يكن الزمان متصلا واحدا بل كان مولدا  
 من اموره فيقبل ان لا تقسم اصله لان كل ما نقر في من الاجزاء

لان اولها متساوية في الماهية  
 استحقاق الخصص لمقتضى التمام وبعضها بالآخر

له ان يستند بعضها على بعض والآخر ان اجزائه المتتمة المتأخرة متماثلة بالماهية  
 فيستلزم بعضها عن بعض بالفعل وكلها يكون ان يبرز جزء منه كان متصلا  
 غيره بالفعل فجميع الانقسامات التي يكون فرضها كانت حاصلة بالفعل فيكون  
 كل واحد من اجزائه غير قابل للانقسام اذ لو قبل شي منها انقسامها حصل  
 بالفعل لم يكن جميع الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فلا يكون اجزائه الا  
 امورا غير قابلة للانقسام ولو بالفرض وح يلزم تركيب الحركة والمادة ايضا من  
 اجزاء لا ينجح لان مادكو انما يلزم ان كانت تلك الاجزاء امورا موجودة في  
 الخارج ويكون بعضها متغصبا للآخر وبعضها للتأخر واما المادة ويتم  
 بها ما يكون موضوعا للحادث ان كان عرضا فهو كانه ان كان صفة  
 او متعلقة ان كان قسما وقد ينسب للمادة بالهوي وحدها لان الموضوع  
 ومتعلق النفس متماثلان عليها فلان الحادث قيا وجوده ممكن لا متاع  
 الا فتلاوب والا مكان وجوده م من الادلة وليس يجوز كونه  
 اضافيا بحقيقته فيكون عرضا فيستدعي محله وجوده ليس من نفس  
 ذلك الحادث لا متاع تقدم الشيء على نفسه ولا امر متصلا عنه  
 لانه لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المتصل عنه باستقلاله وهو المعنى  
 بالمادة وما فيهم من ان امكان الشيء هو اقتداره المتأخر عليه فيكون قابلا  
 بالتأخر فاسد لان الاقتدار وعدمه يعال بالامكان وعدمه فيقال  
 هذا متد ولا نه ممكن وهذا غير متد ولا نه ممكن ولا نه لا يكون  
 الا بالتأخر الى القاد لا يخلو من امكان والتقص بالمكن القديم كالمولود  
 والمجردات لا نه ممكنة ولا مادة لها مدقوع بان امكانها قايمة بها اذ ليس  
 للقديم حالة ما قبل الوجود حتى يكون هناك امكان يستدعي محله عن غيره



والجواب من وجهين الاول ان المتعلق بالحدوث مخصص في المادة بالخط  
المذكور لم لا يجوز ان يكون محل امكن للحدوث شيئا له تعلق بالحدوث وانما  
العلول او التبعات والقصير ولو كان متعلقا بالحدوث لم لا يجوز ان يكون الحادث  
جوهرا غير جسماني حاله في جوهرا كذلك ولم يتم دلالة على امتناع ذلك  
او عضا فاما الجوهري غير جسماني فان علوم العقول والنفس بل كينياتها انما  
بعد على الاطلاق اعراض بوصفها ذاتا للعقول والنفس وليست لجسم  
ولا يمكنهم تعين الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يطرح ما هو على  
هذه القاعدة مثل ان العقول لجميع كما لا يخفى بالعقل لا يكون بعضها بالقوة  
يوجب كنه العقول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة والثاني ان  
اريد بالامكان الامكان الذاتي فلا يتم انه وجودي وقد مر بان فسادا  
ولهم وان اريد لا مكان لا استعدادي فلا يتم ان كل حادث متوهم وجوده  
ممكن بالامكان الاستعدادي ليجوز ان يحدث من غير ان يكون هناك  
مادة وامور معدة لها الى وجود ذلك الحادث ولا يكون هذا من الاطلاق  
في شيء لما من تعين معنى الانقلاب فليذكر لهم في التفتي عن  
هذا الوجه وجمان احدهما ان المراد بالامكان الذاتي وهو يحتاج الى محمل غير  
الممكن لان الامكان الذاتي اقاهو بالقياس الى الوجود والوجود اما بالذات  
واما بالعرض على ما سلف اما لا يمكن بالقياس الى الوجود بالعرض ولا كما  
ان يوجد شيء كالجسم ليس للجسم والصورة للهوى والنفس للبدن فلا خلاف  
في احتياجه الى وجود شيء حتى يوجد له شيء اخر واما الامكان بالقياس الى  
الوجود بالذات وهو الامكان وجود الشيء في نفسه فذلك الشيء ان كان مما  
يتعلق وجوده بالغير اي يكون بحيث اذا وجد كان موجودا في غيره كالقرب

والصورة او من غيره كالشيء فيكون كالمادة في الاحتياج الى وجود ذلك الغير في  
ان ذلك الغير لو كان معدوما لا مشك كون ذلك الشيء موجودا فيه او معدوما  
التقديرين يكون الحادث مادة بالمعنى المذكور بان لا يكون ذلك الشيء ما يتعلق  
وجوده بالغير من موهوم او هيولى او بدن فمثل لا يجوز ان يكون حادثا  
ولا لان الامكان قبل حدوثه قايما بنفسه اذ لا علاقة له بشي من الموهومات  
يقيم به وهي صح لا مضافات والمضاف لا يمكن ان يقيم بنفس وهذا الوجه  
في غاية السطوة لا يزعمون على بان كون الامكان موجودا في الخارج اذ لو  
كان اسما اعتبارا ليجاز قيامه قبل حدوث الحادث باهية ذلك الحادث  
فلا يلزم كونه قايما بنفسه ولو ثبت ذلك يستلزم كون الامكان موجودا  
يتم استدلال من غير حاجة الى ما ذكر من التفاصيل على ان الامكان وجودي  
لغيره قايما به او متعلق به انما يقتضي امكن وجود ذلك الغير لا وجوده  
فذلك لو كان معدوما لا يستلزم كون ذلك الشيء موجودا فيه او معدوما فاما  
في زمان كونه معدوما وبشرط كونه معدوما مسلما كنه غير الحث وانها  
ان المراد بالامكان الاستعدادي والدليل قايما على شئونه لكل حادث في زمان  
او لعل التامة للحادث لا يجوز ان يكون ذاتا للقديم وحده او شرط  
قديم واللازم قدم الحادث لان المعلوم انهم يدعوا علم غلبة التامة بالضرورة  
لما في الخلف من الترجيح بل هو من جاز لا بد من شرط حادث وحدوثه  
يتوقف على شرط اخر حادث وهكذا الى غير النهاية ويتبع ترتيب  
الحادث على تلك الحوادث بجملة لا متناه وانتم ولا من مجموعها الحدود  
ينفتر الى شرط اخر حادث فيكون داخل وخارجا وهو صح ولا بد من  
حوادث متعاقبة يكون كل سابق معدوما للاحق من غير احتياج الى الحركات

والاوضاع الفلكية يحصل بحسب الحوادث حالات متفرقة لما لا يتغير عن تلك الحوادث  
في مكانه الاستعدادية المتعارفة في القرب والبعد لما لا يتغير على وجه  
تغير الحوادث ولا استعدادهما لمتغيرهما وهذا الوجه يقتضي ان يتغير  
على كون المصاح القديم موجبا بالذات والفاعل بالاختيار يوجد الحوادث  
مقتضى ان ياديه القديمة التي من شأنها الترجيع والتخصيص من غير وقت  
على شرط حادث فاسد لا لا يتم انه يحصل بحسب تلك الحوادث المتعارفة  
للحوادث حالات موجودة في الخارج يحتاج الى وجوده فيه ثم يحصل  
بحسب الحوادث قرب من الفرضان عن العلة بنزوات متباعدة لما لا يتغير  
لكن ذلك اسرع على مقتضى ذلك لا يعيان كيف وانها نسبة بين الحوادث و  
القياسات عن العلة ولا يتصور تحقق النسبة في الايمان بدون تحقق  
المتباعدية فيها والقديم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات ان  
لا يستند اليه لما لا يتغير استناد القديم الى الفاعل بالاختيار فالحادث  
يتم عده لانه اما واجب بالذات واستناع عده لما لا يتغير واما ممكن مستند  
الواجب بالذات اما بلا واسطة او بواسطة قديمة واما ما كان متمتع  
لوجوب دوام الماهية بوعدها عليه لما لا يتغير لا يتغير في القديم اذا اشع  
كان واجبا لا يمكن ان لا يتغير استناع عده الشيء بالغير لا يتغير اما كونه  
الذاتي فعدته لما كان الواجب فاعلا بالاختيار لا موجبا بالذات لانه  
يكن شي من معلولاته قدما متمتع العدم وانما ذلك على راي المعتزلة  
وحديث صفات الواجب قد مر ان سيجي في محبت حروث الا  
زيادة كلام على هذا القابل الفصل الثاني في الماهية والواجب  
كالوحد والكثر ونظايرها وهي اى لفظة الماهية مشتقة عما هو

الماهية وتذكر الغير باعتبارها غير ما يربطها عن السؤال بما لا يتغير  
لفظة الماهية غالبا على الامر بالمعقول او الخاص في الفقرة العاقلة فلا  
يكون الاكلية موجبة في المنع ومن ثم قيل لفظة الماهية بدل على معنى الكلية  
الشمالية بطلان الذات والحقيقة على ما غلبا اى على الماهية مع اعتبارها  
الوجوب اى الغبار بما لا يتغير بذل ذات العتاد وحقيقتهما بل ماهيتهما وهذا  
بحسب الاغلبية قد يستعمل هذه اللفظة لما لا يتغير بذل باعتبار فرق بينهما  
والكل من قولنا المعقولات اى بما لا يتغير بذل لما لا يتغير بذل  
ذهنية توضح لما صدقت على ما من المعقولات الاول في الدرجة الثانية  
من التمثل وقيل بالذات لما صدقت عليه الماهية من الاخر لما لا يتغير  
الجنس شى هو وقيل بالابدية التخصيص وقيل بما هو الوجود والواجب  
وحقيقة كل شى مغايرة لما يعرض لها من الاعتبارات لما لا يتغير كانت  
تلك العوارض او متعارفة كالزوجة والفردي والوجود والعدم والوحدة  
والكثر الى غير ذلك من الاعتبارات على معنى ان الوجود والماهية حقيقة  
شئ لا يكون نفس ذلك الشئ المعروف ولا دخلا في حقيقة لما لا يتغير واما  
وان لم يكن كذلك بل كانت نفس حقيقة معروفها او دخلا فيها مثلا  
لو كان الوحدة نفس حقيقة الانسان او دخلا فيها لما صدقت اى ذلك  
الشئ المعروف كالانسان في مثالنا هذا على ما بينا فيها اى على ما بينا  
تلك العوارض كالكثر في مثالنا هذا لما لا يتغير بذل لما لا يتغير بذل  
واحدا كذلك يكون كغيره لو كان الوحدة نفس حقيقة الانسان او دخلا  
فيها لم يكن الانسان اكثر من الانسان لما لا يتغير بذل لما لا يتغير بذل  
منزوم الانسان ويكون الماهية مع كل عرض مقابلة لغيره



فان اذ الوحدت الالهية ولو حطت بها الوحدة حصل هناك انسان واحد متما  
للانسان المتخيل مع الكثرة وكذا الانسان الماخوذ مع الوجود يكون متما بالانسان  
لما خذ مع الوجود وهكذا واما اذ الوحدت الالهية ولو حطت بها الوحدة  
من الوجود الزايدة العارضة لما لم يكن هناك الالهية عديمة الالهية  
الواحد ولا الكثير ولا الموجود ولا المعدم لا على معنى انها ليست متصفة بشئ  
منها فانما يستحيل خلوها عن المتما بالوحدت الالهية وانما الواحد من  
المتما قضيت على معنى انه لا يمكن للعقل بهذه الملاحظة ان يحكم على الالهية  
بشئ من عوارضها بل يحتاج في هذا الحكم الى ان يلاحظ ان لا يكون له في  
في تلك الحالة فيظهر ان تلك العوارض ليست للالهية في حد ذاتها بل  
لنفسها ولا واخذه فيها والالهية احتيج الى ملاحظة اخرى وهذا معنى قوله هي من  
حيث هي ليست الالهية بل هي على سبيل بطرف النقص وقيل الالهية من  
حيث هي انسانية اي في حد ذاتها اما العلة والى ذلك هاهنا معنى من تلك  
العوارض والى ذلك معنى منها فالجواب السلي هو ان شئ من تلك العوارض  
تذكر عرفت السلب قبل الحقيقة ولا بعد هذا فيجب ان يقال ان الالهية  
ليس من حيث هو انسان بالمت وانه شئ من الاشياء ولا يقال ان الالهية  
من حيث هو انسان ليس بالمت لان هذه الصيغة قد يكون للجواب العلة  
وح بعض المعنى الانسان من حيث هو انسان شئ هو الالهية وذلك في  
واقعا قال بطرف النقص اذ هناك تتحقق الجواب قطعا باختيار احد شئ  
الترديد واما اذ اسئل بالترديد بينا لا يجب المحصل والمعدول كان يقال  
هل الانسان المت والاهت فلا يستحق الجواب وان يجب يجاب بـ  
شئ لترديد يقال لا هذا ولا ذلك بالمعنى الذي عرفت واذا عرفت هذا

فان اذ الوحدت الالهية بالقياس الى تلك العوارض اعتبارات ثلثة احدها ان يوحده  
متاثر او ليس بالماهية مع الملاحظة والماهية بشرط شئ وقد يوحده بشرط ان لا  
يتاثر ما شئ من العوارض وليس في المجرى الماهية بشرط لا شئ وقد يوحده  
غير بشرط لا بالمقارنة ولا بعد عوارض الملاحظة والماهية بشرط شئ في القوة  
والملاحظة متاثراته من مرجان من مرجان تحت الملاحظة ولهم بعض تلك  
ان العزم جعلو الماهية منسوبة الى هذه الاقسام الثلاثة فذلك على  
تجويد كون شئ قسم من نفسه يار على ان الماهية بالملاحظة نفس الماهية  
التي جعلت مودا للقسمة ومثلا وانفقوا على ان الالهية من ان العزم لها  
يقول ان الماهية كل شئ مغايرة لجميع ما عرض لها من الاعتبارات اشاروا  
للاهية بالقياس الى تلك العوارض اعتبارات ثلثة فورد القسمة حطاف  
الماهية بالقياس الى عوارضها ثم قسم الشئ الى النفس والمعنوية بطرفا  
قسم الشئ لانه ان يكون مغايرا له بل به كان يكون انحصاره مطلقا وما  
يقال من ان الحيوان مشد يتقسم الى الابيض والسود مع ان كل واحد منهما  
اهم من الحيوان من وجه كلام ظاهره لان حقيقة قسم قسم قسم  
مشتزك فواقع قسم الحيوان هو الحيوان الابيض والحيوان الاسود لا  
والا سود المطلقان كما انه قيل للحيوان اما حيوان الابيض واما حيوان  
اسود وكل واحد من هذين القسمين اخص مطلقا من الحيوان فاراد المقسم  
ان بين تلك الاعتبارات واحكامها افعال وقد يوحده الماهية بخلاف  
عنها جميع ما عداها اشارة الى الماهية المجردة كون لا دخل في ادائها المتفرقة  
يجب ان انظر للماهية شئ كان في ان لا يكون مقولا على ذلك مجموع  
وهذا لان الماهية المجردة هي ما عدا ما عداها هو الماهية بشرط لا شئ

من حيث هو فيكون صالحا لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمدا على ذلك في  
الدرجة تحته ومن على ذلك الحال الناطق كذا حال غيرهما من الاجزاء المتحركة  
للماهية بشرط لا يفتقر ما يكون شيئا من ذلك ان لم يكن في نفسه ما هو المعنى  
بالماهية بشرط لا يفتقر بالاصطلاح الاول وقوله بشرط لو انتم اليها المعنى  
بالاصطلاح الثاني وبين الاصطلاحين بكون بعد لا يقال المعنى المعنى  
الثالث هو الانضمام حقيقة والملازمة صناعية لا انضمام فربما لا يشترط  
يرد ان المجرد لا يفتقر من حيث لا يفتقر او لا فائدة في اعتبار فرض الاضاف  
بكونه اعتبارا لا انضمام لا يقال لم لا يجعل قولكم هذا عنها ما عداها على  
المعنى الثالث ولا يجعل قولكم بشرط لو انتم اليها المعنى ما ناكشفنا له قال ابن  
سينا ان الماهية قد تفتقر بشرط لا يفتقر بان يتصور معناها بشرط ان  
يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون المعنى  
الاول مقولا على ذلك المجموع وعلى هذا لا يلزم الخطأ بين الاصطلاحين  
ولا نقول لا يستقيم قوله بشرط لا يفتقر في الاذهان كون الماهية بشرط  
لا يفتقر بالمعنى الثاني لا يفتقر لاحد في امكن وجودها ذهنا وحقا  
كما لا خلاف في امتناع وجودها بالمعنى الاول خارجا لان الوجود لقاد  
من العوارض وكذا الشخص فلو وجدته لم اقرها بالعوارض فكم يكون  
مجردة اتم اللذات في امكن وجودها ذهنا فقال بعضهم يتبع وجودها  
في الذهن ايتم لان يكون في الذهن ايتم من العوارض بشرط وقال  
بعضهم يجوز في الذهن اذا قدمت بالخارج عن العوارض بشرط لان يكون  
في الذهن من العوارض بشرط هذا المعنى على ما سبق وفيه بطلان  
انما زاد بالعوارض الخارجية ما لم يكن الامور الحاصلة في الاعيان والذات

من حيث

من حيث هو فيكون صالحا لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمدا على ذلك في  
الدرجة تحته ومن على ذلك الحال الناطق كذا حال غيرهما من الاجزاء المتحركة  
للماهية بشرط لا يفتقر ما يكون شيئا من ذلك ان لم يكن في نفسه ما هو المعنى  
بالماهية بشرط لا يفتقر بالاصطلاح الاول وقوله بشرط لو انتم اليها المعنى  
بالاصطلاح الثاني وبين الاصطلاحين بكون بعد لا يقال المعنى المعنى  
الثالث هو الانضمام حقيقة والملازمة صناعية لا انضمام فربما لا يشترط  
يرد ان المجرد لا يفتقر من حيث لا يفتقر او لا فائدة في اعتبار فرض الاضاف  
بكونه اعتبارا لا انضمام لا يقال لم لا يجعل قولكم هذا عنها ما عداها على  
المعنى الثالث ولا يجعل قولكم بشرط لو انتم اليها المعنى ما ناكشفنا له قال ابن  
سينا ان الماهية قد تفتقر بشرط لا يفتقر بان يتصور معناها بشرط ان  
يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون المعنى  
الاول مقولا على ذلك المجموع وعلى هذا لا يلزم الخطأ بين الاصطلاحين  
ولا نقول لا يستقيم قوله بشرط لا يفتقر في الاذهان كون الماهية بشرط  
لا يفتقر بالمعنى الثاني لا يفتقر لاحد في امكن وجودها ذهنا وحقا  
كما لا خلاف في امتناع وجودها بالمعنى الاول خارجا لان الوجود لقاد  
من العوارض وكذا الشخص فلو وجدته لم اقرها بالعوارض فكم يكون  
مجردة اتم اللذات في امكن وجودها ذهنا فقال بعضهم يتبع وجودها  
في الذهن ايتم لان يكون في الذهن ايتم من العوارض بشرط وقال  
بعضهم يجوز في الذهن اذا قدمت بالخارج عن العوارض بشرط لان يكون  
في الذهن من العوارض بشرط هذا المعنى على ما سبق وفيه بطلان  
انما زاد بالعوارض الخارجية ما لم يكن الامور الحاصلة في الاعيان والذات



ما لم يكن الامور القائمة بالادهان لا يثبت اشتغال وجود المجردة في الخارج لا ان يكون  
في الخارج والتخصيص انهم من العوارض الذهنية بهذا المعنى على ما سبق فثبت  
في بحث الوجود وان اراد بالعوارض الخارجية ما يكون عروضا بحسب نفس  
الامر وبالذهنية ما يحلها الذهن قيدا فيها واعتبر عروضا لها من غير  
ان يكون ذلك بحسب نفس الامر بل من اشتغال وجود المجردة في الذهن ايضا لا  
الكون في الذهن انهم من العوارض الخارجية بهذا المعنى والحق ما اختاره المصنف  
لان الذهن يمكنه تصور كل شيء حتى عدم نفسه ولا يحرف في التصورات  
فلا يثبت ان العقل الذهني الماهية المجردة عن جميع العوارض الخارجية والذهنية  
بان يعتبرها موهنة عنها ولا يحلها كذلك وان كانت بحسب نفس الامر  
مستصفة ببعضها الا يبرهن ان كنه الحكم على المجردة مطلوبا باستحالة الوجود  
في الخارج وتلك على غير الالهة تصور فانه في ما قيل من ان الكون في  
الذهن انهم من العوارض فلو وجدت في الذهن انهم اقربا بالعوارض فلا يكون  
مجردة لان ذلك لا يفرق انما بحسب نفس الامر بحسب تصور والمجردة  
الذهنية والمجرد انما بحسب تصور والوجود الذهني بحسب نفس الامر  
غاية الامر انه يلزم ان يكون تلك الماهية مخطوطة بحسب نفس الامر المجردة  
بحسب الوجود الذهني والتصور ولا ينافي ذلك ان الموهوم مطلقا  
يتصوره الذهن فيصور وجودا بحسب نفس الامر مع انه موهوم بحسب  
فرض العقل من غير نفسه وقدمت في ذلك سرا واعتبر بان  
حاصل ما ذكرتم ان كل ما يوجد في الذهن من الماهيات فهي مخطوطة  
نفس الامر وليست بمجردة الا ان العقل قد يصورها المجردة تصور  
غير مطابق للواقع ولا عبرة بالباطنة فيصدق ان كل ما يوجد في الذهن

لا يكون

لا يكون مجردا ويلزم منه بحكم عكس المنع ان المجردة لا يوجد في الذهن ذلك  
ما ادعاه واجب بان لا معنى للمجرد الا ما اعتبره العقل كذلك وادعاه  
لا يمتنع وجوده في الخارج ايضا بان يكون مقرونا بالعوارض الخارجية  
وليعتبر العقل المجردا عن ذلك فضا الحاصل انه ان اراد بالمجردة ما لا يكون  
في نفسه مقرونا بشيء من العوارض امتنع وجوده في الخارج والذهن  
جميعا وان اراد ما يعتبره العقل كذلك جاز وجوده فيهما القول وايضا  
اذا كان معنى المجرد ما ذكره لا يصح قوله ان تلك الماهية مخطوطة  
بحسب نفس الامر المجردة بحسب الفرض لان تلك الماهية على هذا  
التفسير المجرد يكون مجردة بحسب نفس الامر وفيه يبرهن بغير الحجة  
الذي ذكره القول في الجواب انه لا معنى للوجود في الذهن الا ما يقتضيه  
العقل اعم من ان يكون ذلك التصور مطابقا للواقع الا فحين لا يمتنع  
ان المجردة قد يكون مقصودا للعقل بغير مضافه واما ان يكون ذلك الفرض  
مطابق للواقع فحين لا يمتنع بل يمتنع بانه خلافا للواقع ثم قال وقد  
يوضح لا يشترط شي اشارة الى الماهية المطلقة وهي كل شي ليس له  
ان مع فرض تصور عن وقوع الشبهة فيه فهو الجزئي كزيد وهذا هو  
وان لم يمنع من الكمال الانسان فان له موهوما مشتركا بين افراده اي يدرك  
واحد منها انه هو وانما قيل الممتنع بنفس التصور يخرج بعض اقسام الكلي  
عن الجزئي ويدخل في هذا الكلي كهموم واجب الوجود اذ لو قيل  
الجزئي ما امتنع فيه المشبهة بتبادره منه الاشتغال بحسب نفس الامر  
فيل الكلية اذا فسر بالاشتغال امتنع عروضا في الخارج للوجود  
الخارجية ولا يلزم انصاف ذات واحدة بعينها في زمان واحد باوصاف





جزية في نفس جزية تنسبها بالمطابقة العقلية للذكاء هو تصور الصورة  
العقلية كما بينه اقل شأده لان المتخيلين بأسره هم قسموا المفهوم الى  
الكلي والجزئي فمفهوم الكلية هو المعلوم دون الصور العقلية التي هي معلوم  
ودون الموجودات الخارجية التي هي المفهوم فان اذا راينا زيدا مثلاً وحصل  
في ذهننا مفهوم الحيوان مثلاً كان هناك امور ثلاثة زيدا وهو شخص موجود  
للخارج ولا يمكن ان يوصف بالكلية والصورة العقلية لمفهوم الحيوان في  
الذهن لا يقتضيه بالكلية لانها صورة جزئية في نفس جزية كما عرفت بهذا  
التقارب لمفهوم الحيوان وهو غير صورته العقلية لانه معلوم لوجه وصورة  
العقلية علم لا معلوم وهو الموصوف بالكلية والاشراك بين كثيرين يوجب  
حملها اليها بافتراض ان اشتراكها في بعض الاشراك بين كثيرين للموجودات  
الخارجية وكذا الصور العقلية لا يدل على عدم صحة تنسب الكلية بالاشراك  
فانما كان يدل لولا ان الموصوف بالكلية احدى هاتين وليس كذلك  
وما ذكره من ان الكلية بمعنى المطابقة تعرض للصور العقلية مع انما  
جزية في نفس جزية يستلزم ان يكونا من واحد من جهة واحدة كلياً  
وجزئياً ايضاً فلا يكون مفهوم الكلية والجزئية متعابدين وذلك ما لم  
يقبل به احد ولو استدل على عدم صحة تنسب الكلية بالمطابقة للعقلية المتركبة  
بان المطابقة بهذا المعنى تعرض للصور العقلية والكلية لا يمكن عرضها  
لكل الصور لكونها جزئية حاله في نفس جزية لكان صواباً ما موجود في  
الخارج على معنى ان ما مدوت عليه اعني الشخص موجود في الخارج على ما  
تحتوي المذموم من قال بوجود الطبع في الاعيان هو جزء من الاشياء  
لان الشخص عبارة عن مجموع الماهية والشخص ونسبة الماهية الى الشخص

تفصيله

نسبة الجنس الى الماهية هذا وتبادلت الى وجود الماهية لا بشرط شي بانها  
من الشخص الموجود في الخارج وان الحيوان مثلاً جزء من هذا الحيوان الموجود  
في الخارج وجزء للموجود في الخارج موجود فيه واعتبر على انه ان اريد  
به ان الحيوان جزء له في الخارج فهو على ما اول المسئلة وان اريد ان يكون  
لهذا العقل فهو مسلم لكونه الجزء العقلية للموجودات الخارجية لا يجب  
ان يكون موجوداً في الخارج الا يرى ان الاسمي جزء هذا الاسمي الموجود في الخارج  
مع انه ليس بوجوده فيه وصادق على المحكي والمحصل منه وما يقا  
لله، هذا الكلام انما يلام بحال الماهية لا بشرط شي بالاصطلاح والاخر  
الذي سبق ذكره والكلية العامة رتبة الماهية يقال لهما كلي  
منطقي لان المنطقي فاجبت عن الكلي من حيث هو كلي من غير ان يشتر  
لما يطبق من الطابع وبذلك المركب من العارض والمعرض كحي  
عقل وهما اي الكلي المنطقي الكلي العقلي في سيات يفتي المنطقي  
الناسية اما الكلي المنطقي فانه يستبان ذلك فيه واما الكلي العقلي  
منه فانه يفتي الكلي الطبيعي والمنطقي والعقل اعتباراً من ثلاثة  
يلتص بعضها في كل ماهية، معقولة والماهية، فمما بسيطة وفي  
الا جزئية ومما مركبة وفي المتركبة ومما موجودة ان ضرورية وفي  
الضرورية في وجود الماهية المركبة فان وجود الانسان والشجر والبيت  
وامثالها من المركبات ضرورية وكذلك تركبها ايضا معلوم بالضرورة  
واما وجود الماهية البسيطة فدعوى الضرورية فيه محال وقد ثبت له  
عليه بان المركب لا بد ان ينتهي في التحليل الى البسيط لان كل كثره وان  
كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبداها فلو افشى الواحد شئ

الكثير لا يشاء مبدئه لا يقال ان اذهت بالواحد ما هو واحد وحدة حقيقة  
فتقول لا بد فيها من الواحد لجوان ان يكون كل واحد من اجزاء الكثير  
مطلقا من احوال كل واحد منها مركب من احوال اخرى كذلك وكلها في غير الحقيقة  
وان اذعت به ما هو اعم من الواحد الحقيقي فالاعتباري فذلك سهل لكن  
لا تجد ذلك لغيره اذ لا يلزم منه انشاء المركب البسيط والسند هو لا بنا  
فتقول لا معنى للكثرة في الحقيقة الا المولدة من الاحاد الحقيقية واما الواحد  
المركب مما لا يشاء في ان وان جاز ان يستخرج للكثرة لكن في الحقيقة  
كثرة في نفسه فالكثرة المركبة من تلك الاحاد الاعتبارية مركبة من  
كثرات في الحقيقة فلا بد هناك من احاد حقيقة والا لزم تخلف الكثرة  
الحقيقية من غير ان يتحقق هناك احاد اصلا وهو محال وهو محال  
في الحقيقة فان اعني البساطة والتركيب اعتبارا مران لو وجوده لما في الخارج مشتقا  
لا يصح ان على شي اصلا ولا يرتفع ان كون الشيء اجزاء وعدم  
كونه اجزاء متساويين في سلب واليجاب وقد يتساويان في سلب  
على وجه يكونان متساويين فان البساطة قد تطلق على كون شي  
من شي اخر والتركيب على كون شي لا لشي اخر فيتم اقسام في  
العموم والخصوص مع اعتبارهما بما مضى يعني البسيط والمركب  
الاضافيان اذا اعتبرنا قيسا بالشي من المركب والبسيط الحقيقيين  
والبسيط والمركب يتساويان في العموم والخصوص اي يكون البسيط  
الاضافي اعم مطلقا من البسيط الحقيقي لان كل ما لا جزء له يصدق عليه  
انه جزء لما يتكبر منه ومن غيره وليس كل ما هو جزء لغيره يصدق  
عليه انه لا جزء للجوان ان يكون جزء شي ذا اجزاء على عكس النسبة

يقين  
نفي

مركب

بين المركبين الاضافي والحقيقي فان المركب الاضافي اخص مطلقا من المركب  
الحقيقي لان كل مركب اضافي مركب حقيقي وليس كل مركب حقيقي مركب اضافي  
لجوان ان لا بد من اجزاء في الجزء بمعنى بطلان البسيط الحقيقي فله يكون  
بسيط الاضافي لجوان ان لا بد من جزء من شي اصلا فالقول بان المركب الحقيقي  
قد لا يكون اضافيا مع ان لا جزء البنية والبسيط الحقيقي يكون اضافيا اليه مع انه  
لا يلزم ان يكون جزءا من شي فبطلان اعتبار ذلك بطلان البنية بين  
البسيطين عموم من وجه لتمامهما في بسيط حقيقي هو جزء من مركب  
كالوحدة للعمدة وصدق الحقيقي به دون الاضافي في بسيط حقيقي لا مركب  
منه شي كالواجب والعكس في مركب يقع جزء مركب اخر كالمركب الجوان  
وبين المركبين مساواة ان يرتبط في الاضافي اعتبار الاضافة لكل  
مركب حقيقي لا بد ان يكون له جزء ويكون هو مركب اضافيا بالقياس  
ذلك للجزء والعكس وعموم بطلان ان اشهد ذلك لان كل مركب بالقياس  
الاجزاء هو مركب حقيقي ولا يتعكس لجوان ان لا بد من حقيقة الاضافة  
الاجزائية فيكون اعم مطلقا من الاضافي كما يتحقق الخارجية المركب  
المجعل فلذلك في البسيط يتحقق الخلقة المجعل اختلاف في القياسات  
انكته هل هي جملة يعمل المجعل ام لا على اقل ثم لا والاختلاف  
القصير وهو انما كالمعمولة يعمل المجعل سواء كانت مركبة او بسيطة وذلك  
لان المخرج الحقاثير للفاعل هو الاكوار العارضة للكميات والبساطة كالم  
مخارجة المجعل للفاعل ثم لا في المخلص في الخارج من جعل المفاعل اثير القياس  
هو ذات الممكن لا وجوده ولذلك يقال ماهيات الممكنات مجموع العمل  
للمفاعل دون وجودها الناقصة اذ لا غير معمول مطلقا مركبة كانت او بسيطة



ولم يوافقنا في ذلك

اذ لو كانت الانسانية متلا بمثل الجاهل لم يكن الانسان عند عدم جعل الجاهل  
انسانية وسلب الشيء من نفسه ما اقول قد سبقنا لاننا استعملنا في  
العدم في الخارج سلب من نفسه انما هو الجاهل الجاهل المعلوم وحاصل ان  
عند عدم الجاهل يرفع الماهية الانسانية عن الخارج <sup>الجاهل</sup> راسا فلا يصدق عليها  
حكم الجاهل بل يصدق سلب جميع الاشياء حتى سلب نفسها عنها بمثل الجاهل  
لانها يتقيد في الخارج مع الانسانية حتى يلزم وصفت قولنا الانسانية لا  
انسانية والحجوه في الثاني الاول الثالث ان المركبة محمولة في البسيط  
اذ لو كان البسيط محمولا لكان ممكن لان المحمول فرع الاحتياج الى المؤثر  
الاحتياج اليه فرع الامكان والامكان نسبة يقتضي الانسانية فيلزم ان يكون  
في البسيط انسانية فلا يكون البسيط بسيطا مستلزما للاحتمال ان لا يكون نسبة  
بين الماهية وجودها لا يربط جزء الماهية حتى يقتضي انسانية فيما قال  
صاحب المعاني في هذه المسئلة من الملحاض مخن نشأت فدامك بالاشارة  
حينما طعن على النزاع ونشأ <sup>الجاهل</sup> الذي ذهب اليه الحكماء لما ايقنوا بوجود  
الذهبي واو عوارض الماهيات ثلثة اقسام فهم يحتمل الماهية من حيث هو  
هي ابي وجود وجدت كالزوجة الابدية وقسم يلحقها باعتبار وجودها  
الخارجي كالنساء الجسم وقسم يلحقها باعتبار وجودها الذهني وهو الثلثة  
يسمى معقولا ذاتيا كالذاتية والعرضية فيها يقولون ان اقسامها غير  
محمولة على ان المحمولية من عوارض الوجود الخارجي لا من عوارض  
الماهية وادادوا بالمحمولة الاحتياج الى الفاعل وقال بعضهم وقد  
ادادوا بالمحمولة الاحتياج الى الغير سواء كان فاعلا موجودا او  
خزايعا فاما تحت الماهية المركبة للذات مع قطع النظر عن وجودها

مورد

فان الاحتياج الجزئي الداخل في حقها يحتمل ان يكون من جنس  
هو فاقرا وجدت الماهية المركبة كانت متضمنة بالاحتياج الى الغير بخلاف  
البسيط اذ ليس لها هذا الاحتياج اللازم للماهية وان اشترك في الاحتياج  
اللازم للوجود وادادوا بقولهم الامكان لا يعرض للبسيط اذ ليس فيه  
شيان ان الاحتياج العارض للماهية المركبة في حد ذاتها مع قطع النظر عن  
وجودها لا يتصور عروضة للماهية البسيطة وهذا ايضا كلام حتى لا  
يشبهه فيه وقال بعضهم الماهيات كلها ابيها ومركبها بمحمولة وقد  
ادادوا ان الاحتياج عارض لها نعم من ان يكون عروضة لنفس الماهية او  
لوجودها وهذا ايضا كلام حتى لا يشك فيه وقال بعض المحققين فيه  
لان البحث عما تحت الماهية انه من لوازمها من حيث هو ومن لوازم  
وجودها الخارجي والذهني حاد في كثير من واحتمال ليس لتخصيص هذا  
البحث بالمحمولة كثير فائدة وايضا كما ان الماهية المركبة محتاجة الى الفاعل  
في وجودها الخارجي كذلك محتاجة اليه في وجودها الذهني فالمحمولة بمحمولة  
الاحتياج الى الفاعل من لوازم الماهية المركبة مطلقا فانها ايضا وجدت  
متضمنة بمدة الاحتياج سواء كان انصافها به بينا او غير بين وان قسم  
المحمولة بانها الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجي كان الكلام بمحمولة  
والتيه ككل واحد من ذلك ما قال الامام الرازي من ان معنى قولهم  
الماهية غير محمولة ان المحمولية ليست نفس الماهية ولا داخل فيها  
على قياس ما قيل من ان الماهية لا واحدة ولا كثيرة والصواب ان يقال  
معنى قولهم الماهيات ليست محمولة انها في انفسها ليست محمولة بل هي  
محمولة باعتبار وجودها فانك اذا لاحظت ماهية السوداء ولم تلاحظ

الاحتياج

فيما هو ماساها الى عقل هناك جعل اولا مزاوية بين الماهية ونسبها حتى  
يقصور توسط جعل بينهما فيكون احدهما مجموعا لثلاث اخرى وكذا لا  
تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية باعتبار  
الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة بالوجود لا بمعنى انه يجعل انصافا في وجودها  
متحققا في الخارج فان الصانع مثلا اذا صنع ثوبا فانه لا يجعل الثوب ثوبا  
ولا الصانع مبعثا بل يجعل الثوب متصفا بالصانع في الخارج وان لم يجعل  
انصافا فيه موجودا ناسيا في الخارج فليست الماهيات في انفسها مجموعا  
ولا وجودا فيما ايقم في انفسها مجموعا بل الماهيات فيكونها موجودة  
وهذا المعنى مما لا ينبغي ان يتأخر فيه ولا منافاة بين معنى المجموعية عن  
الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولا وبين انما يراها انما من طرفة  
الذي لا يتوهم بطلان فالتوكل في المجموعية مطلقا وانما انها مطلقا  
كلها ما صحيح اذا حمل على ما صورناه ومن ذهب الى ان المركب مجموع  
دون البسيط فان ايراد المجموعية احد المعنيين المذكورين فالنظر  
يعلم ان المجموعية بمعنى جعل الماهية تلك الماهية مشتملة على ما  
وبمعنى جعل الماهية موجودة تأييدها معا وان ايرادها كاهو الظاهر  
من كلامهم ان الماهية المركبة في حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها  
تحتاج الى ضم بعض اجزائها الى بعض وهذا الاعتناء لها حاجة الى  
جعل متحققا في انفسها بغير بعض اجزائها الى بعض وهذا الاحتياج  
الناظر لا يتصور في البسيط فهو والمركب متشاكلان في ثبوت المجموعية  
بحسب الوجود وفي ثبوت المجموعية بحسب الماهية وبما يترتب بان  
المركب مجموع في حد ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كما

من الاشياء

هذا ايضا صوابا بلا ريبه ونقول ان قولهم ان كان لا يميز بين البسيط والمركب  
به امكانه بالقياس الى وجوده لظهور بطلانه اذا الكلام في الماهيات المتشعبة  
دون الواجب بالمشق وايضا لوجوه ثلث في هذا الامكان ومن البسيط بما ذكر  
لا شئ عنه الوجوب ولا تنافي بين انهما نسبة كما لا يمكن بل ايراد واجبا  
في حد ذاته كما في المركب ومع ذلك الجواب عنه بما ذكره من ان عرض  
الامكان للبسيط لا يقتضي التنبه في حد ذاته اشي كلامه اقول لا ينبغي  
على المتأمل ان ما ذكره من التوفيق بين القولين لا ولا ينفع في المجموعية  
مطلقا وانما هذا مطلقا كلام حق لا شبهة فيه وقد استلناه بغيره في محله  
حاجة المحل الى التوفيق لوجوبه القول الثالث على ما ذكره فيه ذلك  
البعد الذي قد كان قد هرب منه ان يحصل الى الحاجة الى الغايات لوانهم  
ماهية المركب دون البسيط فانها بالقياس اليه من لوازم الوجود دون  
الماهية فليست اصل وجهها الى البسيط والمركب قد يتوهم ان انفسها  
اي لا يقتضيان في ثبوتها الى جعل يتوهم به لان لهما قايما بانفسها  
كان لهما قايما احتياجا في غيرها وقد افترقن في ثبوتها الى المحل  
في تلك اقسام اربعة بسيط قائم بنفسه كالواجب وبسيط قائم بغيره كالنقطة  
ومركب قائم بنفسه كالجسم ومركب قائم بغيره كالسواد والمركب  
مركب غير قائم بغيره وجودا وعدا بالقياس الى الالوهة والخارج فيكون  
اجزاء الماهية يتقدم عليها بحسب الوجود من النقص والخارج فان  
وجود البت في الخارج يقتضي وجود الجدار والسقف فيه وكذا  
وجوده في المنزل يقتضي وجودها فيه وبسبب عدمه من البت فان  
عدم البت في الخارج يقتضي عدم الجدار والسقف فيه وكذا عدمه في



لأنه من مقتضى عدم أحدهما كون الآخر قائما على عدمه  
على الماهية بحسب الوجود فلو كانا على غير ما يجب لعدم  
أحدهما أن التقدم بحسب الوجود يقتضي بالنسبة إلى الجزء وأما التقدم بحسب  
العدم فافقاهما بالنسبة إلى الشيء مامن للجزء فإن وجود البيت يستتبع  
وجود كل من الجدار والسقف وعدم أحدهما يستتبع عدم الآخر أما إذا كان  
والشأن أن التقدم بحسب الوجود يقتضي بالطلب والتقدم بحسب العدم يقتضي  
بالعدم فإن وجود كل من الجدار والسقف علة ناقصة لوجود البيت وعدم  
أحدهما إذا كان علة ناقصة لعدمه فإن قيل يلزم من ذلك أن يكون الشيء  
واحد بعينه وهو عدم هذا البيت المعين مثلا علة تامة بعدد أجزائه إذا  
عدم الجدار على ما ذكرت علة تامة لعدم البيت كان عدم السقف ناقصا  
تامة وهم قد صرحوا باستحالة تواردها على علة واحدة على واحد الشخص  
قلنا البرهان فإدراكنا أن الواحد بالشخص لا يمكن أن يكون له علة تامة  
مجمعة وممكنة لا اجتماع وأما العلة التامة التي يستحيل اجتماعها فلا بد  
على استحالة قائم أن كل واحد من أعدام الأجزاء علة تامة لعدم المركب  
بشرط هتد على سائر الأعدام الأخرى فإذا عدم جزء من المركب في ذلك  
ولم يعدم بقية الأجزاء ولا قبله جزء آخر منه كان ذلك لعدم مع هذا  
الشرط علة تامة لعدم المركب وإذا عدم جزءان منه معاف زمان لم  
يكن شي من هذين العدمين علة تامة لعدم المركب لفتقدان الشرط  
بل مجموعهما علة تامة بشرط تقيده زمانا على أعدام الأجزاء ولا فرق في ذلك  
على تامة قد اعتبر فيها شروط مشابهة فلا يمكن اجتماعها فظهر من  
ذلك أنه إذا عدم المركب لعدم جزء منه لم يكن أن يعدم بغيره جزء آخر

بده وهذا لا شك ليس بخصوصا بأعدام الأجزاء بل بغيره فإعدام سائر الأجزاء  
الناقصة لعدم التفاعل وعدم الغائية وعدم الشط فإن كل واحد منهما يقتضي علة  
تامة لعدم المعلول وجه النقطة ما جئت عليه وهو أن عدم الأجزاء على  
الماهية علة العلى للجزء عن السبب للبدية لأن الجزء لما كانت  
متدا على الكل فيحقق الكل فلا بد أن يحقق الجزء ولا فسخا لاعتقاده  
الكل احتياجه إلى سبب جديد يحققه لا تنوع يحصل للمحصل فاعتبار ذلك  
بينه باعتبار الخارج غنى بدو أن الفناء عن السبب للبدية أن اعتباره  
للجزء بحسب الوجود الذهني ليس الجرح في الثبوت وإن اعتبر بحسب الوجود  
الخارجي ليس الجرح الذي فيحصل الجزاء خاصا لك واحدة وهي التقدم  
بحسب الوجود في الذهني والخارجي متعاكسة أي خاصة مساوية  
للجزء فإن كل جزء متقدم على الكل وكل ما هو متقدم على الآخر فهو جزء له فإن  
قيل أن ذلك من التقدم المتقدم في الوجود يتبعها على ما هو ظاهر عبارة  
العدم فبطل لأن الجزء الذي كالتفليس والفصل لا يقدم في الوجود للآخر  
والأول امتنع للحال وأن اردنا الجزء الذهني متقدم بالوجود الذهني والجزء  
الخارجي متقدم بالوجود الخارجي على ما ذكر فالعلة الأعلى للشيء  
متقدمة عليه في الخارج إن كانت علة له في الخارج وفي ذهنه إن كانت  
علة له في ذهنه فهذا الخاص لا يكون مساوية للجزء لصداها على أن العلة  
الأعلى لا يقدم أقول لفظ أن مرادهم الأول على ما صرح به الأمام كون  
معناه أن الجزء متقدم على الكل في الوجودين جميعا إن كان بينهما مقابلة  
في الوجودين بأن ذلك الجزء لا بد وأن يكون مغايرا للكل بحسب  
المتعلق والوجود الذهني فإن كان ذلك مغايرا للحسب الوجود الخارجي

ايضا وذلك اذا كان جزاء غير محمول وجب تقدمه بحسب الوجودين جميعا  
 وذكرنا في مثال البيت وان لم يكن مغايرا لحسب الوجود الخارجي وذلك  
 اذا كان من اجزاء المحلولة فانما عين الكل بحسب الخارج لم يتصور لم تقدم  
 بحسب الخارج وانما يكون تقدمه بحسب الوجود الذهني فقط لكنه يجب  
 لو كان له وجود خارجي مغاير لوجوده في الخارج وجب ان يكون متقدما  
 عليه الوجود الخارجي بهذا المعنى اعني التقدم بحسب الوجودين على تقدير  
 التقاير بحسب خاصته سواء في الجزء لا توجد في العلة الناعلية لان العلة  
 الناعلية للشيء ان كانت علة في الخارج لا يجب تقدمها في الوجود الذهني  
 وان كانت علة لشيء في الخارج يجب تقدمها في الوجود الخارجي فان قيل لنا  
 ان تختار ان مرادهم المعنى انما اعني الجزء الذهني متقدم بالوجود الذهني  
 والخارجي متقدم بالوجود الخارجي ولا يرد النقص بالعلة الناعلية  
 للشيء فلا يصدق عليها انها متقدمة عليه بالوجود الذهني ان كانت علة  
 له في الوجود الذهني فان التفاعل لوجود الصورة في الوجود هو المبدأ  
 الفياض قلنا لان يعود ويوجد النقص بالعلة المعروفة اذ يصدق  
 عليها انما يجب تقدمها بالوجود الخارجي ان كانت علة معدة  
 بحسب الوجود الخارجي وتقدمها بالوجود الذهني ان كانت علة  
 معدة بحسب الوجود الذهني كقدمات الدليل واثنان احدهما  
 ان يحصل للجزء خاصتان احدهما ان يفرعان على الخاصة الاخرى والثاني  
 لما كان متقدما على الكل بحسب الوجود الذهني والخارجي لزم من الاول  
 اعني من تقدمه بحسب الوجود الذهني استثناءه عن الوسيط في التصديق  
 بمعنى ان ختم العقل بئس للجزء للماهية لا يتوقف على بلو حصة

ومقتدات الدليل كما هو مقتدات لنقصنا  
 منه وفيحصل لنا اصله كغيره ولا يفرع  
 سائر المبدأ والنياض هو

هو

وسط والكتاب بالبرهان بالحسب انما تدلها ويتبع سلبه عند غيره فتصور ما  
 ومن انما في ومن تقدمه بحسب الوجود الخارجي الاستثناء عن الواسطة  
 في اثباته بمرتين حصول الجزء المركب كالجزء البيت فاللون السواد لا  
 للسبب جديد فظهر ان الجزء خاصته لا ولي التقدم بحسب الوجودين  
 وهي خاصته حقيقة لا يصدق على شيء من المعارض الثانية الاستثناء عن الكل  
 في التصديق بمعنى وجوب الاثبات وامتناع السلب مجرد اجزاء الجزء  
 بالبال لم يجرى بقوله للماهية وهذه ايضا فية خاصة لا حقيقة لصدقه على اللون  
 البسيط بمعنى لا عم ان اشتراط الخطا بها والاعتناء ان اكتفى بتصور الماهية والثاني  
 الاستثناء عن الواسطة في الثبوت وهي ايضا اضافية لصدقه على لوازم  
 الماهية سواء كان الجزء بئس بها لها محتاجا الى وسط كسادها او لا والاشك في ان  
 بالنسبة الى الثالث فانه لا زلما لا يفتقر اثباته الى وسائط او غير محتاج كالا  
 بئس وبينه ولا يرد ثم التركيب قد يكون اعتبارا بالان يكون هناك علة او  
 معتبر بها العقل امرا واحدا وان لم يكن واحدا في الحقيقة وانما يقع بالذات اسمها  
 كالمشقة من الاحاد والعكرين الافراد ولا يلزم فيه احتياج لبعض الاجزاء  
 الى البعض فان قيل ان اريد عدم الاحتياج اصلا فبطلان احتياج اليه  
 الاجتماعية الى الاجزاء المادية لا زلما قطعنا وان اريد به الاحتياج فيها بين  
 الاجزاء المادية فبطلان بل لا زلما في المركب الحقيقي ايضا كالسائط المتضمنة  
 للمركبات المعنوية مثلا قلنا المراد الاول والصورة الاجتماعية في المركب  
 الا اعتبارية محض اعتبار العقل لا تمتنع لها في الخارج اذ ليس من العسير  
 في الخارج الا تلك الافراد فلو اخذت جزاءها لم يكن للماهيات موجودة  
 خارجية لان كل واحد منهم هو معدوم قطعنا والكلام فيها جلاء المركب

المراد



للمعقبات فان لها صوراً اجتماعية تحتفظ في نفس الامر كما في البت بل قد يحدث  
بعضها منفرداً بمزاج كافي الخجون بل وصوره نوعية جوهرية هي سداد الانا  
الجمعية كافي التراف فان قيل كل من المزاج والهيئة الاجتماعية عرض فكيف  
يكون جزء من الخجون والبيت وبما جوهراً قلنا الاستحالة فان يتركب  
جوهراً من جزئين احدهما جوهراً والآخر عرض قائم بذات الجوهر الذي هو  
انما يستحيل ان يتركب من عرض قائم بذات الجوهر انه لا يكون متاخراً عنه  
ويكون جزء الشيء يكون مستنداً عليه وقد يكون حقيقياً بان يحصل من اجتماع  
عدة موجودات حقيقية واحدة وحدة حقيقية مختصة بالزمان والاداء  
ولا يد في هذا المركب من حاجة لبعض الاجزاء لبعضها اذ  
لو استثنى كل من الاجزاء عن الآخر يحصل منها ماهية واحدة وحدة  
حقيقية كالجزء الموضوع يجب ان تسانه فالهذه الحكم الكلية بدية  
والتمثيل للمعقبات لا يستلزم به فانه ربما خفي التصديق اليه في الحقائق  
في تصورات الهزلة وتلك الحاجة قد تكون من جانب واحد كالمركب  
من البسيط العنصرية وبما تقوم بها من الصور المعنوية او انسانية او الحيوانية  
فان الصور يحتاج الى تلك المواد من غير مكن وقد يكون من جانبين  
كقولنا باختيار واحد والزم الله وهذا معنى قوله ولا يمكن شمولها  
اي شمولها لاجزاء الاجزاء باعتبار واحد بالجب ان يكون باعتبارين  
كما يحتاج البسيط الى الصورة من جهة البقاء ويحتاج الصورة الى التيقن  
من جهة الشخص وهي اجزاء الماهية فلا يتميز في الخارج ان يكون  
لكل واحد منهما وجود مستعمل للخارج غير وجوده الاخر فيه والضرورة  
يكون متميزة في الذهن ايضا وهذه الاجزاء لا يمكن حمل بعضها على بعض

ولا حملها على المركب مطلقاً وقد فترية الذهن فقط دون الخارج وهذه هي  
الاجزاء الجوهرية وقد تعينت بها العمل في كيفية تركيب الماهية من الاجزاء  
للمعقبات فاختلغا على بناهيب اربعة حسب الاختلافات ثلثه وذلك لان  
الاجزاء اما ان يكون صوراً لا مورا متعددة او لا مورا واحدة وعلى الاول اما  
ان يكون تلك الامور موجودة بوجود واحد وبوجودات متعددة وكل  
الانفاق اما ان يكون تلك الصور مأخوذة من امور متعددة فيجب لها ارجح او لا  
فمعها احتمالات اربعة فلان كل واحد منها هيب الاول ان يكون تلك الاجزاء  
صوراً لا مورا متعددة موجودة بوجود واحد وهذا هو المقول بان الاجزاء الجوهرية  
المركب ماهية لا وجودا ويرد عليه ان ذلك الوجود الواحد قائم بكل واحد  
من تلك الامور لزم حلوله في واحد بعينه في الخارج مستقده وان قام بجزءها  
حيث موزم وجود الكل بدون وجود اجزائه وكلاهما الاحتمال الثاني ان يكون  
تلك الاجزاء صوراً لا مورا متعددة موجودة بوجودات متعددة وهذا هو المقول  
بان الاجزاء الجوهرية تقاير المركب ماهية وجودا وهو مرد بان الاجزاء  
لخارجي بحسب الوجود للناجحي وتتم حملها على المركب وكذا حمل بعضها  
على بعض فان المتمايزين بحسب الوجود وان فرض بينهما اى ارتباطا سكن  
استمع ان يتاها احداهما هو الاخر ويتاها الجميع بينهما هذا الواحد ذلك  
الواحد يشهد بذلك بدنية العقل وبهذا يطل ما تنسك به هذا التايل من اننا  
لما التايت وحصل منها ذات واحدة وحدة حقيقية مع حملها على تلك الذات  
وحمل بعضها على بعض ابضم الحق الى التايت وان يكون تلك الاجزاء صوراً لا  
واحد لكن كانت مأخوذة من امور متعددة بحسب الخارج وهذا قول من قال  
انه لا معنى للمركب من الاجزاء الجوهرية الا ان هناك شيئاً واحداً قد حصل له





المتداخلة وسادوية في قلب يوحدة الاجزاء المتداخلة لا الاجزاء مطلقا موقفا  
 يوحدهم حتى لم يدر استوفينا العلم في بيان هذين الاعتبارين فلا يصح  
 انما ارجعنا الضمير الى الاجزاء المتداخلة لا الى الاجزاء مطلقا لان هذين الاعتبارين  
 انما يجريان في الاجزاء المحولة على اثرها اليه في صدر ذلك البحث ولعل القاص  
 انما اخبرنا عن المتداخلة من المتباينة ان لا نسب كان قد قدمنا عليه اشارة  
 الى ذلك في معرض لهما اي الاجزاء المحولة للجسمية والفصلية البنية  
 ان الاجزاء المحولة اما اجناسا وفصولا بمعنى من القول لان الاجزاء المحولة ان  
 تمام الناقب المشترك بين الماهية وما يتخالفها في الحقيقة كان جنسا والا كان  
 فضلا لا يستحال ان يكون جزا لجميع الماهيات لكان البسيط هو الماهية  
 من بعضها ولا ينفصل سوى ما يكون ذاتيا ميمنا للماهية في الجملة ولا يكون  
 تمام الذات المشتركة وجعلها واحدا اذ لو كان لكل منهما وجوده في ذاته  
 الاخر لم يكن احدهما محولا على الآخر ولا على الماهية المركبة منهما محولا على  
 والجنس كالمادة وهو معلول الفصل كالصورة وهو علم الفصل  
 الجنس اذ انبأ الماهية والصورة كان الجنس كالمادة في ان الشوايى المركب  
 حاصل منهما بالحققة والفصل كالصورة في ان الشيء حاصل منهما بالفعول والفصل  
 علم والجنس معلول على معنى ان الطبيعة الجنسية اذا حصلت في العنصر كان  
 اسما معناه متروكا بين اشياء كثيرة وهو معنى كل واحد منهما يجب الخارج  
 وكانت غير منطبقة على تمام حقيقة واحدة منها فاذا انضم اليهما الفصل امتزجت  
 وذلك عند الانضمام والازدواج وانطبقت على تمام حقيقة واحدة من تلك الاشياء  
 والفصل علم لصفات الجنس في الذهن وهي التعريف وذا لا اذ بهامه  
 الفصل اعني انطباقه على تمام الماهية فيكون الفصل علم للجنس حيث

لما اشترى منهم من بقية الواحد العرض الى الواحد بالموضوع والواحد المحول وقيل  
 ان كانت هناك محولات عارضة لموضوع واحد ان بالعكس في موضوعات  
 موضوعات محول واحد ولا ولا الكاتب والمضاحك الماديين لانسان الموضوع  
 فانها اشترى كل واحد منهما محولا على الانسان والمحلية المتحدة بينهما عارضة لهما  
 عن حيثيةا والثاني كالتنظير والتبع للموضوعين الايض فانه قد عرض لهما انهما  
 موضوع للايض والموضوعية المتحدة بينهما عارضة لهما خارجة عن حيثيةا والتشريع  
 على هذا الوجه احسن ان يجعل تحت الاتحاد في المثال الاول من الانسان معنى لثاني  
 الايض فان الانسان لا يقال له انه عارض للكاتب والمضاحك الاعلى سبيل المحول  
 ولعمري لو كان الامر على ما يقول هذا لكان لم يقل المص كان هناك سرور وبعض  
 او كانت هناك حزن وصنط في غير ذلك مما لا يتأخر ما يكون جهة الوحدة في عار  
 ولم يعين من بينهما هاتين العارضان بالكون هناك ولم يبق لنا في الكون هناك  
 فالله كان كانت هناك موضوعات ومحولات لمنظمة او ما تسمى من الانسان  
 لا يقال له انه عارض للكاتب والمضاحك الاعلى سبيل المحول ليس في ذلك  
 الماديين يطلق في الاصطلاح حقيقة على ما هو محول على الشيء الخارج عنه  
 فالانسان بالنسبة الى الكاتب والمضاحك كذلك فلا يجوز في اطراف  
 الماديين على الانسان بهذا المعنى الماديين ههنا وايضا فان العلوم عدوالات  
 بالموضوع قسما والاتحاد بالمحول قسما اخر وهذا الترتيب يجعل الاتحاد بالموضوع  
 واجعا في الحقيقة الى الاتحاد بالمحول وان قومه اي كانت جهة الوحدة  
 ذاتية لجزء اكثر فوحدة جليسية ان كانت جهة الوحدة جنس لجزء اكثر  
 كوحدة الانسان والقرص من حيث انها حيوان او فيوضيتها ان كانت في  
 لهما كوحدة زيد وعمر ومن حيث انها انسان او فصلية ان كانت فضلا

فان مفهوم الوحدة هو

من الاصول

اولی

ملفوظ

[illegible]

۱۵۴





تقوم ببعضها البعض بالترتيب لا مرجح وان تفردت بالكلية استغنى الشئ  
 عما هو لفت لكان هو واحد منها كاف في تقديمه فيستغنى به عما اذا كان  
 قيل جازية ان يكون كل واحد منهما مقوما لهما باعتبار المقدار المشترك بينهما  
 جميعا اذ لا مدخل في تقديمهما خصوصا فيما قلنا المقدار المشترك بينهما الذي  
 تقوم حقيقة الستة هو الوحدات فاذ كانت اعترفت بالمطلوب لا يبقا الاثني  
 بالوحدات ايتم ليس اولى من اثنيهما بالاعداد فيعود للحذف واعني الترتيب  
 مرجح لا نقل الترتيب بالوحدات باج باعتبار انها لا تزم على كمالها وايضا  
 يمكن تصديق كنه كل عدد مع المثلث عاده من الاعداد فان العشرة مثلا اذا  
 تصورت وحدها ثمان غير عشر وخصوصيات الاعداد المتدنية تحتها فانه  
 تصورت حقيقة العشرة بلا شئ فلا يكون شئ من تلك الاعداد دخلا  
 حقيقتها واذا اضيفت اليها مثلا حصلت الاثني عشر وهي نوع من  
 العدد ثم تحصل انواع لا يتناهي بترديد واحد واحد فان  
 الاثني عشر اذا اضيفت اليه وحده حصل ثلثه وهي نوع اخر من العدد  
 واذا اضيفت اليها وحده اخرى حصل اربعة وهي ايتم نوع اخر وسكنا  
 كل نوع اذا زيد عليه وحده يحصل نوع اخر والتزايد لا ينفي الوحدة  
 يناد فلا ينفى الا نفا الى نوع لا يكون فوقه نوع اخر فحصل للحقا  
 هي انواع العدد لا تختلف فيما بالاوزام كالصمم والمنقطعة والتركيب  
 ولا وليته واختلاف الاوزام يدل على اختلاف المنزوات وكل واحد  
 منها اى من انواع العدد امر اعتباري لنزعه بالوحدة التي هي اس  
 اعتباري لما من الضابطة يحكم به اى بذلك النوع من العدد  
 العقل على الخلق اذ انظر بعضها البعض في العقل

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
 والذين آمنوا واتبعتهم  
 اهلهن من قبلهم  
 فليكن لهم من  
 ما اوتوا من ثمره  
 ما يشاءون  
 ان لا يكونوا  
 من المفلين  
 والذين آمنوا  
 واتبعتهم  
 اهلهن من قبلهم  
 فليكن لهم من  
 ما اوتوا من ثمره  
 ما يشاءون  
 ان لا يكونوا  
 من المفلين

الضم

انضم ما يحسب اى يجب ذلك النوع من العدد مثلا اذا انضم واحدا الى واحد  
 يحكم العقل بالاثني عليها واذا انضم اليها واحد اخر يحكم العقل بالثلاثة عليها وكذا  
 والوحدة قد تفرق لما تضافها ومقابلها فثلاثة للوحدة واحدة وعشرة للوحدة  
 فان كل ما له وجوده بها او خارجا قد وحده ولو بالاعتبار لما من ان الوحدة  
 تساوي الوجود ولا يثبت الوحدات بل ينقطع بالانقطاع بالاعتبار على ما في  
 في اثنان من الامور الاختيارية وقد يعرض لهما شركة فان وحدة زيدتنا  
 وحدة عمرو في مطلق الوحدة فيخصص اى يميز كما يميز عن الاخرى بالشيء  
 اى ما اضيفت هي اليه فان وحدة زيدتنا زيد عن وحدة عمرو ثمان يصور  
 عن وحدة زيد ويحي ان مروض الاضافة لشيء منها فاشبهوا لا يبقا للوحدة  
 نفسها البتة اضافة حتى يكون مروضها مضافا فاشبهوا غاية الاسرار يرضى  
 اضافة الى مروضها لا اقول تلك الاضافة كما فرض للوحدة فرض مروضها  
 ايتم وبما الاعتبار يسمى مروضها مضافا فاشبهوا وذكرنا في شرح هذا الموضع  
 المنع ما يقتضي منه الجيب وكذا المقابل يبقا ان الكثرة ايضاً يرضى بها  
 شركة وتغير غير مشتركها مروضها ويضاف للوحدة الى مروضها  
 والمقابل لها بشا ان الوحدة تفرق لما تضافها فان ذلك اثنان بالقياس  
 الى مروضها واحد منها باعتبار انها وحدة لا تأنيها باعتبار دخولها فيه والقياس  
 الثالث بالقياس الى الكثرة وهي انها متباينة للكثرة اى الوحدة وانما متباينة  
 وكذا المقابل اى الكثرة تفرق لهما هذه الاضافات تلك فاما كثره مروضها  
 وحالة في مقابلته الوحدة اقول ان الاضافتين الاولى والثانية لم ينفى  
 واحدة لا تفاوت بينهما الا بالعبارة وان مروض هذه الاضافات كاختصاص  
 له بالوحدة والكثرة بل كل صفة موصوفة بتلك الحالة ويعرض لهما المقابل

كذلك وحدة عمرو



الوحدة ما يستحيل وجودها في الوحدة فإرادتهما متساوية ومنها من  
 التقابل المتشعب إلى أقسامه لا يرتبط على التقابل السلب واليجاب  
 وهي راجعة إلى القول والعقد والعدم والمكثرة وهي لا  
 ما خرجنا باعتبار خصوصية ما مقابل الضدين وبما وجوده  
 وبما كسبه وبما قبله التحقيق والمشموري والتقابل الضال  
 قال الحكماء لأننا ان كانا منشأين في تمام الماهية فمتماثلان والآن  
 والمتماثلان اما متماثلان او غير متماثلين والمتماثلان هما المتماثلان الثالث  
 يستمع اجتماعهما في محل واحد في زمان واحد من جهة واحدة فخرجت في ذلك  
 المتماثلان وان استمع اجتماعهما وتبدل استماع الاجتماع في محل مثل السواء  
 للحلاوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد في جهة مثل القوة والنبوة  
 مما يمكن اجتماعهما باعتبار حيثيتهم وتبدل وحدة المحل المتماثلان اذا امكن  
 اجتماعهما في الوجود كحاض الرومي وسواد الخبثي واما التعبد بوحدة  
 الزمان فنستدركه لأن الاجتماع لا يكون الا في زمان واحد الا ان قد يقال  
 ولو على سبيل المحاذاة اجتماعه في ذات واحدة وان كان في وقتين  
 فصرح بوحدة ذاته وقد انشأ في المحذور في الاجتماع ثم ان المتماثلان اما ان يكون  
 احدهما عدما للآخر ولا ولا ولا ان اعتبر فيه شيئا ما الى قالوا انضمت اليه  
 لعدم قدمه ولكنه ان اعتبر في الجيب شخصه في وقت انصافه بالوحداني  
 فهو لعدم والملكة المشموريان كالكمية فانها عدم القيمة عن هاهنا شانه  
 في ذلك الوقت ان يكون مطلقا فان الصولة يقال كوجع وان اعتبر قبله  
 اعم من ذلك بان لا يتبدل بذلك الوقت كعدم القيمة عن الطفل او يتبدل  
 قبله للجيب نزع كالي لذلك او جهته الغريب كالي العفريا والبصر كعدم

الحركه الا راجعة لغيره فان جهته البعيد اعنى الجسم الذي هو فوق الجدار فابدا  
 الا راجعة فهو لعدم والملكة الحقيقية وان لم يعتبر فيه شيئا من الماهية  
 واليجاب فظهر مما ذكرنا ان المتماثلين لتقابل العدم والملكة انما يجتمع  
 المتماثلين لتقابل السلب واليجاب باعتبار انضمت الى المحل المتماثلين وبما كسبه  
 قوله وبما قبله ما خرجنا باعتبار خصوصية وانما في ان لم يمدح كل منهما الا انما  
 الى الاخرين المتماثلين وانما هو الضدان المشهوران فان اشتراط الضدين  
 ان يكون بينهما غاية للخلات والبعد كالسواء والباض فانها تحت اللذان  
 متباعدان في الغاية دون الحرف والصورة اذ ليس بينهما ذلك للخلات  
 المتباعد فيسمى بالمتماثلين والصدان بهذا المعنى يسمى بالمتماثلين  
 وقد علم باذنه ان التحقيق من الضدان الاخص من المشموري منه والتحقيق  
 من لتقابل العدم والملكة اعم من المشموري منه على عكس لتقابل الضداد وسما  
 معنى قوله ويتماثل من وبما قبله التحقيق والمشموري والمشمورية فتسمى  
 المتماثلين انما اما وجوده وان لا وعلى ذلك اما ان يكون تعقلا كإنيما  
 بالتباس الى آخرهما المتماثلان او لا المتماثلان وعلى ان يكون  
 احدهما وجوديا والاخر عدسيا فاما ان يعتبر في العددي محل قابلية الوجود  
 فاما العدم والملكة والا فاما السلب واليجاب واعتبر عليه ويجوز ان  
 كونهما معدومين كالي واللا على وجوب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه  
 وكذا العدم المتماثل لا يجتمع معه والعدم المتماثل لا يقابل العدم المتماثل  
 لا يجتمعهما في كل موجود مطلقا انما انضمت اليه العدم وانما الذي هو لا شاف  
 البصر عما هو قابله فان اريد باللا على سلب استعدا البصر فهو البصر بعينه  
 وان اعتبر بحد السلب والتقابل يقال وان اريد به سلب التقابل يقال

اولا





الصدق قد يمتدح تانيا فلا بد من اخذ الانسان والعزير في تعريف المتقابلين  
 بخلاف مفهوم البياض واللا بياض فانه يتبع اجتماعا باعتبار الحلول في محل  
 فان قيل من المتقابلين في القضايا كالمتناقض والتضاد فان قولنا  
 كل حيوان انسان نقض لقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وهذا لقولنا  
 لا شيء من الحيوان بانسان على ما قال الشيخ في الشفاء ليس الكلي السلب  
 يتايل الكلي الموجب متبايلة بالتناقض بل هو متبايل له من حيث هو سالب  
 لمجمله متبايلة اخرى فلو سلم هذه المتبايلة تضاد اذا كان المتقابلان مهيأين  
 لا يتحققان صدقا اليه ولكن قد يتحققان كذا كما لا يصح في اعيان  
 الامور انتهى كلامه مع انه لا يتصور اعتبار ورود القضايا على محل قلنا  
 يعتبر موضوع القضية موزود او محلا للشئ وعدم الشئ او المراد  
 من المحل ارضا ما يعم حلوله الاعراض في محليها والصوري موزودا وما هي  
 باعتبار تضاد المحل بالامور لا اعتبارية قال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين  
 بالاجاب والسلب ان لم يتخلل الصدق والكذب فيسقط كالتفريسية  
 واللا تفريسية والا فتركيب لقولنا زيد فليس بفرس فان اطلق  
 هذين المضمينين على موضوع واحد في زمان واحد قال ايضا  
 التبايل الاجاب والسلب ومعنى الاجاب وجود اي معنى كان سواء  
 كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغوي ومعنى السلب لا وجود  
 او معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده لغوي وما  
 ذكرنا يظهر انه فاع ما قيل اذا اعتبر مفهوم الفرس فان اعتبر موصو  
 صدقه على نحو فيكون اللا هو سلبا لذل الصدق وح اما ان يكون  
 النسبة بالصدق جزئية فاما في المعنى قضيتان باللفظ او تعين فلا

متايل

تبايل بينهما الا باعتبار وقوع تلك النسبة لاجابا ولا وقوعها سلبا فيرجع  
 بالقوة الى قضيتين فاذا اعتبر مفهوم الفرس ولم يلاحظ معه نسبة  
 على شيء فيكون مفهوم اللا فرس قال الشيخ هو مفهوم كلمة لا متبايل بمفهوم الفرس فلا  
 سلب في الحقيقة بهما اذا لا يتصور ورود سلبا والاجاب الا على نسبة  
 له لشيء اذا اعتبر مفهومها واحدا ولم يعتبر نسبتها الى مفهوم آخر ولا نسبة  
 مفهوم آخر اليه لم يمكن للشاذ ذلك وقوع اوله وقوع يتعلق بذلك  
 المفهوم والواحد كما يشهد به البديهة فمفهوم الفرس واللا فرس المتايلان  
 على هذا الوجه متبايلان في انفسهما غير المتبايعين ومتايلان على ذلك  
 واحدة فاما متبايلون بمنا الاعتبار فان قلت فتران المعنى في المتنا  
 هو المحل والموضوع وليس لمفهوم الفرس واللا فرس حلول في محل فلا  
 تبايل بينهما قلت متايل الكلام الى مفهومهما بياض واللا بياض المتايلان  
 على الوجه الآخر فيبينهما تبايل خارج عن الاقسام الاربعة لان حاصلهما  
 الكلام ان السلب واللا يجاب في تبايل السلب واللا يجاب انما يراهما اذا  
 الوقوع واللا وقوع فلا يتصور ورودهما في تبايل الاجاب والسلب  
 الا على نسبة وعليه سبى قوله المصمم وهو راجع الى القول والعقد يعني ان  
 لا يجاب والسلب ايمان عقليان واما على النسبة التي هي عقلية الشيخ  
 فاذا حصل في العقل كان كل واحد منهما عقدا اعني اعتقادا واعتبرا غير عقدي  
 كان كل من العقارين قولنا لا شيء من مفهوم بياض واللا بياض اذا لم  
 يعتبر بينهما نسبة لا يتصور فيهما سلب ولا اجاب فيكونان متبايلين  
 غير متايلين السلب واللا يجاب وهو قد انه ليس من الاقسام الاربعة  
 فيوجد تبايل خارج عن الاقسام الاربعة وبما قلنا من الشيخ من يعنى

الاجاب والسلب للامور متساويان في القوة لا كمالا بالكلية فان قلت نقابل  
الموجبة الكلية كقولنا كل انسان حيوان مع السالبة الكلية كقولنا لا شيء  
من الانسان حيوان نقابل الاجاب والسلب لان الحكم في الوجود والعدم  
للحيوانية لا لالانسان وفي الثاني بلا وجود للحيوانية لا لالانسان فلهذا  
الشيء من نقابل النقيضات قلت يجب ان يكون في نقابل السلب والاجاب  
احدا متساويين عدما ورفعا للتقابل الاخر على ما علم من التقسيم فاذا  
رفع الاجاب الكلي كان ذلك سلبا جزئيا لا سلبا كليا فان السلب الكلي  
هو رفع الاجاب الجزئي ولا يكون رفع الاجاب الكلي بالسلب الكلي  
كان الاجاب الكلي متساويا لليس احدهما عن الآخر ويمكن تقبل  
احدهما مع قطع النظر عن الآخر فيما استناد ان على ما يخرج من التقسيم  
الذي ذكرناه اقول فظهر من هذا ما قيل ان اطلاق الصدد على الكلية  
لاجل المشابهة مع الصدد من حيث اشتقاق الاجتماع مع جوار الازدواج  
لا لان التقابل بين الكليتين نقابل استناد حقيقة بل هو قسم من  
تقابل السلب والاجاب الذي هو اعم من التقاض والحق  
منها وما وقع في عبارة الشيخ على ما نقلناه انتامن قوله فلنقسم  
هذه المقابلة تضادا اذا كان المتقابلان بما لا يجهل صدق البتة  
ولكن قد يجهل صدق كذا لا استناد في اعيان الامور وتصور النتيجة  
ان تضاد الكليتين تضاد بين الامور العقلية لا بين الالفاظ  
الحكمية التي هي امور عقلية تشبه التضاد بين الامور الحقيقية  
كالسواد والبياض ولما كان هناك مظنة ان يقال ان التضائيف  
جنس للتقابل فانه يصدق عليه وعلى غيره من المنهيات كالتضاد

انتم

الانسان وغيرهما فكيف يكون تضادها متساويا جاحته اجاب بتدريج  
تحت اي تحت التقابل الخلفي او التضائيف باعتبار ما جاحته  
يعني ان مفهوم التضائيف قد عرض لمفهوم التقابل فمفهوم التضائيف  
من حيث هو هو اعم من مفهوم التقابل ومن حيث انه معرض لمفهوم  
من التقابل اخص منه على قياس كون مفهوم الكلي من حيث هو  
اعم من مفهوم الخلفي ومن حيث انه معرض لمفهوم جنس الخلف  
اخص وبالمحقق يكون المعروض اعم والهادي اخص فاذا اخذ  
المعرض من حيث انه معرض لالتضاد كان ايضا اخص وقد  
يجاب بان مفهوم التقابل من حيث هو هو فرد من افراد التضائيف  
واخص منه واساس من حيث الصدد والحل فانه اعم منه ولا يستعمل  
في اندراج مفهوم من حيث هو هو تحت آخر وعدم اندراجه فيه  
الصدف على افراد كالحويان فانه بحسب مفهومه من حيث هو تحت الخلفي  
ان لم يرد من حيث هو من حيث الصدد بل يصدق على ما لا يصدق عليه  
لخلفي كزيد مثلا فليس يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر كونه فردا من  
افراد اندراج افراد ذلك المفهوم تحت آخر وكذا الحال بين مفهوم  
للتقابل والمضاد فان مفهوم التقابل من حيث صدقه على افراد اعم  
من المضاد ومن حيث هو من حيث هو تحت المضاد فردا من افراد  
منه فان قلت ما ذكرتم انما يظهر اذا كان المفهوم الآخر اعم من المندرج  
فيه عرضا للمندرج كما في المثال المذكور ولما اذا كان ذاتيا له كما في بحثنا  
فلا ادمن التحليل ان لا يصدق ذات الشيء على ما يصدق عليه ذلك  
الشيء قلت اذا كان التضائيف ذاتيا لمفهوم التقابل الذي هو عرضي له فسا

نفسا

لهم من حيث هو هو اعم من مفهوم الخلفي ومن حيث انه معرض لمفهوم جنس الخلف اخص وبالمحقق يكون المعروض اعم والهادي اخص فاذا اخذ المعرض من حيث انه معرض لالتضاد كان ايضا اخص وقد يجاب بان مفهوم التقابل من حيث هو هو فرد من افراد التضائيف واخص منه واساس من حيث الصدد والحل فانه اعم منه ولا يستعمل في اندراج مفهوم من حيث هو هو تحت آخر وعدم اندراجه فيه الصدفة على افراد كالحويان فانه بحسب مفهومه من حيث هو تحت الخلفي ان لم يرد من حيث هو من حيث الصدد بل يصدق على ما لا يصدق عليه لخلفي كزيد مثلا فليس يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر كونه فردا من افراد اندراج افراد ذلك المفهوم تحت آخر وكذا الحال بين مفهوم للتقابل والمضاد فان مفهوم التقابل من حيث صدقه على افراد اعم من المضاد ومن حيث هو من حيث هو تحت المضاد فردا من افراد منه فان قلت ما ذكرتم انما يظهر اذا كان المفهوم الآخر اعم من المندرج فيه عرضا للمندرج كما في المثال المذكور ولما اذا كان ذاتيا له كما في بحثنا فلا ادمن التحليل ان لا يصدق ذات الشيء على ما يصدق عليه ذلك الشيء قلت اذا كان التضائيف ذاتيا لمفهوم التقابل الذي هو عرضي له فسا



من صدق قولنا لا ينافي سلب الخبر لا ليلجأ به ان يصدق قولنا لا ينافي في الحيات  
 الا سلبه وكون المناقاة تنقضي من الجانبين لا يقتضي الا ان ايجاب الخبر ينافي  
 سلبه واما المقصود منا فيه في السلب فكلوا او لا يري ان ايجاب الخبر ينافي  
 ايجاب الخبر ولا ينافي سلبه ولين سلب المقصود منا في ايجاب الخبر في سلب  
 لزم ان لا يكون تعاقبا لسلب والايجاب في ذات التقدير انه ليس هذا من  
 ذات الخبر ولا في ذات لا بد من غير هو اقوى منه الثالث ان الخبر مشكوك  
 عنه انه غير وعنده ان ليس يشترط الا في ذات الخبر والثاني عرضي لانه  
 خارج عن حقيق الخبر وعنده ان ليس بخبر دافع لعقباته غير وعنده ان  
 شر دافع لعقباته ليس لشروط الدافع للاسلاف اقوى مما تدفع من الزمان  
 للاسلاف عرضي ورد ذلك بان العرضي ان كان لازما كان دافعا لهما للزمن  
 ايضا وان لم يكن لازما لم يكن دافعا منا في المقصود ولا يقال ان الزمان بلا  
 واسطه يكون اقوى من الزمان بواسطه لا شاذ في التاثير على غيره ولا يتولد  
 النار القوية من الاواسطه فتفجيرا اقوى من تفجير النار الضعيف بل  
 فلم لا يكون الخالد مثال ذلك وفي بعض واسطه هافيه الثالث بدل قوله  
 واشد هافيه السلب ووجه بان التقاد مشروط بنفاية الحلات وهي غاية  
 في امتناع الاجتماع ووجه لا يتصور غايته خلوات فوف الشا في الذات  
 بان يكون احدهما صريحا لآخر ان ذلك التشرطا انا هو في التقاد  
 للحقيق والثالث انا هو التقاد المشروط على ما سبق وقيل ان اجتماع الضدين  
 يستلزم على اجتماع السلب لا ليلجأ به مع زيادة فان اردوا بالزيادة غاية  
 الخلاف وانه ما هو ان اردوا اهم من ذلك فالعدم والمكسر والتقارب  
 كذلك وقيل معنى كلامه ان اشد الانواع في التمسك هو التقاد وكون

قوله القوة والضعف في اشارة من الحركة والسكون والحركة والبرودة والبرودة  
 والياض وغير ذلك في غاية الظهور بجلاء البواقي ويقال لما لا ينافي  
 يعني نقابا لا يوجب السلب مطلقا سواء كان بين المقدمات وبين التقاد  
 يعني بالتناقض وما وقع في كتب المنطق من ان التناقض اختلاصا لمعنيين  
 بحيث يقتضي لثابت صدق احدهما كذب الاخرى فاعترض على بعض  
 المحققين بان التناقض كما يقع بين التقاد ينافي بين المقدمات فاختصا  
 الاختلافات فاحد بالمعنيين يخرج عن الجمع ثم اعترض بان المراد  
 هو التناقض بين التقاد لان الكلام في حكمهما وانما خصصوا اجتماعهم  
 بالتناقض بين التقاد وان وجب ان يكون مباحثهم عامة متطابقة  
 على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون بالمشية  
 الى اعماضهم وتفاصيلهم ولا يتعلق لهم بالتناقض بين المقدمات  
 عرضي يعتمد به بل هو عرضي انما هو في التناقض بين التقاد  
 صار قياس الخلف للموقوف على معرفة غلة في اثبات المطالبات  
 المعلم الحقيقة مرو في اثبات حكمهم من المكسور واشاج الاولية  
 لا يجرى خصصا نظريهم بالتناقض بين التقاد وانما هو في ترتيبهم  
 اياه على ذلك وكذلك تقويمهم التناقض بالمعنيين المتماثلين لثابتها  
 لاجتماعها وارتدادها على ما ذكرنا قوله وبما ذكرنا ظاهرا في ما قبل من  
 ان مفهوم الانسان مثله اذ لم يعتبر صدق على شيء فيهم اليه حوت  
 السلب حصل هناك مفهوم ان لا يمكن صدقها على ذات واحدة في  
 زمان واحد من جهة واحدة ويمكن ارتدادها كما عرفت في مباحث  
 عدول التقاد فان لا يكونان متناقضين لانهم المقومان للمنافاة

للتامية اجتماعا وانما لما ذكرنا من ان مرادهم بذلك هو التناقض بين  
 وكذا قد ما قيل بعد ذلك نعم ان شرط التناقض بالمتنوعين المتناقضين  
 لثابتها وادعى ان التناقض اما في الحقيقة ولا تنافي كما بين القضاة واما في  
 المفهوم بانه اذا تيسر احدهما الى الآخر كان في نفسه اشد بعدا عن  
 جميع ما سواه كان الانسان واللائسان الماخوذان على هذا الوجه المذكور  
 المتناقضين وبهذا المعنى قيل رفع كل شئ نقيضه سواء كان رفعه في نفسه  
 او رفعه عن شئ كذا قد ذكرنا انهم يسمون تقابل السلب والافعال طلقا  
 سواء كان بين المفردات او بين القضايا بالتناقض وطلوها ان لا يحاط  
 في تسمية معنى لفظ الى تسمية ذلك اللفظ بمعنى آخر يراه في ذلك المعنى  
ويستحق ان يقال في القضايا بشرط ثمان يفي ان  
 تحقق التناقض في المفردات لا يتوقف على الشروط فان كل مفهوم  
 وخارج السلب عليه يكون ايضا له من غير اشتراط في ذلك بشرط  
 يتوقف هو عليه بخلاف التناقض في القضايا فانه لا يتحقق الا بوجوه  
 ثمان وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان  
 ووحدة الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزاء والكل ووحدة القوة  
 والفعل الحيوان صدق القضيةين او كذا بهما عند اختلافهما في شئ منها  
 كما يقال زيد قائم وعمر ليس بقائم او زيد كاتب وليس بتاجر وزيد  
 ضاحك بنار وليس بضاحك ليلة وزيد جالس في السوق وليس  
 جالس في الدار والجسم مزمع البصر بشرط كذا ايض وليس بعزف  
 بشرط كذا وسواء وزيد اب لعمرو وليس باب لعمرو والفرق اسود  
 بعينه وليس باسود كل والحجر مسكن بالقوة وليس مسكن بالفعل ونحوه

او يكذبان معا وهذا هو الشرط بتلك الشرايط الثمان انما هو في  
 القضايا الشخصية اما القضايا المحصورة فبشرط تسع وفي  
 بعض النسخ بشرط تاسع اي بشرط فيها شرط تاسع هو الاختلاف  
 في شئ من الحصر ان يكون احدهما كلية والآخر جزئية فان القضية  
 الكلية صنف القضية الكلية على ما مر بحيث لا يجوز مع تحقق  
 الشرايط الثمان كذا بهما الحيوان كذا بهما الضدين كقولنا كل حيوان انسان ولا  
 شئ من الحيوان انسان والحزب بيتان صادقان كقولنا بعض  
 انسان وبعض الحيوان ليس انسان وفي الموجبات بشرط عشرة  
 وهو الاختلاف في الجهة ايضا اختلافا بحيث لا يمكن  
 اجتماعا صادقا ولا كذا بل يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا  
 لانه لو لم يكن الاختلاف بالجهة لم يتحقق التناقض لصدق المتنوعين  
 وكذا الضدين ويتوقف في مادة الاككان مع تحقق الشرايط التسع المذكورة  
 لو كانت قضايا في المادة المذكورة مع ان الحكمة والصنوعية في المادة المذكورة  
 متناقضان بعد تحقق الشرايط التسع المذكورة وذلك لان الاختلاف  
 فيما حسب الجهة بالحقيقة المذكورة وكذا المطلقة مع النافية في المادة المذكورة  
 فيناقضان كذلك والسري ذلك ان تقيض القضيةين زعمهما بعينها فاذا  
 اعتبر في احداهما القضيةين جهة من الجهات كالضرورة والامكان والادام  
 والاطلاق فلا بد ان يعتبر في تقيض تلك القضية رفع تلك الجهة وكذا  
 ان رفع جهة من الجهات لا يكون من جنس تلك الجهة فان رفع الضرورة لا  
 يكون ضرورة بل امكانا وبالعكس ورفع الدوام لا يكون دواما بل اطلاقا و  
 بالعكس فظهر ان اختلاف الجهة لابد في اخذ التقيض ولان رفع الضرورة

شئ  
 اذ يصدق بعض الانسان بالامكان كذا  
 محتمل لان بالامكان كذا  
 كونه الانسان بالضرورة كذا  
 كذا ان بالضرورة كذا  
 بل لا يمكن للحقيقة المذكورة  
 ايضا التناقض فان الحكمة والمطلقة  
 الشرايط التسع المذكورة مع

سبب



كما لا يكون متعديا لا يكون داما ولا اطلاقا ووقع الدوام كما لا يكون داما  
 ضرورة ولا امكانا وعلى هذا التماس علم ان اختلاف الحجة على اي وجه كان  
 لا يكونا فان قلت اذا كان نقض القضية رفعها بغيرها واخذت من القضية  
 ان شي يقتضيا اثبتت عندها ذلك بالبرهان كسلب السلب على مقتضى اقتضا السلب  
 متناه في حاجته في ذلك لا لاشرط بالشرائط المذكورة والاشارة  
 الذي يورده المنطقيون في تعيين نقض نقض قلت لا يصح على ذلك  
 فان القضية بين المتناقضتين يجب ان يكونا متقويتين من وجه الوجوه  
 ولا متباينتين لان في احدهما سلبا وفي الاخرى اثباتا لكن كثيرا ما يقع من  
 التقابرون في القضية بين اثبات قضبان ومطلقات لا قولنا الحق  
 مسكوك قولنا الخراب ليس مسكوكا فانها متناقضان ويقع عن عدم الا حاد  
 بينهما لجسب القوة والضعف فاشترط الوحدات الثمان فصل ذلك الفصل  
 اعني اتحاد القضية بين عدم تقايرهما الا بالسلب والاثبات ليدان  
 عن وجه من الوجوه التي يمكن ان يقع بها التقاير بين القضية بين  
 ظهران دوا الوحدات الثمان الى الثالث اعني وحدة الموضوع والمحمول والربان  
 اولى اثنتين اعني الوحدة بين الاثبات والوحدات اعني وحدة النسبة كما  
 بعضهم وولم يزل التفتيل الى الاحمال ونسبت المتصديهم واما اشراط الى  
 في المضمر فاعلم ان دفع الایجاب الكلي سلب جزئي ودفع الایجاب  
 الجزئي سلب كلي ومات ايضا انه قد يغلط ويقع ان قولنا كل الناس  
 مع قولنا لا شيء من الناس مجنون متناقضان ولا تناقض بينهما الا  
 بالسلب والایجاب فالحاصل ان الاشراط بالشرائط المذكورة انما هو لرفع  
 اللبس والصون من الخطا في اخذ التقيض واما التنصير الذي يورده

المنطقيون

للمنطقيون في تعيين تقيض تقيض ففرضهم من ذلك حصول متباينيات التقيض  
 عند اتقانها اولها زمرها المساوية لما حق يكون عندهم في المتناقضات فضلا  
 محصورة يحصل مضبوطة وشمل استواءها في العكس والافقصة والخطا  
 العلية هذا وان قوله وفي الموجبات عاشر لم يرد به ان المطلقات الشخصية  
 او المحصورة يتناقض بعضها ببعض ويكفي للخصم التناقض بينهما اذا كان  
 شخصية الشرائط الثمان واذا كانت محصورة الشرائط التسع كان وجه  
 ظاهر الكلام اذ لا تناقض بين المطلقات بل اذا ادان هذه الشرائط يكون  
 اختيارها مع كون القضية مطلقة لم يغير فيها حجة لكن يفتقر التناقض  
 بينهما يتوقف على اعتبار الحجة والاختلاف فيها فكأنه قال اننا نقض  
 القضا بالشرائط ثمان يفتقر في تمام قطع النظر عن وجهتها وشرط  
 آخر لا يفتقر الا باعتبار الحجة فالشرائط لا تحتاج لجسب الكلية والكيفية  
 على حدتها ثم اعتبارهم شرائط لجسب المحبات في المختلطات والا  
قيلا لعدم بالملك في جملة محمول في القضا باسمية القضية  
 معلول له دعم بعضهم ان المعدول لا بد وان يكون محمولا عدم مذكور  
 محمول غير عنه بل يفتقر حصول كقولك زيد باعني او جله او ساكن او كذا  
 او يفتقر معدول بان يتوكل كسلب مع لفظ حصل فعلى هذا يعتبر في  
 القضية المعدول لئلا يكون من ضمنها مستورا للذكر اذ الجسب شخص  
 او نوعا او جنس فربما كان او بعيد او لحن انا المعدول لم كان محمولا  
 متوهمها عربيا اي عدم شئ في نفسه سواء غير عنه بل يفتقر وجودي  
 او عرضي وسواء كان الموضوع مستورا لذلك اشئ الذي اضيت  
 اليه عدم بوجه من الوجوه المذكورة او لا كما حقق ذلك في موضعه

في تناقض الشخصيات يكون متناقضا في  
 الخضورات وشرا ونظيرة التا اعتبارا  
 في الاقيسة شرائطهم

ويقال الوجود برصد قوله لا كن يا أي الموجبة المحددة  
قوله الموجبة المحددة سقط أو يقتض أن يصدق الكاتب واللا كاتب  
مثلا على موضوع واحد وقت واحد من جمله واحدة ويجوز كذلك فيها  
مما إذا الموجبتان أما نقصان عند وجود الموضوع فإن كذلك فيها  
لا مكان عدم الموضوع وإن كذلك في صدق مقابله مما بالفرد  
وما المساكين مثلا الموجبة زيد كاتب زيد كاتب مثلا المساكين  
زيد ليس كاتب زيد ليس كاتب وقد يستلزم الموضوع أما  
الضدين بعبارة كأن الضدين البياض أو لا بعبارة كأن الضدين  
للحركة أو السكون أو لا يستلزم شيئا منها عند الحتم مطلقا  
بأن لا يقتض بالضدين ولا بما أخر يقتض فيهما كأن الضدين الحالي من  
السواد والبياض ومن كل ما يتوسط من اللون أو يقتض الحال من  
الضدين لكن عند الافتقار بالوسط سواء غير من ذلك الوسط  
بأن وجود كل من المتوسط بين الطرفين الحال من اللون أو لا يقتض بأن  
الحال والبار أو بسط الطرفين كأن لا عادل ولا جابر لكن انقسمت  
جاء متوسط بين الطرفين واللون وما قبل من اللون لا يقتض ولا يقتض  
فلم يرد بأجل الطرفين هنا أما حالة متوسط بين الطرفين اللون  
ولا يعقل لأن الطرفين لأن الافتقار بأن تكثر لا يقتض  
غاية للخلاف أما بأن انقسمت منها وهو من عن الأجزاء  
مشرقة الأنواع بالحال الجنس أو لا افتقار بين الأجزاء  
أصل ولا بين الأنواع ليست مدرجة تحت جنس واحد أو لا يقتض  
فالبياض المندرجة تحت اللون الذي من جنسها القريب ولا يستند

أما القضاء بين الأنواع الآتية  
 المندرجة تحت جنس واحد

لهم

لهم في ذلك سوى الاستدلال ولما اعترض عليهم بأن التفصيل في الوجود لا يقتضي  
 من كونها جنس لا أنواع كثيرة تختصها وكذلك الجنس والشر فلا يصح القول  
 بأن الافتقار بين الأجزاء ما جابوا بأن التفصيل في الوجود لا يقتضي  
 عدم ملكة فإن الوجود لا يعدم التفصيل وكذلك الجنس والشر فإن الشرية  
 عدم المغنوية وثانياً بأن تلك الامور ليست اجناساً لما تحتها فإن قد يغفل  
 الأشياء التي يطلق عليها اسم الجنس والشر والتفصيل في الوجود لا يقتضي  
 عن كونها خيرات أو شر أو أو فضل أو أو ذليل فلم يثبت افتقار بين الأجزاء  
 بل بين العواض التي يجوز أن يكون كل واحد متصفاً بدين منها تحت جنس  
 واحد وجعل الجنس بالفصل واحد بذلك جواب دخول مقدرة  
أن يقال أن كل واحد من الضدين يقتض على جنس وفصل والجنس لا يقتض  
به القضاء لأنه واحد منها فالقضاء أما يقتض بالفصل والفصل لا يقتض  
أن أما تحت جنس واحد فلا يقتض دخول الضدين تحت جنس  
واحد وتنزيه الجواب أن جعل الجنس والفصل واحد في الخارج والوجود  
الجنس هو بعبارة جنس وتفصل ولا يكون لكل واحد منها وجود فأما الوجود  
الأخر في الاعتبار بأن كل منها موجود وأمّا بأن بالوجود للأجزاء أما  
هو باعتبار العقل فالقضاء بالحقيقة عروض للأنواع المحصلة في الخارج  
لأن الفصل الموجود باعتبار لأن القضاء أما هو في الامور الموجودة  
في الاعتبار في الامور الاعتبارية هذا ما قبل في قبح هذا المقام  
أما وفي نظر لأن القضاء كثيراً ما يكون بين الامور الاعتبارية منها بأن  
الجنس والفصل فإنها متضادة لأن مع أما من توافق المعقولات بأن لا يقتض  
العديد لأن يكون عدم جزء منها بأن كل من مثال عدم القيام بالتمتع بأن

بها

جنس



القيام بالغير ولو سلم ان التصادق لا يكون الا بين الامور الموجودة في الاعدان فلا  
شك ان وجود النوع في الاعدان انما هو بمعنى ان في الاعدان ما يطاق به  
وتجاذبه على ما تقدم من معنى وجود الطبيعة في الاعدان ولكن من الجنس  
والنقل ايضا بهذا الاعدان المعنى وجوده في واعلم ان هذه الاحكام انما  
هي للتصادق بالحق لا للشهورى وليرى عرض ههنا من اقسام التنازل لا  
وليرى من حالها لان هذا لا يضاف في مباحث الاعراض  
الفصل الثالث في العلة والمعلول كل شئ يصدر عنه امر  
بالاستقلال او بالانضمام فانما علة ذلك لا مر ولا معلول  
هذا التعريف انما يصدق على العلة الفاعلية اما وحدها او باضافة  
مع غيرها ولا يصدق على غيرها من العلل اذ لا صدور عن شئ منها  
فانما غير موشرة فلا يصح تسمية العلة بهذا المعنى الا اقسام الاربعة بقوله  
ن هي فاعلية وفاقية وصورية وعائية والصواب ان يقال  
العلة ما يحتاج اليه شئ في وجوده ثم يحتاج اليه الامر المحتاج او  
امر خارج عنه والاول اما ان يكون شئ به بالفعل كالميت السرير فهو  
الصورة لا يتنا الصورة الميت قد يحصل في الخشب مع ان الميت ليس  
حاصلا بالفعل لا بفعله الصورة السنية المعينة اذا حصلت مع اختصاصها  
حصل الميت بالفعل قطعاً وليست الحاصلة في الخشب ومن ثلث  
الصورة بل فرد اخر من نوعها هكذا قيل واخبر فيه نظراً لانه لم يتحقق  
ههنا فرد من نوع صورته السنية وجب ان يتحقق فرد من نوع الميت  
ولما لم يتحقق فرد الميت بالفعل علم ان صورة الميت لم يتحقق ههنا  
فالصواب في الجواب ان يقال لا ثم ان صورة الميت كخشب في الخشب

الاعدان

واما ان يكون شئ به بالقوة كالخشب للسرير فهو المادة وليس المادة بالعلة  
المادية والصورية بل يخص الاجسام من المادة والصورة الجوهرية بلها  
بمعناها غيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة و  
هاتان علتان فاعلية وفاقية داخلتان في مقامهما كما انهما علتان للوجود ايضا  
لنوع عليهما فيخصان باسم علة الماهية يتميز لهما عن الباقين المثال كيقين  
ايها في علية الوجود والناظر اعرف ما يكون خارجا اما في الشئ كالحق والسرير  
وهو الناظر والمؤثر واما لاجله الشئ كالمجلس على السرير وهو العلة الفاعلة  
وهاتان علتان اعرف الفاعل والناظر فيخصان باسم علة الوجود لنوعيته  
عليهما دون الماهية والمادية والصورية لا توجدان الا للمركب والناظر  
لا يكون الا للناظر باختيار فان الموجب لا يكون للعلة غائية وان جاز ان  
يكون للعلة حكمه وفاقية وقد يسمى فاقية فعل الموجب غائية تشبيها للمادة  
لحقيقة التي هي غائية للفعل وفرض متصور للناظر والناظر انما  
يكون ملة بحسب وجودها الذهني والما بحسب وجودها الخارجي  
فهي مطلوبة لمحلولها لتربطها عليه وتخرجها عنه فالوجود فلهذا في الغاية  
علاقته الفاعلية والمعلوية بالقياس الى شئ واحد لكن بحسب وجودها  
الذهني والخارجي يسمى جميع ما يحتاج اليه الشئ بمعنى ان لا يتوقف هذا  
امر خارج اخر محتاج اليه لا بمعنى ان يكون مركبة من عدة امور الية  
علة تامة وانما فسر الجميع بما ضررنا لما سمعنا ان العلة التامة قد يكون  
هي لنا علية وحدها كما في البسيط الصادق عن الموجب بلا اشتراط  
امر في تأثيره ولا تصور مانع لا يقال لا بد من اعتبار اركان المعلول  
فالتركيب لا بد من انما نقل علة الاحتياج الى الناظر هو الا مكان فان شئ لم

يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ما هو في جانب المعلول فانما يتأخر  
 شيئا مستلزما لطلبه علة ولا شئ له مع ذلك لا يقتضي ان يتبعه انما علة  
 اخرى هكذا قيل فيه نظرا لان كلا من الجزء الصدوي والمادي مع ان جزء من المعلول  
 جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة مع كونه صفة للعالم  
 ومعتبرا في علم بلزم حدوثه وايضا لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يتوقف  
 موثره على اشتراط موثره تاثيره وانت خبير بان المعلول اذا كان موثرا فيجب ان يتاثر  
 التي هي حيث يكون جزءا من علة التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكمال الا ان  
 بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها غير صحيح اللهم الا ان يقال ذلك لاصطلاح  
 آخر وليس متبنا على كونها علة بالمعنى المذكور اعني المحتاج اليه قلة اذا كان  
 العلة التامة جميعا بالاحتياج اليه الشئ ومن جعلته عدم المانع فيلزم ان يكون  
 العلة التامة الشئ مودعة صورة انعدام الكمال بانعدام جريه وهو بسيط  
 لان امتناع تاثير المعدوم في الموجود ضروري بغيره ويعزم انشاء بالاشياء  
 الصانع والحوادث في الموقر فالوجود هو النازل فقط وعدم المانع ما يثبت  
 تاثيره عليه وليس موثرا فيه وبديهة العقل وان لم يجوز ان يكون لعدم  
 موثرا في الوجود لكن يجوز ان يتوقف عليه تاثير المعدوم في الموجود ولا  
 يشد باب اثبات الصانع لان وجود الحكيم يحتاج الى امر موجود وانت  
 كان مقرونا بالشرائط عدمية وقد يجاب بان عدم المانع كاشت عن امر  
 هو المحتاج اليه لعدم الباب المانع للدخول فانه كاشت عن وجود قضاة  
 له قوام يكون المتوقف فيه وعدم الوجود المانع لستوسط السقوت فانه كاشت  
 عن وجود ساقفة يمكن غزول السقوت فيها الا ان الشرائط الوجوئية  
 دوما لا يعلم الا بالوزم عدي فيجب عنه بذلك فيسقط الحالا وهام ان

الموقف في الوجود فلا اشتاق فاستاد  
 المعلول الذي لا على وجوده موثر غير  
 في تاثيره الزاقرن امور عدية مثلا  
 يلزم تاثيره مو

ذلك

ذلك الامر العدي هو المحتاج اليه ولا يخفى ان ذلك كلف الى هو خلاف  
 لان مدخلية الشئ في وجوده اعني ان يكون بحسب وجوده فقط كالتاثير  
 والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا اما ان يكون بحسب  
 فذلك المانع فيجب ان يكون مدونا واما بحسب وجوده وعلة كالمعاد فلا بد  
 من الطاري على وجوده فيجب ان يوجد اوله ثم يعلم واعتراض على جعله  
 في الاول بالشرط مثل الموضوع كالتوب للصياغ والاول كالتدوم للنجار والمثل  
 كالمعين للشار والوقت كالصيف الذي يصح الاويم والمادي الذي لا ينفك  
 كالجميع للكل ويوم المانع مثل ذوالارطوبة للاحرار والباقي مثل الحركة في  
 المسافة للوصول الى المقصد لانه كل متاعلة لكونه محتاجا اليه وخارج عن المعلول  
 مع انه ليس بمانعه الشئ ولا مالا يطر الشئ واجيب بانها بالحقبة من تمة العلة  
 المادة لان التاثير انما يكون قابلا بالفعول معها وقد يجعل من تمة العلة التامة  
 لان المواد بانها على المستقل والناعلية بانها لا يكون كذلك الا بالاشتراك  
 الشاريط وارتفاع الموانع ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عليها  
 من تمة المادة ورد باننا سلمنا ان المواد بالفاعل هو المستقل بالناعلية والمادة  
 هو المتاثر بالفاعل لكن كل واحد كونه محتاج اليه المعلول ولا يصدر عن غيره  
 جزء للمعلول ولا ممانته ولا ما لا جمل ولا تغني لعدم المحصر في الاقسام الا ان  
 شئ يصدر عن غيره المقسم ولا يصدر عن غيره شئ من الاقسام ويمكن دفعه  
 بان المراد ان المعلول يحتاج اوله الى التاثير بالفاعل والناعل باللاستقلال والاحتياج  
 الى ما ذكرناه هو ثانيا بواسطة احتياجها اليها فيكون تلك المذكورات من  
 العمل بالواسطة والمتبهم هو علة الشئ بلا واسطة اقول لكونه يفتي شئ  
 آخر وهو انه كان بحسب ان جعل العلة الفاعلة من تمة الفاعل لا يتم قالوا



ان الغاية موشرة في موشرة الفاعل فانه متحول الخارج عن الشيء الذي يكون موقفا  
 في وجوده وهو الفاعل والى ما يكون موقفا في موشرة الموشرة وهو الغاية  
 ومنهم من يحس القصة ويجعل هذه المذكورات شروطا والى ان يقول في  
 تفصيل اقسام العللة ما يتوقف عليه وجود الشيء المبحر له او خارج عنه  
 الثالث اما منه الوجود او لا اجلا ولا هذا ولا ذلك وح اما ان يكون وجوده  
 موقفا عليه وهو الشرط او عدمه وهو المانع او كلاهما وهو المعدوم ومن  
 قال لغيره اما ان يكون جزءا عقليا وهو الجنس والفصل او جزءا حقيقيا وهو  
 المادة والصورة ولا حاجة الى ذلك لانه الكلام فيما يتوقف عليه الوجود  
 الخارج حيث يذكر نقطة العللة مطلقا مراد به التفاعلية ويذكر البواقي  
 بوصفها او باسم اخرى كما يقال لعللة الماهية جزءا وكن ويقال للعادة  
 مادة وطيرة ويقال للتفاعلية غاية وشيخ فاعل مبداء المتاخر عن  
 وجوده يوجب جهات المتاخر يجب وجود المعلول يعنى منه  
 وجود الفاعل السببي جميع ما يتوقف تأثيره عليه ويسمى عللة مستقلة  
 واما ايضا يجب وجود المعلول لا فلتترس وجوده منه في زمان على  
 منه في زمان آخر فوجوده في ذلك الزمان ان كان لا مولى يوجد في  
 الزمان الاخر لا يفسد لم يكن ما فرضناه مستوجبا مستوجبا وان لم يكن  
 لا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر بلا مرجح لانه الترجيح للمالك  
 من المتاخرات ترك بين الزمانين ويمد يد في ما يقال من انه لا يكون  
 هذا ترجحا بلا مرجح من المختار وانه جائز عند بعضهم انما المستحيل  
 اتفاقا فهو الترجيح بلا مرجح لا يفرض ان اداة وتعلقها لكونه من شرائط  
 المتاخر بوجوده في الزمانين معا فلا يتصور منه ترجيح مخصوص باحد

اترج

الزمانات فيكون وقوع الوجود في احد هذين الاخر ترجحا بلا مرجح وانه  
 بطبيعة واقعا كما ذكره ولا يجب مقارنته بالعدم اي لا يجب  
 ان يكون وجود العللة المستقلة مقارنا لعدم المعلول كما عرفت من جواز  
 استناد القديم الى الموشر قوله ان المتبادر من هذا العبارة ان وجود العللة  
 المستقلة يجوز ان يتقارن بعدم المعلول لكن ذلك بطريقتين من  
 انه يجب وجود المعلول عند وجود العللة المستقلة لا يقال وجود المعلول  
 عند وجود العللة اعم من ان يكون وجود العللة مقارنا لوجود المعلول  
 او يكون مستقليا لانه انقول اذا وجد الفاعل يوجب ما يتوقف تأثيره  
 عليه فلما ان يوجد المعلول مقارنا لوجوده فاعلة او بعد زمان  
 فان كان لا وقت ما دعيه وان كان الثاني فلا شك ان هذا  
 الزمان منتسم ويكون وجود المعلول في بعض اجزائه اذ لا سبيل الى  
 امتناعه بعد انقضاء العللة ووجوده بعد هذا الزمان مع امكانه قبله  
 ترجح بلا مرجح بل نقول وجوده مقارنا لوجوده فاعل ممكن فوجوده  
 بعد وجوده فاعلة ترجح بلا مرجح لا يقال وجوده مقارنا لوجوده  
 الفاعل ايضا ترجح بلا مرجح له مكان وجوده بعد لا المختار ان  
 وجوده بعد وجود الفاعل السببي جميع ما يتوقف عليه تأثيره زمان  
 ترجح بلا مرجح مقارنتها وعكس هذا يعنى ان يكون وجوده مقارنا  
 لها ولا يجب تأخره عنه غير معقول فان قيل لوضع هذا المحاجز  
 استناد الحادث الى القديم لتأخره عنه بالزمان قلت من جملة  
 ما يتوقف عليه تأثير القديم في الحادث شرط حادث يتاخر  
 الاثر الحادث كمتعلق الاداة عندنا والحركات والاضاع عنه

١١٠  
 ١١١

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

فإن كان يجامع وجود المعلول بخلافه لمعد القريب فإنه يجوز أن يجامعه <sup>الصلح</sup>  
وأن المعد سواء كان قريباً أو بعيداً لا يجوز أن يجامع المعلول لأن المعد لازم  
للمعدلة وهو القوة الشاققة للعلل فكذلك لازموه أيضاً لا يجوز أن يجامعه  
واقترن في هذا الدليل وجب احتياج المعلول في جميع أوقاته إلى القوة <sup>الصلح</sup>  
العلية الموجبة لا ولا حكمة بقدم بالقدوم ومن هنا إذا كان يكون المعلول <sup>حادث</sup>  
علتاً مستقلة عن علته لا إذا وجدته من أحدهما ثم انقضت فوجدت من آخر  
في زمان انقضاء ما وكل فوجد المعلول فيه فلا يزعم انقضاءه بالانقضاء علته المستقل  
والبرهان أن ما تم على استماع إجماع علتين مستلفتين معاً على البطلان وكذا  
لا يزعم من عدم الشرط عدم المعلول لئلا كان يقوم مقامه شرط آخر وجب  
بأنه لا استغناء فإن يكون لوجود شخصه علتان مستلفتان على سبيل البطلان  
مقتضى الإجماع أو لا يكون كل واحد منهما بحيث لو وجدت من سببها <sup>الصلح</sup>  
في المعلول الشخصي وإما أن يوجد أحدهما ينشأ العلية فيوجد المعلول  
يعدم بقا العلة ويوجد الآخر فهو مستلزم لأن المعلول الشخصي أن أقدم  
أقدام <sup>الصلح</sup> لا أول ثم يوجد بالوجود الثانية لزم إعادة المدعى وأن لم يقدم كانت  
أصل الوجود حاصله لايجاداً لا أول ولما كانت الآخرى علة مستقلة  
وجبان أن يكون منقبة المعلول أصل الوجود أياً فليزم حصوله بالاصل  
ولا يمكن أن يقال إنما تنقبة بقاء أصل الوجود بالاصل بالعلية الأولى فزعم  
أن لا يكون علة مستقلة بالمقدور خلافاً فظن أن المستقل المذكور بمن يجب  
أن يكون ناجت إذا وجدت أحدهما استعمالاً وجوده لا في غيره بعدها وأن  
أن يوجد به لا وقتاً ابتداءً فإن قلت ما ذكره إنما تم في عدم العلة <sup>الصلح</sup>  
لا في ذلك واحد من المتعلقين بأنه من تعدد الشرط مع وحدة المتعلق

وجوه المعطوف على تفاوت مراتب الاستعداد  
ونحن من مراتبهم لا يلبون ان يجامع وجوهه  
يا لفضل لان الاستعداد صو



اذا جاز ان يتوقف تأثيره على احدهما لا يثبت قلت اذا توقف تأثيره على الثاني  
 لا يثبت له يكون خصوص شيء منها شرطاً فلا يتحدد في الشرط وان توقف تأثيره  
 على احدهما بخصوصه فلا يرد انه ويكون التأثير المشروط بخصوصيته هو  
 تأثيره الآخر ويتم ما ذكرناه بلا شبهة وكذا الحال في عدم المانع من التأثير فانه  
 كان للمانع من كماله من حيث متناهى اشياء احدهما لا يثبت فلا يتحدد في  
 عدم المانع فاذا كان التأثير متوقفاً على خصوصية احد الطرفين فلا يرد له  
 ذلك لعدم ويكون التأثير المتوقف على خصوصية عدم كماله من حيث متناهى اشياء  
 اقوله فيه نظراً ما اذا قلنا ان التأثير المتوقف على عدم المانع لا يثبت  
 بل انعدم المانع لا يثبت وجوده فانه متناهى اشياء وجود المانع بهذا السبب  
 وان لم يتبين كان اصل الوجود حاصله قلنا ان اراد اصل الوجود  
 للحاصل للمعلول في الزمان السابق فثنا ان العلة الثانية لا تنبئ في حصولها  
 لا يقتضي ذلك وان اراد اصل الوجود نفس الوجود اعم من ان يكون  
 الزمان السابق او غيره فثنا انهما تنبئ الوجود للمعلول وكنت في الزمان  
 الذي هو زمان وجود العلة الثانية قوله يلزم حصول الحاصل فثنا فان  
 وجود المعلول في زمان وجود العلة الثانية الذي هو الزمان الثاني  
 غير الوجود في الزمان السابق الذي هو الزمان العلة لا يثبت لا يقال فثنا  
 هذا يكون فائدة العلة الثانية وجود المعلول في الزمان الثاني فثنا  
 وجوده ولا معنى للثنا والافها فثنا العلة الثانية يعيد ثبات وجوده  
 الحاصل للمعلول لا يثبت فثنا مستقلة لا تقتضي العلة الثانية  
 تنبئ نفس الوجود من غير اشتراط ان يكون في الزمان الثاني او  
 الا ولكن لما وجدت العلة الثانية في ان انعدام العلة لا يثبت

انما كلامه

غير متصل

لم يقبل بين زمان وجود العلة بين زمان آخر لزم استقرار وجود المعلول صاد  
 اذ في ذلك لا يثبت في العلة واما ثانياً فلا يثبت لوجود ان يكون  
 فاحد علتان متباعدتين اصل الوجود في ان انعدام يوجد علة اخرى  
 الوجود للحاصل بالعلة الاولى قوله يلزم ان لا يكون العلة لا يثبت مستقلة فثنا  
 لا يثبت انهما مستقلة اذ المطلوب ان يثبت جواز ثبات المعلول بعد انعدام  
 علتها اي وجه كان واما ثانياً فلا يثبت هذا الدليل يثبت على اشتراط إعادة العلة  
 وذلك لم يثبت كماله فثنا لثنا قوله ان انعدام المعلول بانعدام  
 الاصل ثم وجد باليجاد الثانية لزم إعادة المعدوم ان انعدام بانعدام الاول  
 يثبت ما ادعينا استطعنا هذا الاعتراض واما رابعاً فلا يثبت انما اذ توقف  
 تأثيره على احدهما لا يثبت له يكون خصوص شيء منها شرطاً فلا يتحدد في الشرط  
 وان توقف تأثيره على احدهما بخصوصه فلا يثبت له يكون التأثير المشروط  
 بخصوصيته لا يثبت تأخر تأخر لزم لا يثبت على استقامة ان يكون لواحد شخصه  
 علتان مستقلتان مطلقات وقد سبق انه لا استقامة فان يكون لواحد شخصه  
 علتان مستقلتان على سبيل اليد لا تتعا لا اجتماع بان يكون كل واحد منهما  
 بحيث لو وجدت هي ابتداء وجد ذلك للمعلول الشخصي فثنا لا يثبت لوجود  
 للمعلول اما ان يتوقف على احدهما لا يثبت فلا يكون خصوص شيء منها  
 علة فلا يتوقف في العلة واما ان يتوقف على احدهما بخصوصها فيثبت ان يثبت  
 المعلول لا يوجد فثنا لا يكون الاخرى علة يثبت والحاصل مع المدركة  
 الثابتة اذ لم يكن خصوص شيء منها شرطاً فلا يتحدد في الشرط ولا يثبت  
 من ان البناء يثبت بعد البناء فالمعلول يثبت بعد علتها فتدبر في ان سبب  
 المعلول بما هو على حقيقة وكذلك ما يقال لا يثبت ان لا يثبت له في وجود

الابن فهو اما على لوجوده او شطط ان الابن يتي بعد الاب وكذلك الثاني  
 فاعلية او شرط الحقيقة للمادة المتخفية بها مع بقاء الحقيقة بعدتها فيطابقا او يتفرق  
 من ان المعلول لا يجوز ان يتي بعد العلة فان الابن با راده مخصوصة وحركة  
 معينة علة فاعلية او شرط يتم به العلة التامة لحركة الحق وحركة الحق علة  
 معلية حصول في الجسم ثم حصول في الجسم زمانا مع اسور يتجدد هناك علة لا  
 لتبطل الصورة الانسانية فيفيض عليها تلك الصورة من المبدأ الفياض  
 تصور انشاء وبقاء انشاء لعل اخرى غير الابن فلذلك جاز بقاء  
 بعده وكذلك الثاني مجاورتها للابن بعد ما لا يتصور الحقيقة فينتفيح الحقيقة  
 عليها من المبدأ في مع وجوده يتجدد المعلول الفاعل اذا كان  
 واحدا في ذاته ولربما يكون لصنعة ولربما يكون فعله شرطيا لم يزل عند الحكماء  
 ان يصدر عنه اكثر من واحد خلافا لاكثر المتكلمين وقد يتوهم ان عدم جواز  
 ذلك في الموجب بالذات وجواز في الفاعل المختار كلاهما مشغولان في  
 التفرع بينهما فان المبدأ الاول يوجب استحالة ان الفاعل المختار  
 اذا تعدد ارادته وتعلقها على ما ذهب اليه المتكلمون كان خارجا عن المختار  
 يصدره او فيه كثرة باعتبار تعدد ارادته او تعلقها فلا يكون واحدا من  
 جميع الوجوه فان تصور ان لا يكون فيه تعدد توجه كان دخلا فيه و  
 مستلزما فيه ايضا اجتمع الحكماء بوجوه الاول لو كان الواحد الحقيقي مصدرا  
 الامرين كانت مصدرية هذا غير مصدرية ذلك فان كان كل منهما  
 نفسا للواحد الحقيقي كان لا من واحد حقيقتان مختلفتان وان دخل  
 فيه واحد منهما لم يتركب فلم يكن واحدا ما فرضناه واحدا وان خرجا  
 او خرج احدهما كان الاخر عينا لزم القم في الخارج لان المصدرية

الخارجية لا يمكن ان يستند اليها الواحد الحقيقي الا ان لم يكن هو وحده مصدرا  
 وللمصدرية خلافا فيكون الواحد الحقيقي مصدرا لتلك المصدرية وشكل الكلام في  
 مصدرية المصدرية حتى يتم واجب تارة بالنقض وتفتريه المثلث وهذا  
 الدليل اذ منسقة فانقول لو صدر عن الواحد الحقيقي شيء فصدرية ذلك  
 الشيء امر مغاير له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما داخل فيه وبينهم  
 تركه او خارج عنه معلول له الامر اننا وبيننا الكلام الى مصدرية تحتها حتى  
 يفرم القم او نقول كان الصادق وهناك شين احدهما ذلك الشيء لها  
 عن الواحد والثاني مصدرية لذلك الشيء لا شيء واحد وهو متساوي  
 لما ادهيت من الحقا والمعلول عند الحقا والمادة وارة بالحق وهو ان المصدرية  
 امر اعتباري فيستعني عن المصدرية قبل لا بد ان يكون للعلو خصوصية  
 مع المعلول باعتبارها بصدر عنها معلولها المعين لا يكون لها تلك  
 الخصوصية مع غيره اذ لو لاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول ياول  
 من اقتضاها لها لاعتاد فلا يتصور صدورهما فاذا فرضنا ان الماد مثالا  
 يصدر عنه البرودة فلا بد ان يكون له مع البرودة خصوصية لا يكون  
 له مع غيرها وبسبب ذلك يتعين صدور البرودة عنه دون الحرارة  
 وغيرها وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدرية فيكون موجودة  
 قطعا ومتعددة على المعلول جزا فيفهمون عن تلك الخصوصية  
 بالمصدرية تارة وبالصدور اخرى ويكون المعالجة بحيث يجب عنها  
 المعلول حرة تالفة وذلك لضيق العبارة عما هو المقصود في هذا التقا  
 حتى ان الخصوصية ايضا تحتها الاشكال بانها اضافية لكن  
 يتصدها مفهومها الاضافي بل ان يدان مخصوصا له ارتباط وتعلق



واختصاصه بالمعول المخصوص لا يكون له ذلك مع غيره ويصح إطلاق  
الافعال على ذلك المعنى المراء بطريق التعميم مما لا يمكن فانه يقع المنع  
فلا يقتضي ايضا فان المعول اذا كان واحدا يكون مصدره بالحق  
المذكور عين ذات المصدر لعل ما اذا تعدد المعول فانه يتحقق  
مصدرتان متغايرتان لا يمكن ان يكونا كلتا معنيين ذات  
لما مر اذا ولا ان يكون واحدة منهما داخلية فيه فيلزم كون احدهما لا  
اقل خارجا عنه معلولا له وبسم الكلام ان ما عارضه بانه لا يجوز  
ان يكون لثلاث واحدة من جميع الوجوه الخيالات خصوصية بل هو  
متعددة متشابهة في جهة واحدة وغير متشابهة في جهة اخرى فلا يكون تلك  
لخصوصية لها مع غير تلك الامور فمصدرها تلك الامور واسما  
لا لبعضها دون بعض ولو سلم انه لا بد من خصوصية مع كل واحد  
معين فلازم انما موجودة قوله وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي  
المصدر فيكون موجودة قطعا قلنا ان اراد بالمصدر الفاعل فلازم  
ان الخصوصية المذكورة يجب ان يكون في الحقيقة فاعله حتى  
يلزم وجوده الجواز ان يكون فاعله واحدهم امر عيني له  
خصوصية مع معلول معين ومع امر عيني آخر له خصوصية  
مع معلول آخر فلا يكون الخصوصية هي الفاعل بل المجموع المأخوذ  
منه ومن غيره وان اراد بالمصدر ما له دخل في الصدور سلمنا ان  
الخصوصية مصدر لكن لا تم ان المصدر بهذا المعنى يجب ان  
يكون موجودا لا يقال اننا انما نكتسب بوقوف على وجوده  
بأنه يكتفي بكونه على المعول او يلزمه ان يكون ما في الواحد الحقيقي ولو

بأنه

بالاعتبار لا نقول ان واجب تعدد الامور الاعتبارية كذا في القول  
الحقيقي بل ان لا يمكن سلب شيئا كثيرة عن شيء واحد من جميع الجهات  
لاستلزامه كثرها فيه كذا يظن ان جميع ما لا يسلوب عنه بالضرورة  
وبالافعال ان سلب شيء عن شيء امر عيني لا يتحقق في العقل  
الا بتعدد السلوب وسلوب عنه يتعد بالمر ولا يكتفي بكونه شئ المستوي  
عنه وحده وح لا يكون الواحد الحقيقي من حيث هو واحد حقيق  
سلوبا عنه اشياء كثيرة فدفوع بان الواحد الحقيقي كالواجب في صفة  
في حد ذاته في الخارج بالسلوب والاضافات وان لم يكن هي حقيقة  
في الخارج ولا يتوقف ذلك الانصاف على عقل السلوب عنه والمستوي  
وانما المتوقف على عقلها هو العلم والانصاف لا نفس الانصاف  
الثاني لو كان صدور الكثير عن الواحد كان تعدد الامور مستلزما  
لعدمه المورث فلا يصح الاستدلال منه عليه لكن مثل هذا الاستدلال  
مذكور في العقول فان الماد انما لا يوجد البرودة والنار فوجب  
الحرارة قطعنا بان طبيعة النار غير طبيعة الماء فغير انه كل تعدد  
المعول تعدد العلة وينعكس على الشيء الى قولنا كل الخواص <sup>التي</sup>  
أخذ المعول وهو العلم والمور ان الاستدلال على تعدد طبيعة  
الماء والنار انما هو بالتحلف لا بالتعدد فان الماد انما لا يرد  
كما كان مع الماء وراينا ما والا حرمه كما كان مع النار علنا تحلت  
اشياء كل منهما عن الآخر انما متباينان فلو راينا اشياء متعددة بلا تحلف  
لم يمكن لنا الاستدلال بها على تعدد المور بل هذا هو المتنازع فيه  
انما الثالث لو كان الواحد الحقيقي مصدرا لأمورين كأدب مثلا كان

بأنه

معدداً وليس آلا وليس آفيلزم اجتماع النقيضين والموجب  
 ان نقيض صدوره هو لا صدوره لا صدوره لا صدوره  
 هذا الوجه كيد ابن سينا الى عينا رباطا طلب منه البرهان على هذا  
 المطلوب قال الامام العجيب بن يقطين رحمه الله في المنطق لبعض من المتأخرين  
 في مثل هذا الطلب لا يلزم حتى يتم في غلط فصح منه الصبيان ثم لم يجر  
 اكثر من باعتبار كثره من صفات اشارة الى جواب استلال الكليات  
 وهو انه لا يتصور عن الواحد الحقيقي الا الواحد لما صدر عن المعلول الاول  
 الا واحد والثاني وعنده واحد من الثالث وهو غير ممكن فيكون الموجود  
 سلسلة واحدة ويلزم في كل موجودين وضد ان يكون احدهما علل للآخر والاخر  
 معلول لغيره وبغير وسط وهذا بطر ضرورية ولغير الجواب ان  
 في الشان يلزم ان لو لم يكن في المعلول الاول وحده كثره لوجب  
 الجهات والاعتبارات وان له وجودا وجوبا بالغير والامكانا في  
 الذات فصدر عنه بسبب كل جهة من تلك الجهات امر اخر والامر  
 الامام بان هذه كلها اعتبارات عقلية لا تقع على الاعيان الخارجية  
 ولما كان ظاهرا انما ليست عللا مستقلة بل شرطا وجعليات فثبت  
 بها احوال العلة الموجودة اعترض بانها لو كثر مثل هذه الكثرة في ذات  
 يكون الواحد مصدر المعلولات الكثيرة فذات الواجب ثم يصح ان  
 يحصل بها الكمالات باعتبار ما له من كثره السلوب والاضافات من  
 غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك ويجعل ان الصادر الاول  
 عنه ليس الا واحد او واجب بان السلوب والاضافات لا يثبت الا بعد  
 ثبت الغير فلو كان لها مدخل في ثبت الغير لزم الدور واعتراض

ان ثبوته لا يتوقف على ثبت الغير بل يقتلها بيقوت على فعل الغير كما  
 من فلا دورا فله ان سلب شيء من شيء لا يتوقف على تحقق شيء من  
 الطرفين واما الاضافة بين المنسيين فلا يتصور تحققها الا بوجوبها  
 والمقام في شرح الاشارات قد بين كيفية تكون الجهات المنقضية لان كان  
 صدوره للكثرة عن الواحد لوجه آخر حيث قال اذا فرضنا مبدءا اول ويكون  
 او صدوره شيء واحد ولكن ب و يوفي اول سواب معلولا ثم من الجاز  
 ان يصدر عن ا ب توسط ب شيء ويكون ج ومن ب وحده شيء ويكون  
 د فيكون في ثابته المراتب شيان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جازنا  
 ان يصدر عن ب بالتوسط الى شيء اخر صار في ثابته المراتب ثلاثة اشياء  
 ثم من الجاز ان يصدر عن ا ب توسط ج وحده شيء في توسط د وحده شيء  
 و ب توسط ج د معا ثالث ويتوسط ج د رابع ويتوسط د رابع  
 يتوسط ج د رابع ويتوسط د رابع ويتوسط د رابع ويتوسط د رابع  
 ويتوسط ج د رابع ويتوسط د رابع ويتوسط د رابع ويتوسط د رابع  
 عن ج د معا ثاني عشر ويكون هذه كلها في ثابته المراتب ولو جازنا  
 ان يصدر عن ا ب بالتوسط الى ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب في  
 المتوسطات التي يكون فرت واحدة صار ما في هذه المرتبة اضعافا مضاعفة  
 ثم اذا جاوزنا هذه المراتب جاز وجود كثره لا يحصى عددها في مرتبة  
 واحدة الى الابد لانه لا يمكن ان يصدر اشياء كثيرة في مرتبة واحدة عن  
 مبدء واحد في كلامه وعلى هذا الوجه يكون الجهات الموجبة للكثرة اولى  
 موجودة لا اعتبارا بغير كما في الوجه الاول ومع ذلك لا يكون الصادر عن  
 الواحد الا واحدا فلا بد على هذا الوجه الاعتراض المذكور المخور على الوجه



نزول وهذا الحكم يعكس على نفسه وفي الوحدة النوعية  
 لا عكس يعجز ان الواحد بالتحقق لا يكون معلولاً للعلتين يستلزم كل منهما  
 بالحد ذاته خلافاً لبعض المعزاة وذلك لوجوب الاول انه يلزم احتياجه الى كل  
 من العلتين لكونه ماعلة واستغناء عن كل منهما لكونه الاخرى مستقلة  
 بالعلية الثاني انه لو توقفت على كل منهما لم يكن شئ منهما علته مستقلة بل يحز  
 علته لان معنى استغناء العلة ان لا يتوقف في التاثير على شئ اخر فان  
 توقفت على احدهما فقط كانت هي العلة دون الاخرى وان لم يتوقف  
 على شئ منهما لم يكن شئ منهما علته وهذا خلاف الواحد بالشيء فانه  
 لا يتم اجتماع المستقلين عليه بمعنى ان يتم بعض افراده ببعضهما  
 بتلك فيكون المحتاج الى كل منهما امراً مغايراً للمحتاج الى الاخرى وح لا يلزم  
 احتياج شئ الى شئ واستغناء عنه بعينه او ورود الامام ان المعلول  
 الشئ على ان احتاج لثاته الى العلة المعينة استغناءه الى غيرها وهذا  
 وان لم يحتمل كان غنيا عنها لثاته فلا يعرض له الاحتياج اليها في اجاب  
 بانه لا يلزم من عدم الاحتياج لثاته الى العلة المعينة استغناءه عن  
 العلة مطلقاً بل يجوز ان يحتاج لثاته الى العلة ما يكون الاستغناء الى  
 العلة المعينة لا من جهة المعلول بل من جهة تلك العلة المعينة فلما  
 المطلقة من جانب المعلول وتبين العلة من جانب العلة واعتبر في  
 الواقع بان فيما ذكر من احتياج المعلول الى العلة ملحق بكون التعيين  
 من جانب العلة التزاماً بعدم احتياج المعلول الى العلة بمعنى انه لو كانت  
 محتاجة الى العلة ما لا يفيها فيجوز ان يكون الواحد بالتحقق معلولاً للعلتين  
 مستقلتين عن غير ان يحتاج الى كل منهما بعينه ليلزم الجمع بل الى مفهوم

احدهما

احدهما لا بعينه الذي لا يتألف في الاجتماع كما هو شأن المعلول النوعي <sup>المعلول</sup>  
 انه لما جاز ان يكون الاستغناء للعلتين نوعياً ناشياً من اتفاقنا العلة المعينة  
 دون احتياج المعلول الى تلك العلة المعينة جاز ان يكون الواحد بالتحقق  
 معلولاً للعلتين مستقلتين ولا يكون محتاجاً الى شئ منهما بعينه  
 يلزم من اجتماعهما كونه محتاجاً ومستغنياً بالقياس الى كل واحد منهما  
 بل يكون محتاجاً الى العلة ما وهذا الاحتياج لا يتألف في الاجتماع ولا يتم اذا اجتمعت  
 لزم الاستغناء عن خصوصية كل منهما الا عن مفهوم احدهما الذي هو  
 احدهما فلو يتم الدليل الاول وايضاً قل ان يقتصر في الدليل الثاني على  
 وهو ان يتوقف المعلول على احدي العلتين لا بعينه فلا يلزم شئ من  
 التحدو واما المذكورة في الدليل الثاني فلا يتم هو ايضا اقول ان المعلول  
 الشخصي اذا اجتمع عليه ثلثان مستقلتان بعين كل واحدة منهما احتياج  
 المعلول الى نفسه على ما تقدم من ان تعين العلة من جانبها فيكون احتياج  
 الى كل واحدة منهما بعينها ويلزم ما ذكرنا ولهذا اذا اتفق على ان الواحد  
 سبيل المبدل اما ابتداء او على التعاقب لا يلزم محذور ذلك المتعين بالعلية  
 على تقدس وجود كل واحد منهما انما هي الموجودة ح دون التي لم توجد  
 بعدا ووجدت ثم انقضت هذا والحق ان الطبيعة النوعية لا احتياج  
 لها الى العلة ولا استغناء لها عنها ايضا لانها اذا كانت للوجود الذاتي  
 فان استغناء شئ عن العلة معناه ان يوجد بدونهما واحتياجه اليها  
 ان لا يوجد بدونهما فلا يكون موجوداً لا يتصف بشئ منهما والظاهر  
 لا وجود لهما في الخارج انما الموجود فيه اشخاصها وقول المصنف ان الواحد  
 بالشيء يكون له علم متعدد ليس معناه ان الطبيعة النوعية <sup>حده</sup>

يكون لها على استعداد بل معناه ان افرادها التي هي واحدة بالشيء يكون  
لها على استعداد بان يقع بعضها بهذه وبعضها بتلك والنسبتان  
اي العلوية والمعلوية من قولنا في المعقول لاست اقوالا لا  
في انهما من الوجود الاعتبارية والافتراس الشم واما التماس المعقول  
الثانية فانه حيث يثبت التماس بينهما مقابلة الشم  
وقد يجتمعان في الشيء الواحد بالنسبة الى امر يحي  
قد يكون شئ معلوم معلولا لا هو كالمعلول المتوسط ولا  
يتما كسان اي العلوية والمعلولة فيهما اي في العلوية والمعلولة  
اي لا يكون العلوية معلولة للمعلولة بربط او بغيره ولا المعلولة علوة  
لعلها كذلك وهذا المعنىان متلازمان وهذا هو الذي يقال له  
الدور ولا يذكر دليل على بطلان كاسيد كذا على بطلان الشم فكانه  
يدعي بذاستهما كاذبا ليدل على انهما بالزمان واستدل بان العلوية متقدمة  
على المعلولة فلما كان الشيء علوة لعلته كان مستند ما على علوة المتقدمة  
عليه فيلزم تعلقه على نفسه عبرية تبت واعتبر على الامام بات  
العلوية لا يجب فقد هما بالزمان بل بالذات في فتوى معنى الشم  
بالذات ان كان نفس العلوية كان قولك لزم تقدم الشم منه  
جاء بغير قولك لزم علوة الشيء لعلته وهو عين المتنازع فيه  
بحسب المعنى وان كان عا لثاله في اللغة وان كان معنى التقدم  
اصلا وانه ذلك المذكور فلا يدل تصويره ولا ثم تعبيره باقامة الدليل  
عليه تابعا فاما من وراء المسح في المتأخرات اذ لا يتصور هناك للتقدم  
سوى العلوية والاشياء ان له مفهوما سواء فلا يتم ان ذلك المفهوم

ثابت للعلوة قالوا لا وطان يقال كل واحد منهما على تقدير الدور منتزعا  
لآخر المنتزعا اليه الى ذلك الواحد فيلزم ح افتراض كل واحد الى نفسه  
وانه مع اذا افتراضية لا يتصور الا بين المتشبهين ثم قال ولا تعرف ان  
يقال نسبة المنتزعا اليه الى المنتزعا بالوجوب لان العلوة المعينة تستلزم  
معلولا معينا ونسبة المنتزعا الى المنتزعا اليه بالامكان لان المعلول  
المعين لا يلزم علوة معينة بل علوة ما وما يعنى الوجوب بالامكان متساوية  
واما ان كان هذا اقوى من ذلك الاصلان فحققت النسبة بكنية التمايز لا  
واقول فيه بحث لانه جاز ان يكون لكون الشئين حجتان بقا انهما  
نسبتان مختلفتان بالوجوب والامكان والجواب عنه بانه اذا اختلفت  
الحجته لا يكون ما نحن بصدده لبطا اذ اذ كانا متساويين بطا الدور ولا دورا  
مع لثا دلجته ليس بشئ كان الدور هو ان يكون الشيء منتزعا ومنتزعا  
اليه كلاهما من جهة واحدة وبعد تحقق الدور يكون الشيء منتزعا ومنتزعا  
من جهة واحدة لا يتجرح في ذلك ان يترتب على كونه منتزعا صفة لذلك  
الشيء وعلى كونه منتزعا اليه صفة اخرى مغايرة للاصل كما في ما نحن بصدده  
فان منشأ احدى النسبتين هو كونه منتزعا ومنشأ الاخرى هو  
كونه منتزعا اليه واليه اخرين عليه القاضى الارى وبى بانه ان اراد بالافتراض  
في الدليل للمرضى عنه امتناع الانكسار مطلقا فتد بعكس الا فتاد  
بقا المعنى من الجانبين لجواز ان يقع انكسار كل من الشئين تحت  
الاخر ولا امتناع في ذلك بل هو فاق بين المتلازمين وليس يلزم  
من تماثل هذا المعنى بين العلوة والمعلولة الا امتناع انكسار كل منهما  
عن نفسه ولا يجوز فيه وان اراد بالافتراض امتناع الانكسار مع نفوت

متباري



الثاني تأخر المتعذر عن المعتر إليه جاء في التأخر ما جاء من التفتة في التزم  
 بعبته إذ فعله جاز أن أدت بتأخر المعلول عن المعلول كان قولك كل واحد  
 منهما على تقدير المدد مشترك في الآخر غير أنه خلاف كل واحد منهما معلول للآخر  
 هذا هو عين المتعذر فيه وإن أدت به مدى آخر فلا بد من تصوره <sup>وتقديره</sup>  
 والتفتة مشتركة بين الطرفين المرفوع والمردود أو قوله والمباين عن تلك التفتة  
 أن بين العلة والمعلول ترتيبا بحيث يقع أن يقال كانت العلة فكان المعلول  
 من غير عكس فإن أحاطا بذلك فإن يقع أن يقال ترك العلة لم يترك  
 للمانع ولا يقع أن يقال ترك العلة لم يترك العلة فبالضرورة هناك معنى  
 يقع ترك المعلول على العلة بالغا، ويتبع عكسه وهذا المعنى يقال بالفتة  
 إلى العلة كونه علة وقدره ومحتاجا إليه ومفتقرا إليه وموقوف عليه والفتة  
 إلى المعلول كونه معلولا وتأخرا ومحتاجا ومفتقرا وموقوف على الفاصل الاستقلال  
 أنه لو كان شئ على علة لم كونه علة لنفسه وبعبارة أخرى لم تقدم الشئ  
 على نفسه وبعبارة أخرى لم افتقاره إلى نفسه وبعبارة أخرى لم توفقت  
 الشئ على نفسه وذلك بقدر ضرورة فإن قيل الزعم قد وسدنا مع وجهها  
 أحدهما أن المحتاج إلى الشيء لا يلزم أن يكون محتاجا إلى ذلك الشيء  
 فإن العلة القريبة للشيء كافية في تحققة ذاته لم يوجد البعيدة ولا يلزم  
 تخلت الشيء عن علة القريبة وتأخرا، لأننا لو لم يكن هناك شيان  
 ماهيتين كل واحد منهما على الوجود الآخر وبما ماهيته أحدنا على الوجود  
 الآخر وجودا والآخر علة لوجود الأول قلنا الزعم ضروري والسند  
 مدفع لأن العلة القريبة لا توجد بدو العلة البعيدة لأن العلة البعيدة  
 لأن العلة البعيدة علة قريبة لليلة القريبة فلو وجدت بدو منها لم وجود

المعلول مع عدم علمه الغريبة وبطلانه ظ. ولأن كون ماهية الشيء على المعلول  
على الوجود مع انه ظاهر البطلان لا نأخذ به والضروة ان العلم الموجب  
لا بد وان يكون بوجوده قيل وجود معلولها ليس مانع فيه اعني الردة  
المترتبة توقع الشيء على ما يتوقف عليه ولا يترافق معه وضابطها  
سلسلة واحدة المعتبرة لثباته لان كل واحد منها  
اي من تلك السلسلة منتج للفصل بدونه علمه واجيبه وذلك  
لكونه ممكنا فلا يجب فلا يوجد بنفسه بل يحتاج الى علمه لانه لا يوجد  
وذلك لوجوب تقدم العلم بالوجود والوجوب على المعلول لكن الواجب  
بالعلم منتج ايضا اي مع الفصول ايضا لكونه بدونه علمه لانه  
لما تقدم فلو لم يصح الوجودات في المكنى لم يوجد شي منها فيجب  
علمه واجيبه لانه ما يجي طرقت للسلسلة وانت خبرت  
بجوده واجب سلسلة المكنات الى غير الثمانية فيقول كما ينبغي بغيره  
ويوجد لغوه ولا يترافق وهو واجب لثباته فمدعى انه لا يترافق  
وجوده علمه واجبه لانه مصادره والتطبيق بين جملة وقد  
فصلت منها أحادي منها هي جملة أخرى لم يفصل عنها  
هنا هو برهان التطبيق فعليه التوصل في كل ما يدعي تناهيه ولم يترافق  
انه لو تسلسل العلم والمعلولات الى غير الثمانية حصلت هناك  
جملة احادها من معلول معين وعلم معين ولا يرى من المعلول الذي  
يبدء والعلم الذي قبلها باهودته فقطبت بين الجملة التي قد فصلت عنها  
احاد متناهية والجملة لا يرى التي يتصل عنها هذه الاحاد تطبيق  
لجزء لاو لسن احادها على الجزء لاو لسن الاخرى وكذا ينطبق الجزء الثاني

على جزء الثاني وهلم جرا فان وقع ازيد كل جزء من السابعة جزء من السابعة  
لزم تناوذي الكثر والجزء وهو ج وان لم يقع ولا يتصور ذلك الا بان يوجد  
جزء من السابعة لا يكون ازيد جزء من السابعة لزم تناهي السابعة بالضرورة  
والسابعة لا تزيد عليها الا بمقدار منها فيلزم تناهيها ايضا ضرورة ان  
الزيادة على المتناهي متناهية واعتراض بان لا يقع ازيد كل جزء من  
السابعة جزء من السابعة ولا يلزم تناوذيها فان ذلك كما يكون للسابع  
فقد يكون لعدم التناهي وايضا الجمع اذ لم ينجم الجمع اذ لم ينجم لان التناهي  
العلم والمعلومات ومن فصل عدد منها فحق يحصل جزء اخرى  
توهم انقسام احداهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع محالا  
ولا يلزم من ذلك استحالة شئ من اجزائه فان مجموع قيام زيد وعنده  
سبح وكل واحد منهما ممكن في نفسه وايضا فالدليل منقوض باذنه والحوادث  
التي لا اول لها والنفس لنا طرفة فاما غير متناهية عند التناهي  
بالنطبق مع ان الحجة جارية فيها واجيب عن الاول بدعوى الضرورة  
فان كل حجتين امامتنا وبيان او متناقضتان بالزيادة والتنصاف فان  
اننا قصة يلزمها الا لنقطع وعن الثاني بانه اذا كان المجموع محالا  
لابد ان يكون شئ من اجزائه واجتماعها محالا ونحن نقول بالضرورة  
ان ما سوى عدم التناهي لا يكون محالا وعن النقض بالاحتمال بانها  
من الاعتبار اذ انت العقلية ولا يدخل في الوجود من المعدادات الا ما هي  
متناهية وعن النقض بالباقيين اعني الوجود المتعاقبة الوجود كالحركة  
الفلكية فالتقيد بوجوده معالكن لا ترتيب بينهما كالنفس لنا طرفة ان  
المشاكلين لم يحسم على استحالة كونها هيما واجراء بهان التطبيق فيها

وسيجر المسح بذلك فيخرج حدوث العالم وما الحكماء المشركون في  
استحالة ما لا يتناهي اجتماعها والتشبيب في الوجود بينهما فيقولون  
اذا كانت الاحاد موجودة معا بالنعول كان بينهما ترتيب ايضا فاذا جعل  
الاول من احدي الجملتين بازاء الاول من الجملتين لاخرى كان الثاني  
بازاء الثاني وهكذا فيتم التطبيق بلا شبهة واذا لم يكن موجودة  
في الخارج معا لزم لان وقوع احاد احدهما بازاء احاد الاخرى ليس  
في الوجود الخارجي اذ ليست بمجموعة بحسب الخارج في زمان واحد  
فما الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الزمن فتم  
ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع احاد احدي الجملتين بازاء احاد الاخرى  
الا اذا كانت لاحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن وكذا كان  
التطبيق اذا كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينهما ترتيب بوجه  
ما اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني و  
الثالث بازاء الثالث وهكذا الجوان ببقع احاد كثيرة من احدهما  
بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا احط العقل كل واحد من الاول  
واعترض بازاء واحد من الاخرى لكون العقل لا يتعد على استحضار ما لا  
لمنصور لا وفية ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق وتغير  
الخلق لم ينقطع التطبيق بالقطع والمهم والعقل واسترضى ما يصورنا  
لك يتوهم التطبيق بين حقلين مستدين على الاستواء وبذلك  
الحصى فانك في الاول اذ اطبقت طرفي احدي الجملتين على طرف الاخرى  
كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني  
وليس الحال في عدد الحصى كذلك بل لا بد بذلك في التطبيق من اعتبار

نهائية



تتأصلها أقول وقوم كل واحد من أحاد الجملتين المتأصلة بالفاء واحد من أحاد  
المتأصلة إذا كانت الجملتان موجودتين معاً من أحوال الممكنة وإن لم يكن بين  
أحادهما ترتيب والعقل يفرض ذلك الممكن وأما حتى يظهر الخلق ولا يحتاج  
في ذلك الترتيب إلى ملاحظة أحادها منسصلة بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن  
ملاحظة أحادها في بيان التطبيق يدل على أن أحوالها غير المتأصلة هي المتأصلة  
سواءً مطلقاً أم سواءً كان بينهما ترتيب ولا وإن التطبيق باعتبار  
النسب بين بحيث يتعدى كل واحد منهما باعتبارهما واجب  
تأويلهما كوجوب ترتيب أحدهما بالنسبة إلى الآخر  
حيث سبق هذا برهان آخر على استحالة النسب لقوله أنا نقول  
المعلول المحض من السلسلة المفترضة إذا كان التكم في جانب العلل  
العلل المفترضة إذا كان التكم في جانب المعلولات ويجعل كلا من الأجزاء  
التي هي على الترتيب الأول أوختها على الترتيب الثاني متعدياً باعتبار  
وصفي العللي والمعلولية لأن الشيء من حيث أنه عللي متغير من حيث  
أنه معلول فيحصل الجملتان متغيرتان بالاعتبار أحدهما العللي والآخر  
المعلولات ويلزم عند التطبيق بينهما زيادة وصف العللي على الترتيب  
الأول وزيادة وصف المعلولية على الترتيب الثاني ضرورة سبق العلة  
على المعلول فإن كل عللي لا يكون معلولاً ولا يكون معلولاً لا يكون عللياً  
المعلول المحض من السلسلة بل على معلول عللياً المتقدمة عليها بمرتبة وذلك  
المعلول هو نفس تلك العلة المنطبقة عليه وإنما يتغير بالاعتبار وصف  
العللي والمعلولي وبهذا الاعتبار يقصود أن نظائرها في كل عللي ومعلول  
منطقتين لا بد أن يكون قبلها علة فإذا انطبقت أفراد المعلولات

بأسرها بحيث لم يرتب واحد منها غير منطبق كان هناك علة متقدمة على  
المنطقتين لم ينطبق عليها شيء من أفراد المعلولات ولا يلزم أن ينطبق  
معلول من تلك المعلولات على علة فلا يكون علة متقدمة عليه بل واقعته  
في مرتبته وقد عرفت بطلان ذلك في سلسلة العلل على سلسلة المعلولات  
بإحدى وفيه انقطاع السلسلتين وكذا كل معلول على الترتيب الثاني لا ينطبق  
على علة بل على عللي معلول المتأخر عنه وعن ذلك السلسل فيكون معلولاً  
علة منطقتين لا بد أن يكون بعد ما معلول ويلزم على قياس ما تقدم زيادة  
سلسلة المعلولات على سلسلة العلل بإحدى وينتظم السلسلتان معاً  
ولأن الموتر في المجموع أن كان بعض أجزائه كان الشيء من  
في نفسه وعلمه فلا بد أن المجموع له علة تأتية وكل جزء ليس  
علة تأتية إذا الجملة لا يجب به فكيف يجب للجزء شيء  
هو محتاج إلى التأتية أي من تلك الجملة برهان آخر  
نقترنه أن جميع تلك الموجودات المتسلسلة إذا أخذت بحيث لا  
يدخل فيها غيرهما ولا يخرج عنها شيء منها فلا غشاً أنه موجود ممكن  
الوجود فلا يخصه أجزائه في الوجود ومعلوم أن المركب لا يعدم الأجزاء  
شي من أجزائه وأما إمكان فلافتقار الجزء إلى الممكن وإذا كان الجميع  
موجوداً ممكنات فجزءه بالاشتغال بالانتماء وهو لا يستحال وأما جزء منه  
وهو أيضاً مستلزماً كون ذلك الجزء علة لنفسه ولعللها على أن  
العلة المستقلة للمركب من أجزائه المكتبة يجب أن يكون علة لكل جزء منه  
أذ لو كان الوجود لبعض أجزائه شيئاً آخر لزم مقتضاه حصول المركب عليه  
فلم يكن أحدهما مستقلة وأيضاً وجد الجميع بالاشتغال لا يجوز أن

يكون جزءه لان كل جزء يحتاج الى ما لا ينفك اي من تلك السلسلة فلا يشعل  
 بدونه واما خارج عنه وقد مر اننا ان العلة المستقلة للمركب من اجزاء  
 المركب يجب ان يكون علة لكل جزء منه فلو افترضنا ان يوجد ذلك الخارج  
 جزء من اجزاء السلسلة ولا يكون ذلك الجزء مستند العلة بوجوده وان  
 في السلسلة والافعال علة على معلول واحد مختص وهو معلول المتردد  
 لاننا قد فرضنا ان كل واحد من افعال السلسلة مستند الى آخر منها الى غير  
 النهاية مستند ايضا انما لا يستند ذلك الجزء الى علة داخلية كان طرفها  
 لتلك السلسلة فيكون متناهية مع فرضها غير متناهية وبما ذكرنا من  
 التقدير انهم ما قيل ان اريد بالعلة التي لا بد منها لجميع السلسلة العلة التي  
 فلا تم استحالته كونها نفس السلسلة فان العلة التامة بمعنى جميعها هي  
 اليد التي قد يكون نفس ذلك الشيء كما في المركب من الواجب فيكون  
 فان قيل قلزم ان يكون واجبا لكون وجودها من ذاتها وكفى بهذا  
 الاستحالة قلنا وانما يلزم لولم ينتشر الجزء الذي ليس نفس ذاتها  
 وان اريد العلة التامة لعلية فلا تم استحالته كونها بعض اجزاء السلسلة  
 وانما يستحيل لولم كونها علة لكل جزء من اجزاء السلسلة حتى نفسه  
 وعلة وهي حجاز ان يكون بعض اجزاء المعلول المركب مستندا  
 لطرف فاعلة كالحطب من السور لا تافصوحنا ان المراد بالعلة  
 التامة المستقلة بالافعال واما السور فاعلة المستقلة ليس هو الخارج  
 وحده بل مع فاعل الخشب نعم برودي المقدمة القابلة بان كل جزء يحتاج  
 الى علة فلا يستل بدونها ان احتياج العلة الى ما هو علة لها لا يوجبها  
 لا ينافي في استلواها بل انما ينافي فيه احتياجها الى ما هو علة لمعلولها

وما ينافي في الجاهد وعلى المقدمة القابلة بان العلة المستقلة للمركب من اجزاء  
 المركب علة لكل جزء منه انما ان براد انما ينسب علة مستقلة لكل  
 جزء حتى يكون علة هذا الجزء في نفسه علة ذلك الجزء وهو ربط لان المركب  
 قد يكون بحيث يحدث اجزاءه شيئا فشيئا كالحثبات السري وحيثما لا ينفك  
 فمقد حدث الجزء الاول ان لم يوجد العلة المستقلة التي فرضناها  
 علة لكل جزء لزم تقدم المعلول على علة وهو ربط البطون وان وجد لزم  
 تخلت المعلول عن الجزء الآخر من علة المستقلة بالاجزاء وقد مر بطلان  
 واما ان براد انما علة لكل جزء من المركب انما ينسبها او يجوز وفيه غير يكون  
 كل جزء معلول لها وجزء منها من غير انتمنا الى اخر خارج عنها واذ كان  
 المعلول المركب مترتب الاجزاء كانت علة المستقلة ايضا مترتبة الاجزاء  
 يحدث كل جزء منه جزء منها يتاخره بسبب الزمان ولا يلزم التقدم  
 ولا التخلف وسنا ايضا فاسد من جهة انه لا ينفك المطلوب اعني  
 اقتناع كون العلة المستقلة للسلسلة جزءا منها اذ من اجزاءها ما يجوز ان  
 يكون علة بهذا المعنى من غير ان يلزم عليه الشيء نفسه او معلول ذلك  
 مجموع الاجزاء التي كل منها مرسوم للعلية والمعلول بحيث لا يخرج منها  
 الا المعلول المحض المتأخر عن الكل بحسب العلية المتقدم عليه بحسب  
 الرتبة حيث يعتبر من الجانب المتأخر ولذا يعبرون في ذلك المجموع ثمة  
 بما قبل المعلول الاخير وتارة بما بعد المعلول الاول فان خرج من السلسلة  
 فيحقق السلسلة عند الحقيقة ويترك لكل جزء منه جزءا مما في نفسه  
 جزء من السلسلة يكون علة المجموع الذي قبل ما قبل المعلول الاخير وكذا  
 في كل مجموع قبله الى نهاية فان قيل ما قبل المعلول المحض لا يصح علة





متناهية لكونها محصورة بين حاصرتين محاطون بالسلسلة والمتطع التي  
هو مبدأ السلسلة الثانية التي لا يدعى عدة اللووف على ما هو المفروض وإذا  
تنامت عدة اللووف تنامت السلسلة لكونها عبارة عن مجموع الآحاد  
للتا لفة من تلك العدة من اللووف والمتا لفة من الحاصل المتناهيته لا  
والآحاد منها متناهية بالصورة وأما على المتغير الثاني فلا من السلسلة التي  
هي بقدر ما لا يدعى عدة اللووف ينم في جانب المتناهي فيكون متنا  
مضروبة الخصا رها بين طرفي السلسلة ومبدأ عدة اللووف وهي أصا  
عدة اللووف تسامته وتسعة وتسعين مرة فيلزم ثابته عدة اللووف بالصورة  
ويلزم تنامي السلسلة لتناهي اجزاها عدة واحدا على ما هو مود المتغير  
الغايلة بان هذا مساو لكذا وكذا أقل فان التساوي والتساوي متسا  
خاص المتناهي ويكون دفعه بدعي الضرورة فان كانا حاصرتين سواء كانا  
متناهيين أو غير متناهيين من زما اما متساويان او متناوستان  
و يتكافؤ النسبتان أي العلية والمعلولية وليس المراد بهما  
العلية والمعلولية مطلقا بل التفاعلية والمفعولية على ما سنبين في  
طرفة القيص أي الوجود والعدم على معنى انه إذا تحققت العلية  
في معرض وجودي تحققت المعلولية في معرض وجودي والعكس  
ان إذا تحققت المعلولية في معرض وجودي تحققت العلية في  
معرض وجودي وهذا معنى تكافؤهما في العدم وذلك لان كل واحد من  
تأثير العدي في الوجودي فيلزم من ذلك انه إذا كانت العلة التا  
عن حية كان المعلول ايضا عديا وان إذا كان المعلول وجوديا كانت  
العلة التفاعلية ايضا وجودية فان ثبت ان تأثير الوجودي في العدي

في الوجود وابطاه اذا تحققت  
العسلية في معرض وجودي  
المعلولية في معرض وجودي والعكس  
اذا تحققت المعلولية في معرض  
عربي تحققت العلية في معرض  
عدي وذا معنى تكافؤهما

لا يجوز ثبت ما ادعاه بدليل بجامه لانه يلزم منه انه اذا كانت العلة التا  
وجودية كان المعلول ايضا وجوديا وان إذا كان المعلول عديا كانت العلة  
ايضا عدية لكن لم يثبت وما قيل في شأنه من انه ان كان عدم العدم عين  
الوجود وان عدم العلة التفاعلية علة فاعلية لعدم المعلول لم يجز ان يكون  
الوجودي علة فاعلية العدي لانها ان عدم الوجودي علة فاعلية العدي  
الذي هو وجودي مستأقلا مردود بان لا يجوز ان يكون الوجودي الذي  
هو علة فاعلية العدي هو الواجب ولا يتصور له عدم حتى يلزم ان يكون  
علة الوجودي وكذا ما قيل لم يمكن معلول الوجودي وجودا لكان علة  
ومكذ ذلك العدي لا بد لها من علة موجودة اذا الموجود لا يصدد الا من  
موجود فقدم تلك العلة لعل ذلك العدي لان عدم العلة علة لعدم  
وقد فرض الوجودي علة لراي لذلك العدي فيتوادر علان على معلول  
وطع مردود بان لا يجوز ان لا يكون للمكذ علة اذ ليس من الواجب ان يكون  
لكل ممكن يلزم من حيدة اذن الممكنات لا يدخل في الوجود ان لا وابطا  
ولو لم يجوز ان يكون علة واجب الوجود لا يقال فيلزم ان يكون معل  
ايضا موجودا لوجود علته لجواز ان يكون وجوده ههنا قيا على شرط  
لم يجز بعد والقبول والفعل متناهيان مع الحداد النسبة لمتنا  
لا مرهما قال الحكم البسيط للحق الذي لا تغد فيه اصلا كالقيل  
نقد لا يكون مصدر لا في وقايله وبثوا على ذلك امتاع الصفات  
بصفات حقيقته نابعة على ذاته على ما يقوله الا شاعرة واستدلوا على  
ذلك بان القول والفعل متناهيان عند الحداد النسبة أي عند الحداد  
نسبة القبول ونسبة الفعل بان يكون نسبة الفعل واقرب من التنسبين



الذي وقع نسبة القول بينهما وذلك لتنافي لازميهما اعني الوجوب  
للفعل والامكان لللازم للقول فان الفاعل للشيء يجب عند وجوده  
وجود المفعول والمقابل له لا يجب عند وجوده وجود المفعول بل يمكن  
حصوله فيه ويرد عليه ان ادان الفاعل اذا استبح شروط تامة  
وارتفع موانعه وصار بالفعل موصوفا بالفاعلية وجب وجود المفعول  
فيه فكل القول ان المقابل اذا اجتمع فيه ما يتوقف عليه كونه قايما بال  
وجب وجود المفعول فيه فلا فرق بينهما وان ادان المقابل وحده  
لا يجب معه وجود المفعول ولا عذره فكل القول ان الفاعل وحده  
لا يجب معه وجود المفعول ولا عذره فلا فرق بينهما والجواب عن  
ذلك بان الفاعل يمكن ان يكون مستقلا في بعض الصور موجبا للمفعول  
من حيث انه فاعل دون المقابل اذ لا يتصور استقلاله والى الجواب عن  
حيث انه قابل في شيء من الصور فالفعل وحده موجب للمفعول  
والقول لا يوجب اصلا وتلوا اجتماع في شيء واحد من جهة واحدة  
لان ما كان الوجوب واستانه من تلك الجهة وسبح قول مدققات  
امكان الوجوب اما هو من جهة الفاعلية كما صرح به هذا الجيب  
اشاع الوجوب اما هو من جهة القابلية كما صرح به ايضا فامكان  
الوجوب واستانه ليسا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين  
الفاعلية والقابلية ولا يحد في ذلك ويجب انما الفاعل بين  
العلية والمعلول ان كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك  
العلية والا فلا يعني ان المعلول ان كان محتاجا لذاته الى  
العلية في ذاته وماهيتها يجب ان يكون ماهيتها محتاجة لما

العلية واللازم ان يكون ماهية المعلول محتاجة الى ماهيتها وان كان  
الى العلية في شخصه لا في نوعه وماهيتها جاز ان يتناقض الى ماهيتها وجاز  
ان يختلفا فيها ولا يجب صراحة احد النسبتين على المصطلح  
يعني اذا كان شيء علية فاعلية لاخر وكان هناك شيء ثالث صاحب تلك  
الفاعل فانه لا يجب ان يكون ذلك المصاحب فاعلا لاخر بل لا يجوز ذلك  
لاشاع ان يكون شيء واحد فاعلا في مرتبة واحدة وكذا الحال في صفة  
المعلول فانه لا يجب كونه معلولا لعلية ذلك المعلول بل لا يجوز ذلك اذا  
فرقت علية ما من جهة واحدة وليس الشخص الموصوف بال  
علية ذاتية شخص آخر ولا لغيره بل لا شخص واحد يعني لو كان  
الشخص من العناصر استلزم ذاته وماهيتها علية لاخر فاما ان  
ان يكون كل شخص علية لاخر متما لا شاع على تلك الماهية بل يزم  
لا تمايز بل يزم ان يكون كل شخص علية لاخر فاما اللازم ان يكون كل  
شخص من الشخصات العناصر لا شاع الى الماهية العنصرية علية لتلك  
الشخص الاخر المعلول فرضا ولا يستغنى به عن غير ذلك ولا لغير  
على ان العناصر ليست عللا ذاتية بعضها لبعض ولتقديره ان الفاعل  
ليس بعضها اولى بان يكون علية فاقية لبعضها من غيره بل كلها  
في ذلك سواء فيستغنى ما فرضناه معلولا عما فرضناه علية فيفقد ذلك  
المفروض علية مستقلة نظرا لان معنى العلية الذاتية على ما صارت  
يكون علية بما سبقت وحقبة اي يكون العلية هي الماهية بحيث لا يكون  
لخصوصية الافراد دخل في تلك العلية فلا دونه في احتياج المعلول

استثنائية عن خصوصية فردية ولعلهم يقصدون دليل آخر يقريه ان الشخص  
من العناصر لا يقدم بالذات على شخص آخر منها لان كل شخص من  
العناصر يكون له بعض متقدم ما على شخص آخر منها وتأخره  
وهو هو العلم الثاني لا بد وان يكون متقدما بالذات على المعلول  
وفيه نظرون امكن فرض التقدم والتأخر لا يتأخر في التقدم التلويح  
نفس الامر وان كان التقدم والتأخر يجب نفس الامر في التكافؤ  
دليل آخر يقريه ان الشخص من العناصر يكون في شخص آخر فان احدهما  
ليس باصل بل يكون علة للآخر من العكس والتكافؤ ان لا يكون احدهما  
علة للآخر بل عليه وعلى الدليلين الاول والثاني انهما يثبتان على ان الشخص  
العناصر متساوية بحسب الماهية وهي في الحقيقة احدى مالمع  
صاحبه دليل آخر يقريه ان كل شخص من العناصر يجوز ان يبقى بعد  
عدم شخص آخر والمعلول لا يجوز ان يبقى بعد علته وفيه نظرون كثيرة  
هذا الحكم غير مستلزم في الماهية على تقدير التسليم لا يثبت ذلك  
ولا يستلزم انما قصر لا يفيد بقاء الفعل متاخر في تصور  
جزئي لا يخصص به الفعل ثم شئت ثم ارادة ثم حجة  
من العتلات تتبع من الفعل اشارة الى مبادي الافعال  
الاختيارية المنسوبة الى النفس الحيوانية وهي اربعة مترتبة  
ابداها من الافعال هو التصور الجزئي للنفس الملائم او المتأخر بقوا  
مطابقا او غير مطابق وانما ينبغي ان يكون التصور جزئيا لا  
التصور الكلي يكون التباين نسبة الى جميع الجزئيات على السواء فلا  
يتبع به جزئي خاص والا لزم ترجيح احد الامور المتساوية على الآخر

شبه

بها

دليل

وبل شئت بدست عن غلبت القدر وبغيب الخوف فخر طلب انما يثبت  
عن ادلة لنا في القوة في الكثرة او انصار ويحيى عضا وبليها الاجل للمشي  
بالادارة ويدل على منابر الخوف كون الانسان من يدلت اولما لا يشتهر  
كما في الدماء الشبع ومنه يعلم ان الافعال الاختيارية قد يقع بلا شئ  
فالمقول بان مبادي الافعال الاختيارية اربعة بناء على تغلب وغيره  
لتا ولما يشترط في القادر عليها وبليها الحركة من القوة المنبثقة في القوة  
الحركة لا عصابة هذا وقد قيل لو كان المتغير في صدور الفعل الجزئي  
التصور الجزئي لزم الدوران في تصور من حيث انه يمنع من وقوع الحركة  
يتوقف على وجوده لانه لا يحدوث السواء المعين مثلا لا تصور الا  
واقعا في هذا الوقت على هذا الشرط والمزيد منه القوي وان كانت  
الوقا له يكون اكليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المادية  
من فرض الاستتمالك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على  
متاخر هذا التصور كان دورا واجاب المقسم بان ذلك الجزئي قيا وجوده  
يتوقف على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج  
هو الذي يتوقف على فصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانما يكون  
حصوله الجزئي في الخارج سببا لحصوله في الخيال فتكون حصوله في الخيال  
ايضا سببا لحصوله في الخارج ولا يلزم الدوران والحركة الى مكان تبين  
ارادة بحسبها اي يجب تلك الحركة وحجرات تلك  
الحركة تتبع تحولات وامرات حجة بغير اشارة الى حجة  
سواء لورد فيقال للحركة على مسافة بين ههنا ارادة متعلقة بقطع  
جميعا ناشية من تصور الحركة على ما مع انما يشترط على حدة

الدور المشع الى العظم

كلما انما من حال حدة وعند وجود هذا  
الاجزاء في حيز احدها طرفي الفعل والزوايا  
يشاء الترتيب لا تسبقها



المحرك من غير ان يصورها بغيرها ويتعلق اذنه بالحركة اليها والحركة عنها  
بالتلك الادارة الكلية المتعلقة بقطع المسافة باسرها كما في حدوث  
الحركات الجزئية المتعلقة بتلك الحدود فقط وان الافة الجزئية الصادقة  
منها لا تحتاج الى تصورات والادوات الجزئية وتعتبر الجواب بصدور الحركة  
عن الادارة الكلية يتوقف على اذنه الجزئية بان ذلك ان المحرك على ما  
يخيلها او لا ويثبت منه اذنه الكلية متعلقة بقطع جميعها ثم انه يتغير  
جزئيا من حدودها وينبعث من تحيل اذنه جزئية متعلقة بقطع جزء  
من المسافة واقع بينه وبين ذلك الحد وبعد قطع اياه يتغير اذنه هكذا  
فلما انقطع بعد وصوله الى حد معين من حدودها تحيل بعد آخر بعد ان انقلبت  
حركته ولم يتغير اذنه ذلك الحد الذي وصل اليه ويبقى واقعا فكل جزء من  
الجزء المسافة يتحول بتغير وينبعث منه اذنه الجزئية بترتيب عليها  
للمحرك على ذلك الحيز ونفذ التحولات والادوات مستمرة استمرار الحركة  
وكان استمرار الحركات لا يمنع تفحصها ولا يتوقف كونهما كلية كذلك  
استمرار التحولات والادارة هكذا مستمرة لا يمنع جزئيتها ولا يتوقف  
كليتها ولما اعترض بان التحولات والادارات الجزئية امور عادية يتجوز  
فلا بد لها من علل حادثة جزئية والكلام فيها كالكلام في الاول وبس ثم التمس  
ان كان دفعة تخرج وان كان السابق على اللاحق كان انضمامها الى  
السابق يقدم حال حصول اللاحق والمقدم لا يكون على الوجود اجاب  
بتوهم يكون السابق من هذه التحولات على السابق من  
تلك الادارات للمعدة لحصول تحولات وادارات  
اخرى فيصل لادارات في النفس والحركات في المسافة

تفصيلها

الاحد من ان السابق على اللاحق فلا يحد في اذنه حال  
اللاحق لان العلة المعركة يلزم ان لا يجمع المعلول على ما هو متغير في اذنه  
بان الانسان يحد من نفسه في كثير من حركاته الاختيارية على ما ذكره  
مثلا انه يقصد ثيابا ويتوجه الى تلك الثياب مع انه يحد من نفسه في اذنه  
في اثناءها اما ان فعله فيها او لا يستل ان نفسه لثا من حركاته ويحد من  
فالذي ترفت على الحركة اما ان يكون تحيل كما واحد من الحدود التي تفرغ  
في المسافة او تحيل بعضها دون بعض وذلك لا يتوقف فهو وان عرفت انه  
مات غير متناهية لان المسافة متصلة الى غير النهاية وكما نعت من  
تلك الانقسام التي لا يتناهى شأنه ذلك لكن متى كان لا يحد من  
نفسه عند الحركة ان الامر ليس كذلك والثاني وجوب جواز تحقق الحركة  
على كل المسافة من غير قصد الى شيء من اجزائها لانه اذا جاز ذلك في بعض  
المسافة فلنجز في كلها والا يلزم التراجع بلا مرجع وايضا لا يكون جاز التحولات  
والادارات متصلة كما ذكره وجعل اتصالها سببا لاستمرار الحركة واجاب  
عن اصل السؤال بعض المحققين بان الموجود في الخارج هو الحركة بمعنى  
الترسل دون الحركة بمعنى قطع المسافة وسياق التحولات في ذلك وبما  
ان الحركة بمعنى التوسط امر واحد يخفى من مبدء المسافة لا يشترط  
فيكون فيها تحيل المسافة باسرها اجمالا وادارة متعلقة بالحركة عليها  
ولا حاجة الى تحيل الحدود المفروضة عليها وتوجه القصد اليها لخصوصها  
اذ ليس هناك حركات متعددة بالحركة واحدة جزئية فلا يرد الحركة  
على المسافة تنقضا على القاعدة القابلة بان كل فعل جزئي الى قصور  
ادارة جزئية وما ذكره هذا السابغ على وجود الحركة بمعنى القطع

فئة

وكذا ما اجيب به عن سائله وما اعترض به على الجواب ايضا فالكما سبق  
 وتلك القاعدة مشيه ويشترط في صدق التاثير على المتا  
 الوضع قال الحكماء ويشترط في ان يصدق على المتاثر ان لا يصادف له  
 الصور والاعراض المتعارضة لها انه موثر وضع خاص بينه وبين ما يؤثر  
 هو فيه لان الصور والاعراض قوامها مواد الاجسام فكذلك ما يصدر  
 عنها بعد قوامها يصدر بواسطة تلك المادة فيكون مشاركة من  
 الوضع فلذلك قيل ان كان التاثر لا يتحقق في شئ الا في شئ بل ما كان ماديا  
 لمجرد ما كان له وضع اخر بالقياس اليه والشمس لا تضيئ كل شئ الا في شئ  
 بل ما كان متا بالجوهر ما واعتبر بانها ان اراد بواسطة المادة التي  
 الفعل يتوقف على تحقق المادة فذلك سبيل لان ذات الداعل اعني  
 الصور ولا عارض يتوقف عليها فيوقف فكلها ايضا عليها بالضرورة  
 لكن لا يلزم من ذلك اشتراط الوضع في التاثير وان اراد بما يؤثرها  
 مدخلا في تأثيرها فذلك في ذات المادي يتاثر من الجوهر لكونه خصوصية  
 ذات الجوهر متضمنة للتاثير فلم يجز ان يكون المادي بعد حصوله  
 بالمادة من تلك الخصوصية ذاته في الجوهر فلا يكون الوضع مدخلا في تاثيره ان  
 كان حاله في المادة متاثر الوضع واي شئ من التاثير والتاثير في ذلك  
 ايضا فان النفس المتأثرة بتاثيرها تسمى في خواصها العقلية والمترجمة فانه يحصل  
 لها بواسطة الاعراض نفسانية كالغضب والخوف وغيرهما وان النفس  
 اعراضها لا وضع لها وتلك الامور المترجمة في خواصها مادية وذات الاعراض  
 وما يتاثر بها من هذه المعاني النفسية وكلاهما في الموضع مدفوع بان اقل  
 مراتها الاعلاء وهو تاثيرها والتاثير اي ويشترط في صدق

ان هو

ب

التاثير

التاثير على المتاثر تاثيرا تارة فيكون قوا التاثير مسطوحا على قوا الوضع  
 المظن من هذا المعطى توقفت تاثير القوة الجسمانية على التاثير كوقوفه على  
 الوضع لكون الظاهر كالمفهوم من كلامهم ان التاثير مستوقف على الوضع  
 مستلزم للتاثير ولعل المراد في المصنوع ان مستلزام اللازم للاشتراط  
بحسب المدة والعدة والشدّة التي باعتبارها يصدر  
 التاثير ويعد من الخاص على المورث بالنظر الى آثاره اشارة  
 لان صدق التاثير وعدمه الخاص اعني عدم التاثير خاص بانه  
 ان يكون متاثيرا وهو عدم الملكة على المورث نظرا الى آراءه انما يكون  
 المدة والعدة والشدّة ليست بسلبيات متاثير بحسب تلك الامور  
 الشائعة على اثبات ان القوة الجسمانية لا توصف بسلبيات بل هي اثارها  
 مطلقة وذلك اعني المورث لا يوصف بسلبيات بل هي اثارها  
 تلك لحد الامور الثلاثة لان التاثير والالتاثير بمعنى عدم الملكة من  
 الاعراض النهائية الالوية للكثير فاذا وصف المورث بالتاثير او اللاتاثير  
 نظرا الى آثاره فلا بد ان يعتبر باعداد الاثار وهو التاثير واللاتاثير  
 بحسب العدة واما ما هنا فوجه اما ان يعتبر متاثيرا في الزيادة والكثرة  
 وهو التاثير بحسب المدة او في نقصان القلة وهو التاثير بحسب  
 الشدة ثم ان اللاتاثير في الشدة ظاهر البطولان ولذلك لم يستعمل  
 بالاحتياج عليه وقام الوجه على امتناع اللاتاثير بحسب المدة والعدة  
 وذلك اعني بطولان اللاتاثير في الشدة لان المتوى اذا اختلف في  
 الشدة كرامة يقطع سببهم مسافة واحدة محدودة في زمن متماثل  
 ولا شدة ان التي زمانها اقل هي شدة قوتها التي زمانها اكثر فاكبر



غير متناهية، فالشدة وجبان يقع للحركة المضادة عنها في زمان  
يوجد مثل تلك الحركة في زمان أقدمه لكن كل زمان قابل للقسمة  
الواقعة في نصف ذلك الزمان مع لقائه المسافة تكون أسرع قصد رها  
يكون أشد وأقوى فلا يكون مصدره إلا في غير متناه في الشدة  
والمقدرة خلافاً واعتراض عليه بأن لا يمكن أن قطع تلك المسافة في  
ذلك الزمان ممكن في نفس الأمر وما كان فرض قطعها لا يجري في  
لحوازان يكون المفروض محالاً مستلزماً آخر لأن القسري  
يختلف باختلاف القابل وهو الحاصل المبدأ بتفاوت  
مقابلته والطبيعي يختلف باختلاف التفاعل  
لتساوي الصغرة والكبيرة في القبول فافاً حركاً  
مع لقائه المبدأ عرض التناهي فالأول لا شك أن التناهي  
القسري يختلف باختلاف القابل المتصور بمعنى أن كلما كان أكبر  
كان غير قابل القاسر له اضغمت كون معاودة ومما افته أكثر  
أقوى لأنه إنما يعاود حسب طبيعته وهي في الجسم الكبير أقوى  
منها في الجسم الصغير لا شغاله على مثل طبيعته الصغير مع الزيادة  
فإذا فرضنا خريف الجسم بقوة جسم من مبدأ معين ثم تحركه  
جسماً آخر فمثلاً له حسب الطبيعة وأكبر منه حسب المقدار  
بتلك القوة بعينها ومن ذلك المبدأ بعينه لزم أن يتفاوت  
منتهى حركة الجسمين بأن يكون حركة الأصغر أكثر من حركة الأكبر  
كون المعاقبة فيه أقل في الضرورة بتهى حركة الأكبر ويلزم منه  
أنها حركة الأصغر لأنها إنما ينشأ حركة الأكبر بقدر زيادة مقداره

على مقداره إذا لم يرض أنه لا تفاوت إلا ذلك المقدار والناهي الطبعي  
يختلف باختلاف التفاعل بمعنى أنه كلما كان الجسم أعظم متبادراً  
كانت الطبيعة أقوى وأكثر تأثيراً لأن القوى الجسائية إنما تختلف  
باختلاف التفاعل بها لها بالصغر والكبر كونهما يتجزئ بها وأما  
فبول الحركة فالصغير والكبير متساويان لأن ذلك الجسمين وهي فيهما  
على السوية فإذا فرضنا حركة الصغير والكبير بالطبع من مبدأ معين  
لزم التفاوت في الجانب الآخر ضرورة أن الجزء لا يمتد في حركته إنما ينقطع  
حركة الصغير ويلزم منه أنها حركة الكبير كونهما على نسبة جسيمية  
وفوق هذا الدليل إجمالا بالحركات الفلكية فإنها مع عدم تناسلها عنه  
مستندة إلى قوى جسيمية لها أدلة كات جنسية إذ انعقد الكل إلى كل  
في جزئيات الحركة على ما سبقت وأجيب بأن مبادي الحركات الفلكية  
هي الجواهر المتفاوتة بواسطة نفسها الجزئية الجسيمية المتعطلة في  
أجرامها والبرهان أنما قام على أن القوة الجسيمية لا تكون حادثة إنما  
متناجيه لا على أنها لا يكون واسطة في صدور تلك الأثار وروياته  
لما جاز بقائه الفترة الجسيمية مدة غير متناهية وكذا أنها واسطة في صدور  
آثار لا يتناهي جاز أيضاً كونه مبادي لتلك الآثار لأنها المباشرة  
لتلك الحركات عند عدم إذا كانت واسطة فليحار أن يباشرها استقلالاً  
أيضاً وتفضيلاً بأنه ليس للحركات التي تقوى عليها تلك القوى مع  
وجوده في وقت ما يلي كالأعداد التي لم يوجد فلا يصح الحكم عليها  
بالزيادة والنقصان وهذا هو الذي حولوا عليه في جواب دليل المتكبرين  
على تناسل الحوادث فإنهم لما استدلوا على وجوب تناسلها بزيادةها كل

انما رآه

على ما يتوهم

لحركة

كما يوم اجابوليت يا به ليس للحوادث مجموع من وجود في وقت من الاوقات فلا  
 يصح الحكم عليها بالازالة فضلا عن افتقارها من تباينها واعتدالها  
 للحكم عليها هيئتها كوت القوة فترى على تلك الافعال وهذا المعنى حصل  
 في الخلا ولا شك ان كون القوة الطبيعية قوية على تحريك الجسم انما  
 كون نصبت تلك القوة قوية على تحريك الجسم وان كون القوة الفسرية  
 قوية على تحريك الجسم انما يكون كونهما قوية على تحريك الجسم فيقع التناقض  
 في حال وجود القوة فلا بد من الحوادث اذ ليس يجوز وجودها في وقت  
 فامتنع الحكم عليها بالازالة ورد هذا الاعتذار بانكم الا لازم من نتائج  
 للحركات تنافي ما فرضت غير متناه وليس يلزم هذا الجمع من التناويف في  
 حلال القوة ولو سلم انها نقصت بالزيادة والنقصان فلم يلزم لجواز ان  
 يكون التفرق الجسمانية ازالة لا يكون التحريك كما يمتد في كون التناويف  
 بين الحركتين بالزيادة والنقصان مما يلزم من التناويف في اي وقت  
 المعنى ولو سلم ان لها مبدءا فلم يلزم لجواز ان يكون التناويف الذي  
 لا بد منه هو التناويف بالسرعة والبطء بان يكون حركة الاصغر  
 اسرع في الفسرية وابطا في الطبيعية من غير انتطاع واجيب بان  
 التناويف بالسرعة والبطء يستدعي التناويف في جيب العدد والمدة  
 وذلك لا ينافي اذ وقع التناويف بين الحركتين بالسرعة والبطء  
 فاما ان يكون زما بينهما واحدا او كذا فعلى الاول يقع التناويف في القوة  
 لان الاسرع يكون عدد حركته اكثر قطعيا وعلى الثاني يقع  
 التناويف في المدة اقل اذ كانت قوة جسمانية غير متناهية  
 جيب المدة لجواز ان يكون التناويف بين حركتي الجسمين الصغير

والكم

الحركات

والكبير جيب المدة لا جيب القوة بان يكون في الحركة الفسرية عدة حركات  
 للجسم الصغير اكثر من عدة حركات الجسم الكبير ويكون في الحركة الطبيعية  
 عدة حركات الجسم الكبير اكثر من عدة حركات الجسم الصغير ولا يلزم  
 انشاء ما فرض غير متناه لجواز ان يكون حركة الجسمين الصغير والكبير  
 كلتا هاتين متناهيتين جيب المدة مع عدم تنافهما في المدة وكذلك  
 اذا كانت قوة جسمانية غير متناهية جيب القوة لجواز ان يكون حركتا  
 الجسمين الصغير والكبير متناويفتين جيب المدة دون القوة من غير  
 لزوم للجواز ان يكونا متناهيتين جيب المدة مع عدم تنافهما في  
 القوة وما يقال من انه اذا كانت عدة حركات الجسم غير متناهية وجزء  
 تلك المدة في الاجزاء غير متناهية كان اجزاء الحركة الواقعة في اجزاء  
 تلك المدة غير متناهية العدد فقدم التناهي جيب المدة يستلزم عدم  
 التناهي جيب المدة فثبت امتناع عدم التناهي جيب المدة في كل  
 المنع المذكور وبطلان كرامة فيوفي حد نفسه امر متصلا بالاجزاء لا بالافعال  
 واذا جرى على اجزاء بالافعال يكون تلك الاجزاء متناهية العدد واما  
 انه قابل لا نقاشا مات غير متناهية فعناء ان قسمته لا تقسم الى عدة  
 لا يكون بعده قسم كما يقال ان قد ودا لله نعم غير متناهية ويعنى  
 به انه لا ينتهي الى عدد ولا يكون بعده عدد وكل ما يقال ان التناويف  
 جيب المدة يستلزم التناويف جيب المدة لان اولية الزمان يستلزم  
 زيادة عدد الحركة فاذا كان حركتا الجسمين الصغير والكبير غير متناهيتين  
 جيب المدة لم يلزم ان يكون بينهما تناويف جيب المدة والا لكان  
 ما هو اقامده اقل عدة فيلزم انها في عدد اعم انه فرض غير متناه عدة



بقا ايضا لان طولية زمان الحركة افاضت لزوم زيادة عدد الحركة ان كانت  
 الحركات متساوية بالسوعة والبطوة ذلك نعم يمكن ان يقال ان  
 التناهي بحسب العدة يلتزم التناهي بحسب القوة وبالعكس كلاهما  
 الزوم نقصان بين الحاضرين اما على تقدير الاول فالخاضع لعدد  
 الثالث هما مبدأ القوة ومتنهاها واما على الثاني فالخاضعان هما حركتا  
 طرفي المدة وبرد على اصل الدليل ان التناوت بالنقصان لا يلتزم بوضع  
 فان حركة ذلك الثامن انقصوعدا من حركة الثالث فثالثه معلوم  
 تناهيها وبعد التناهي التي فيها تناهي القوة الطبيعية انما يجري  
 في قوة حالة في الجسم لا معاوق فيه مستمرة بانقسام ذلك الجسم على  
 التناهي كالطبايع في الاجسام المتصرفة وكان النفس المنطقية في الاجرام  
 الفلكية لكن التحريك الطبيعي للعال بالتحريك القسري متاخر بالتحريك  
 الصاه وعن النفس لتناهي طويلا تناهي ايضا مع ان اكثر تلك النفس  
 لا تنقسم بانقسام محالها وايضا اجسام التناوت والحيوانات كثيرة  
 من جسيما لا عن معاوقات تقضيها طبايعها فيقع التناوت في  
 في التحريك الطبيعي الصاه عن تلك النفس بسبب تلك المعاوقات  
 الحاصلة في القابل المركب فلا يصح ان نسبة الحركتين على نسبة  
 الجسعين وكذلك برهان تناهي القوة القسرية انما يجري في  
 قوة قاسرة لجسم حاله ما ذكرناه اعني لجسم حلت فيه قوة لا معاوق  
 لها فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم وذلك لان بناه على ما سبق  
 على ان التناوت بين حركتي الجسعين المتسويتين انما هو في التناوت  
 بين المعاوقين طبيعتا والتناوت بين المعاوقين انما هو في التناوت

بين الطبيعتين ونسبة الطبعيتين على نسبة مقدار الجسعين فاعلم ان هذه  
 الدعوى التي ذكرت قبلها من الفلاسفة بناء على اصلهم حيث يشتون  
 للمتنهي الجسائية تاثيرا واما القائلون باستناد الممكنات الى الله تعالى  
 ابتداء فلا يشتون موثرا سواء فهم يميزون عن هذا الحديث والحال المتغير  
بالحال قابلية وماذا للمركب وقوله فاذن وقد خصا الغير  
والبعد باستعدادا ينقسم ما باعتبار الحال في وهذا الجواب  
 صورته للمركب وجز فاعل محله وهو واحد قال الحكماء ان  
 ملازمة الهيولى والصورة وثبتان كلما كان كذلك فلا بد وان  
 يكون احدهما علة للآخر فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او بالعكس  
 الاول بطر لان المادة قابلية للصورة فلا يكون علة لوجودها لا مستلزما  
 كون الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا فيكون الصورة علة ولا في اما ان  
 يكون علة مستقلة وذلك لانه لا يكون الصورة والشكل يوجدان معا فيجوز  
 متقدمة على الشكل لانه من لوازم المادة والمتقدم على ما في الشيء متقدم  
 على ذلك الشيء فيستحيل كون الصورة علة مستقلة لها فلم يبق الا ان  
 الصورة شريك في الشيء الاخر وكلاهما علة للهيولى وهذا معنى قوله في  
 فاعل المحل واعتراض على ما قالوا بان لا يتم ان كل متلازمين لا بد ان يكون  
 احدهما علة للآخر فان المتضايفين متلازمان مع انه ليس احدهما علة  
 للآخر ولين سلمنا ذلك فلا يتم ان الشيء الواحد لا يكون قابلا وفاعلا  
 فان ذلك محال ثبت ولو سلم فلا يتم ان الصورة مع الشكل فان الشكل  
 عبارة عن عين من الهيئة الحاصلة بسبب حاطة حاد وحدود بالمقدار  
 ذلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد والحدود وهو متاخر

وجود المتأخر الذي هو الحيز وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن الصورة لا يجوز  
تأخر الكل عن الجزء وليس فالحكم بان المتقدم على ما في الشيء متقدم على  
ما في الشيء متقدم على ذلك الشيء فاما يظهر صحة في التقدم والمعية الزمان  
دون غيرهما لا يقدح في العلمهم اراوا ان الصورة مع الشكل زمانا لان تقدم  
السيوف على الشكل ليس بحسب الزمان وايضا لو لم ذلك لدل على الصورة  
ليست جزءا ايضا من تأخر السيوف لان جزء التأخر ايضا يجب تقدمه على  
المطلوب وايضا فاحتياج الشيء في وجوده لا يخل فيه بطل قطعا له  
الشيء ما لم يتخصص بوجوده في الخارج لا يمكن حلول شيء فيه لان وجود  
الذات في نفسها متقدم على احوالها التي هي جليلة حلول الشيء اخر فيها  
لا يقال ان الاحتياج اليه المحل هو مطلق الخال وطبيعة والمتأخر اعني  
المحل هو الخال المتعين باعرافه المحل فلا يجوز فيه لا نقول ان الطبيعة  
لا وجود لها الا عين وجود الخال المتعين فتقبل وجود المتعين لا وجود  
للطبيعة فلا يتصور كونها جزءا للعللة الفاعلية لوجود خارجي كما نعلم  
وليس ان احتياج الشيء في وجوده الى ما يخل فيه ممكن فلا شبهة في ذلك  
ذلك لا يتصور فيها بطل عن الخال مع بقائه فان الصورة للجسمية قد  
تولد عن السيوف مع بقائها معلوم بالصورة ان الشيء لا يبقى بعد  
ذوال ما هو يحتاج في وجوده اليه واجيب عن ذلك بان الخال اذا ازيل  
محتلجا الى محله في وجوده بل فيما يلزمه من عوارضه كالصورة التسمية  
فانما جوهر متغير بقاءه مستغن في وجوده عن السيوف واحتياج اليها  
في قول لا اتصال ولا انفصال للآلزم له فلا بد له من ان يخل فيها فاشترط هذا  
لخاله يكون ان يكون علته لوجود السيوف وشريكا لفاعلة قول ان الشيء

الحيز

يتخصص بوجوده في الخارج لا يمكن حلول شيء فيه قلنا سلم لكن يلزم  
منه ان يتوقف حلول الخال على وجود المحل ولا استحالة في ذلك انا الخ  
ان يتوقف وجود الخال على وجود المحل المتوقف على وجود الخال وادرك لك  
بالآلزم واما ان الشيء لا يبقى بعد ذوال ما هو يحتاج في وجوده اليه فانه  
اذا لم يخلفه بدل والصورة الجسمية اذا زالت عن السيوف يخلها صورة  
اخرى تمل فيها وحلة وجود السيوف هي احدى الصور الشخصية المتناهية  
لا يعينها وشبه السيوف في تقويمها بها البقت قائم به عالم بقا  
يزول واحدة منها ويقام مقامها اخرى فان قلت انهم قد ادعوا ان  
الصورة محتاجة في عوارضها الشخصية الى السيوف فلا يتصور كون  
الصورة المتخصصة علة لها سواء كانت متعين او غير متعين قلت  
انهم اراوا ان العوارض المتخصصة هي العوارض اللازمة للشخص  
التي اذا زالت لم يبق ذلك الشخص بعينه لا العوارض المتخصصة  
التي تستند منها شخصها كما نعلم العبارة ولذلك عدوا في العوارض  
الشخصية امورا كلية لا يتصور استناد الشخص منها كالتناجي  
الشكل المطلقين وغيرهما من العوارض اللازمة للاشخاص والمحل  
المتقوم بالخال الذي بالنسبة الى الخال قابلا له وبالنسبة الى المركب متنا  
سادة له وهذا الخال المتقوم للمحل الذي بالنسبة الى المركب متنا صورة  
وقا هر من العبارة نعلم ان المادة والصورة بمعنى العلة المادية  
والصورة اعم اطلقا على السيوف والصورة اذا المحل المتقوم بالخال  
ليس الا السيوف بالخال المتقوم للمحل ليس الا الصورة لكنه قد عرفت  
فيما سبق انها يعينها وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر



بالفعل أو بالقوة وهو على حاله المقوم للحال لا يكون إلا واحداً لأن الواحد  
 أن استقل بتقوم للحال استقل عن غيره فلا يكون غيره مقوماً  
 له وإن لم يستقل كان المجموع مقوماً وكل واحد من المجموع مقوم وفيه نظر  
 إذ لا يلزم من عدم الاستقلال بالمقوم عدم المقوم وقول المحل  
 للحال المعنى إمكان حصوله للحال في الحال ذاتاً ولا يلزم أن لا يكون  
 لما كان منها مظنة أن يقال لو كان القبول ذاتاً للحال لما كان له كونه  
 كونه المحل مقوماً لا يقبل شيئاً يصير قابلاً له فإن النطقة لا تقبل الصورة  
 الإنسانية ثم إذا صارت جنبياً يقبل إجاباً بأن القبول المعنى إمكان  
 حصوله للحال في الحال يستعمل به لا يختلف أصله بل ثابت في جميع  
 الأحوال لكن القبول قد يكون قريباً وقد يكون بعيداً فإن قبول المقوم  
 للصورة الإنسانية بعيد وقبول الجنب لها قريب فالأصل بعد  
 لم يكن هو قريب القبول بعد بعد لا أصل القبول والميب في  
 حصول قريب القبول بعد بعد حصول استعلاات المحل فتبينها  
 من الأصول الخال فيها وأعلم أن ما نقلت من الحكماء في هذا البحث كلها  
 من فروع البرهان والصورة والمصداق ما كان منكرها كما سيجي في مكان  
 المناسب به أن لا يذكر من المباحث ويذكرها على سبيل التخييل ولا  
 تكرار على طريق التلخيص ولا فساد والغاية على ما هيتهما أي  
 بصورتها المذهبية لعلية العلمة العاقلية يعنى أن تصور  
 الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلاً إذ يتفعلها يصير مقديماً  
 على الفعل فهذا الاعتبار يكون الغاية علة للفعل الذي صدر عن  
 الفاعل وهو قولنا في وجودها المعنى للمعول فإن وجود

أقرب

فيتم

الغاية

الغاية في الخارج متروك على وجود المعلول فيه فالمتقدم يجب الوجود  
 العقلي والتأخر يجب الوجود الخارجي فلا دور وهذا معنى قولهم  
 أول الفكر آخر العمل فإن الخيال يتصور الجلولس على السرير فيوجد ثم  
 يوجد الجلولس عليه وهي أي الغاية ثابتة لكل فاعل أي  
 لكل فاعل فعل بالقصد والاختيار فإن الفاعل إنما يقصد الفعل لا غير  
و أن القوة الحيوانية المحركة فتبينها الوصول إلى المشي  
 الحركات الاختيارية الصادقة عن الحيوان لها مبدأ أربعة  
 مرتبة كما ذكرنا والمبدأ القريب القوة المحركة المنبثقة في عضلة  
 العضو والمبدأ الذي يليه هو الإجماع من القوة الشوقية ولا بعد  
 منه هو تصور الملام أو المتأني فإذا ارتسم بالخيال والتصور صورة  
 في النفس تحركت القوة الشوقية إلى الإجماع فحدثت القوة المحركة  
 الأعضاء فأنشأ إلى الحركة وهو الوصول إلى المشي هو غاية  
 القوة الحيوانية المحركة وليس لها غاية فبعد ذلك وهي أي  
الوصول إلى المشي قد تكون غاية للقوة الشوقية أيضاً  
 وقد لا يكون بل يكون لها غاية أخرى كمن لا يتوصل إليها إلا  
 بالوصول إلى المشي مثال الأول أن الإنسان ربما اضطر من المتاع  
 في موضع وتخييل في نفسه صورة موضع آخر فاشتأن إلى المتاع  
 فيه وتحركت نحوه وأثبتت حركته إليه فغاية قوته الشوقية ليس  
 ما أنشأ إليه تحريك القوة المحركة ومثال الثاني أن الإنسان  
 قد يتخييل في نفسه صورة لغاية لصديقه له فيشتاقه فيتحرك  
 إلى المكان الذي يصادفه فيه فينتهي حركته إلى ذلك المكان و

المشور

لا يكون نفس ما انتهت اليه حركة نفس غاية القوة الشوقية بالوقوف  
لأنه لو كان سبعة ويحصل بعدد وهو لقاء الصديق وعلى تقدير المغايرة  
بوت غايته القوتين الحركة والشوقية فان لم يحصل غاية القوة  
الشوقية بعد الوصول الى المقصود فالحركة باطلت بالنسبة الى  
القوة الشوقية اذ لم يحصل بهذه الحركة ما هو غاية لها ولا اي الى  
حصول غاية القوة الشوقية فيموجي ان كان المبدأ هو التفكير  
او عاقل ان كان المبدأ هو الخيال مع خلق ومكة تنسابة كالعب  
بالطية او قصد ضروري ان كان المبدأ هو الخيال مع طبيعة  
كالنفس ومع مزاج كركت المرضي او عيش وجزوات ان  
كان المبدأ هو الخيال وحده من غير انعام شيء اخر اليه ولا يثبت  
للطبيعات غايات الحكام قد يطلعون الغاية على ما يفتقر اليه  
الفعل وان لم يكن مقصودا اذا كان بحيث لو كان الفاعل مختارا  
الفعل ذلك الفعل لا وجه والغاية بهذا المعنى اهم من الغاية  
وبهذا الاعتبار يثبت القوى الطبيعية غايات مع انه لا شعور  
لها ولا قصد وكذا النبات لا تتنقيات اي للاسباب  
الاتفاقية غايات ما يتاخر الفعل اليه ان كان تادية دائما او كثيرا  
يسمى ذلك الفعل سببا ذاتيا وما يتاخر هو اليه غاية ذاتية  
وان كان تادية مساويا او اقليا يسمى ذلك الفعل سببا ذاتيا  
وما يتاخر هو اليه غاية اتفاقية ومتم من انكر الاتفاقية  
مستدلا بان الفعل ان كان سببا لجميع الجهات المعترقة في التاخر  
كان التادي دائما وكان الفعل سببا ذاتيا له وما يتاخر هو

موجي

اليه غاية ذاتية وان لم يكن سببا كما ذكرنا من التادي فلم يكن سببا  
اتفاقي ولا غاية اتفاقية والحوادث ليس كل ما يمتد في تحقق التاخر  
بالفعل جزء من المتوحد فان اشياء المانع واستعداد القلب يعتبر فيه  
مع انه ليس شيء منه حاجز امته والمتوحد اذا انفك عن ذاته بعض  
منه الامور انك كساوا بالافتقار له وانك كما لا يحاط عليه في الشيء  
بالسبب الاتفاقي وما يتاخر هو اليه بالغاية الاتفاقية واذا اعتبر  
ذلك السبب مع جميع الجهات المعترقة في تادية كان سببا ذاتيا للمب  
الذي هو غاية ذاتية له مثال ذلك ان يحفر موضع فحصل الى كنه  
فان الحفر من حيث هو حفر ليس تادية الى الكثرة ايا ولا اكثر بافلا  
جزم كان سببا اتفاقي وكان وجدان الكثرة غاية اتفاقية له واذا اعتبر  
مع الحفر كونه في موضع فيه الكثرة كونه متميا الى مقدار اكثر من سببا  
للمساحة كان الحفر مع هذه الشروط سببا ذاتيا لوجانه والعقل  
سواء كانت فاعلية او مادية او صورية او غايته قد يكون بسيطة  
فالفاعلية كطبايع الباسط العنصرية والمادة كميولها بما والصورة  
كصورها والغايات كوصول كل منها الى مكانه الطبيعي وقد يكون  
مركبة فالفاعلية كجميع العقل والصورة بالنسبة الى المبرك على  
ما هو من ان القوة مشتركة لفاعل المبرك والمادة كعناصر الازمة  
بالنسبة الى الصور للكميات والصورة كصورة الانانية المركبة من  
صورها عنانها الاولى والغايات كجميع شرفها المتاع ولقاء الحبيب  
بالنسبة الى التوي الشوقية وايضا كل واحد من الاعمال  
بالقوة فالفاعلية كالطبيعة بالنسبة الى الحركة كالحصول للحس



مكانه الطبيعي والمادية كالنطفة بالنسبة الى الصورة الانسانية والعن  
 كصورة الماء حال كون هيرلا مادية لصورة الهواء والفاضة كظلال  
 الخشب بالماء فيكون او بالفعل فالفاعلية كالطبيعة حال كون الجسم  
 يتحرك الى مكانه الطبيعي والمادية كالحيث بالنسبة الى الانسانية والصورية  
 كصورة الماء حال كونه ماء بالفعل والفاضة كظلال الخشب حال حصوله في  
 ايضا كل واحد منهما اقا كليتة او جزئية فالفاعلية الكلية كالبناء  
 البيت والجزئية كبناء البناء والمادية الكلية كالنطفة والجزئية  
 كمنه النطفة وكل في سايرها ايضا كما منها اقا كليتة او جزئية  
 العلة الذاتية تطلق على ما هو علة حقيقة بالقياس الى ما هو معلول  
 حقيقة والعلة العرضية تطلق باعتبارين احدهما اقتران شئ بل هو  
 علة حقيقة فان الشئ اذا اقررت بالعلة الحقيقية اقترانا معي كطلا  
 اسمها عليه يسمى علة عرضية والثاني اقتران شئ بالمعلول كذلك  
 فان العلة بالقياس الى ذلك الشئ المقترن بالمعلول يسمى علة عرضية  
 فالفاعلية العرضية كالسقوية بالنسبة الى البرودة فان السقوية  
 يسيل الصفراء الموجبة لسخونة البدن المانعة للاجزاء الباردة التي  
 في البدن عن سريته فلما زال المانع عنه بوفرة بطبعها فالنفس  
 الصادر عن الاجزاء الباردة التي في البدن اعني التبريد ينسب  
 بالعرض الى ما ياتى بها ويزيل مانعها وهو السقوية والمادة الغرضية  
 كالخشب السري اذا اخذت معه صفة البياض مثلا فان ذات  
 الخشب مثلا علة مادية ذاتية وما يقر بها اعني الخشب اخوذا  
 مع صفة البياض علة مادية عرضية والصورية العرضية كصورة السري

اذا اخذت مع بعض عوارضها والفاضة العرضية كقوة المتاع مثلا  
 لا السر اذا كان المقصود منه ثناء الخشب وحصل معه شر المتاع في  
 ايضا كل منها اقا عامرة او خاصة فعلة العامة هي التي تكونت  
 العلة الحقيقية كالصانع الذي هو جنس البناء والخاصة هي العلة  
 الحقيقية كالبناء وكذلك في ساير العال وفيها كليتة اقا وجزئية  
 او كليدة فالفاعلية القريبة كالعقوبة بالنسبة الى الحي والبعيدة  
 كالاحتقان مع الامتلاء بالنسبة الى الحي وعلى هذا القياس في  
 ساير العال وفيها كليتة او خاصة مشتركة او خاصة فالفاعلية  
 المشتركة كبناء واحد لبيت متعددة وللخاصة كبناء واحد لبيت  
 واحد وعلى هذا القياس في ساير العال والعدم للحادث  
 الزباني من المبادئ العرضية لا يمتد مقارن لما هو علة  
 ذاتية لوجود الحادث والفاعل في الظرفية يعرف  
 الوجود والعدم والحادث لان الفاعل المستقيم لجميع ما يترقى  
 عليه الاثر ان كان موجودا فقد وجد الاثر وان كان معدوما  
 فقد عدم الاثر فالفاعل بالنسبة للظرف الوجود هو عينه القائل  
 بالنسبة للظرف العدم لكن وجود الاثر متعلق بوجوده  
 متعلق بعدمه ولا يخفى عليك ان هذا انما يتم ان لو ثبت ان  
 ثابرو الوجود في العدمي لا يجوز لكنه لم يثبت على ما هو في  
 الموضوع وهو المحل المستثنى عن الخلق كالمادة وهو المحل  
 المستثنى عن الخلق فان كل واحد منهما علة مادية بالنسبة الى ما يتركب  
 منه ومن الخلق واقفا على الاثر الى الموضوع فما هو في

سري  
 بعبارة



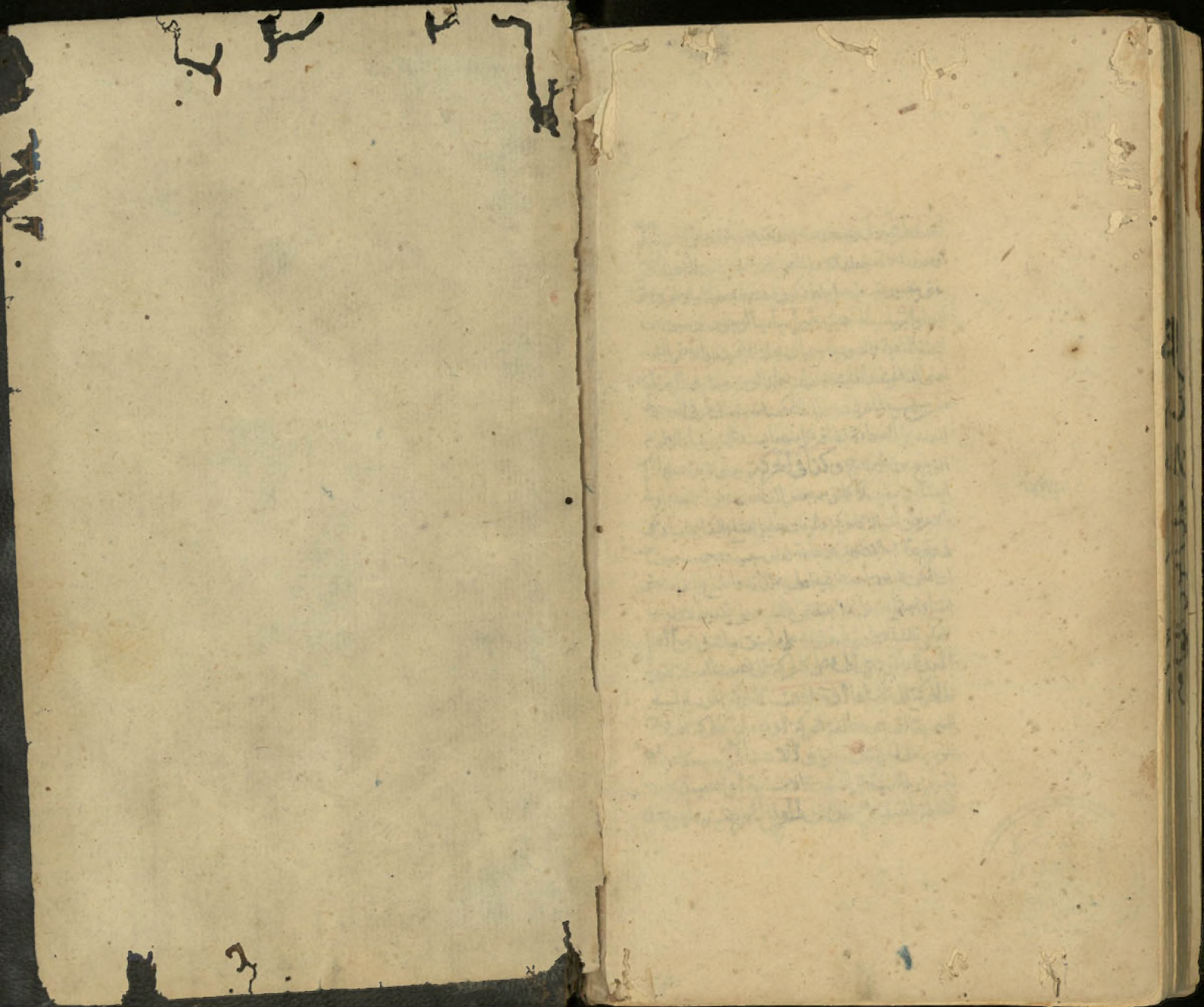
أحاطة فيه في وجوده أو عدمه وقد تقدم أن الموت جعل الماهية <sup>جوده</sup>  
 أو معدومة لأنه يجعلها تلك الماهية إذ لا مغارة بين الماهية <sup>نفسها</sup>  
 حتى يتصور تسطح جعل بينهما فيكون أحدهما مجمعة والآخر محقق  
 إليها وأسباب الماهية غير أسباب الوجود قد ثبت أن  
 العلة المادية والصورية يميان بعلية الوجود ولا يلي للعلة  
 اعنى العلية والغاية يميان بعلية الوجود ولا يلي للعلة  
مسلب للمعرفة من أن الممكن نسبتة إلى طرفي الوجود  
 العدم على سواء فانضاف لكل منهما يستدعي سببا واللازم  
 التوجه من غير موجب وكذا في الحركة يعنى لا بد لعدم الحركة  
 أيضا من سبب لا يكون من بعض المتأخرين من أن العدم والعدم  
 بالاعراض البلية كالحركة فالزمان يدل على امتناع البقاء عليها وعلى  
 في وقوع تلك الأولوية فلا حاجة إلى سبب ويحجم ما سبق من  
 أن الممكن لا يكون أحد طرفيه إلى به لذاته وامتناع البقاء بمعنى  
 امتناع اجتماع أجزاءه لا يتفق ذلك وعلى تقدير الأولوية  
 لا يمكن تلك الأولوية في وقوعه على ما سبق بانه ومن العلة  
 المعدة والقوي إلى مثل الحركة إلى نصف المسافة للوئية  
 إلى الحركة إلى منتهاها أو خلوف الحركة المودية إلى  
 النخبة التي هي مخالفة الحركة أو ضد الحركة الموقوت  
 المودية إلى الحركة إلى النزول أو إعداد <sup>الوقت</sup> كإعداد  
 الجنين بالنسبة إلى الولادة أو الانشائية أو بعيد كإعداد  
 النطفة بالنسبة إلى المياد من العلة العرضية ما هو معد

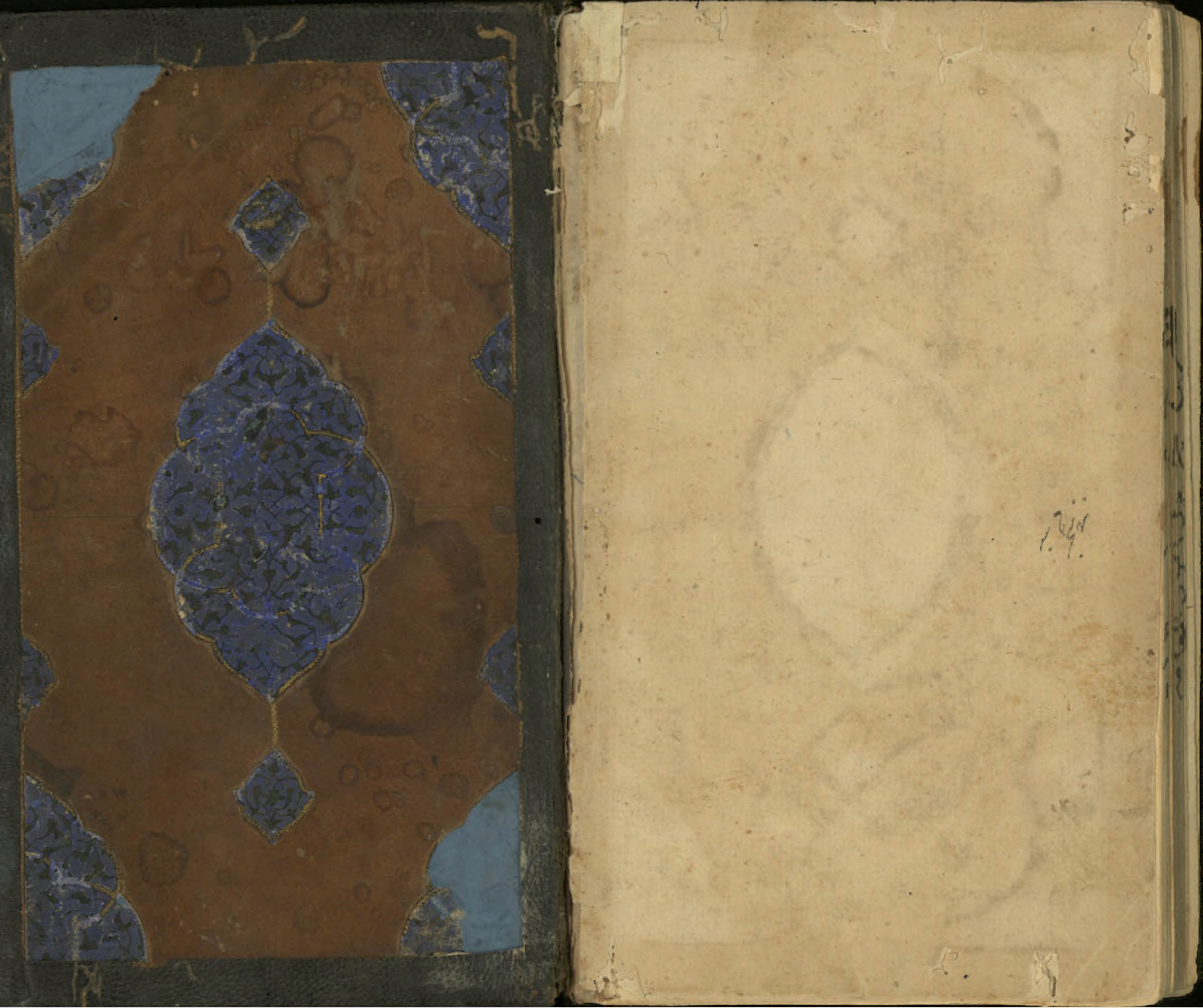
التأخير



نحوه











خلى